المبادئ التحليلية في :
الموارد الاقتصادية

د / عزت قناوي
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد
والعلوم السياسية

دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم
٢٠٠٥

رقم الإيداع بدار الكتب : ٢٠٠٥/٤١٤١

الترقيم الدولي : ٢ـ ٠٤٩ ـ ٣٦٢ ـ ٩٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربي زدني علماً "

صدق الله العظيم

الفهرس

مقدمـــة

تحتل دراسة الجغرافيا الاقتصادية مكانة هامـــة لـــدى الاقتصـــاديين باعتبارها أحد فروع علم الاقتصاد وأحد مرتكزات الإحصـــائيات والبيانـــات الرقمية التي تشكل الأساس في التحليل الاقتصادي. ويهتم الاقتصادي بدراسة الموارد الاقتصادية للتعرف على أماكن وجودها وإمكانية توافرها لما لها مـــن تأثير بالغ الأهمية وارتباط وثيق على تحقيق التنمية الاقتصادية ودفع مســـيرة النمو الاقتصادي في ظل العلاقة بين ندرة هذه الموارد مـــن ناحيـــة وتزايـــد حاجات الإنسان من ناحية أخرى . الأمر الذي يلقي بالمسئولية على عـــاتق رجل الاقتصاد في ضرورة التوفيق بين الاختيار الأمثل مـــن بـــين البـــدائل المتاحة لهذه الموارد واستخدامها بكفاءة عالية .

وقد تنوعت الكتابات في هذا الفرع التطبيقي من علم الاقتصاد علـــى مستويات مختلفة سواء في صور مقالات أو بحوث دورية أو رسائل علمية أو كتب ومؤلفات ، هذا مع تنوع مناهج البحث والكتابة حسب طبيعة الموضـــوع المطروح للبحث. وهو الأمر الذي أدى بذلك إلى اختلاف مسميات وعنـــاوين هذا الفرع التطبيقي ما بين الأصول والمبادئ والأسس والمقدمـــة للجغرافيـــا الاقتصادية على الرغم من الاتفاق بينهما في المحتوى مع اخـــتلاف أســـلوب العرض وفقاً للتخصص الدقيق للباحث ومـــدى اهتمامـــه الفكـــري بالقضـــايا موضوع البحث .

وفي سياق ما تقدم فإن هذا الكتاب يهدف إلى شرح وتحليل المـــوارد الاقتصادية والعوامل التي تتحكم في عرضها وكفاءة اســـتغلالها واســـتهلاكها

وتجارتها على المستوى الدولي ، وجدير بالذكر أن هـذه العوامـل تتضـمن مزيجاً من التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتاريخية والفنية وليس من اليسير على الاقتصادي دراسة هذه التفاعلات بصورة مجتمعة ، لذا تبـدو هذه المهمة صعبة إلى حد ما مما يثير السؤال : ما الذي يمكن إضافته في هذا الكتاب إذا ما قورن بكتاب آخر في الجغرافيا الاقتصادية ؟ .

إن هذا الكتاب هو مساهمة علمية تعتمد على الأرقام والبيانات الحديثة ومحاولة تحليلها وتفسيرها وفقاً للنظريات الاقتصـادية المرتبطـة بالطلـب والعرض في ظل الموارد المتاحة هذا على الرغم من كونه ليس جديـداً فـي محتواه العلمي ولكن الاختلاف يكمن في أسلوب العـرض واختيـار الأمثلـة والتعرف بأسس المشكلات ومقترحات حلولها تمهيداً لاتخاذ القرار بشأنها .

وتعد هذه المحاولة خطوة أولية على طريق البحث في هذا التخصص التطبيقي الذي لازال في حاجة إلى جهود بحثية واسعة للخوض فـي ثنايـاه بأسلوب أكثر عمقاً وتحليلاً . ونأمل أن يجد القارئ في هذا الجهد المتواضـع الفائدة التي يرجوها والله الموفق لما فيه الخير.

المؤلف

د/ عزت قنـــاوي

فبراير ٢٠٠٥

الفصل الأول : ما هية الموارد الاقتصادية
الأهـــــداف – الأنـــــواع

اولا: مفهوم دراسة الموارد الاقتصادية

تعرف الجغرافيا الاقتصادية أحياناً بأنها دراسة للمـــوارد الاقتصــــادية باعتبارها كل الهبات أو المنح أو الأصول التي يحولها الإنســـان مـــن كونها مجرد كنوز تحتوي على ثروة إلى ثروة فعلية في شـــكل ســـلع وخدمات ، وهي بذلك تتناول دراسة المركب الجغرافي – الجيوسفير – الذي يتكون من الأغلفة المختلفة التي تتصل بالكرة الأرضية من حيث طبيعة هذه الأغلفة وعلاقاتها بإنتاج السلع المختلفة والخدمات . فهـــي تدرس الغلاف الغازي الذي يحيط بالكرة الأرضية ويـــرتبط بالإنتـــاج الزراعي والموارد الزراعية بشكل خاص ، وتدرس الغـــلاف اليـــابس بسطحه المتغاير وتربته التي تختلف من جزء لآخر ، وقبل ذلك تكوينه الجيولوجي وبنيته ، وتدرس الغـــلاف المـــائي ممـــثلاً فـــي البحـــار والمحيطات والتي يمكن أن تتحول إلى سلعة – أســـماك – أمـــلاح أو طاقة مائية ، أو خدمة – طرق النقل – وهي كذلك تدرس مـــا يغطـــي سطح الأرض من غلاف نباتي يتخذ شكل المرعـــى أو شـــكل نطـــاق الغابات ، وما يغطي أجزاء من سطح الأرض من غلاف بشري يتحول هو الآخر بالمجهود البشري إلى خدمات .

ثانيا: أهداف دراسة الموارد الاقتصادية :

يمكن أن نلخص الأهداف التي نتوخاها من دراسة الجغرافيا الاقتصادية فيما يلي :

أ- التعرف بالبناء الاقتصادي للعالم من خلال توزيع موارده المختلفة واستغلال هذه الموارد وبالتالي المناطق التي تمتلك ، وماذا تمتلك والمناطق التي لا تمتلك ، وكيف يتم التعامل بين المجموعتين .

ب- تفسير ما يعانيه العالم اليوم من مشكلات اقتصادية وسياسية على أساس الصورة السابقة لمن يمتلكون ومن لا يمتلكون أو يحرمون مما يملكون .

ج- تقديم الأساس الذي يجب أن يتوفر عند رسم أي خطة اقتصادية أو اتخاذ أي قرار اقتصادي ، كما يتمثل هذا الأساس في الإمكانيات الطبيعية والبشرية .

د- من خلال عرض صورة العالم وتوزيع الإنتاج والاستهلاك ، وتفسير مشكلات العالم المعاصرة وتقديمها وفق منهج علمي خاص هو منهج التحليل والتفسير القائم على أساس من الفهم الكامل لصورة التوزيع والارتباط ، نستطيع أن نضع أمام القارئ بصورة مباشرة أو غير مباشرة أسلوب تكوين شخصية

علمية تفكر بأسلوب خاص وتتحدث وتكتب بأسلوب علمي خاص .

ثالثا: أنواع الموارد :

تتبنى معظم الكتابات التقليدية اتجاهاً مؤداه تقسيم الموارد استناداً إلى ثلاثة معايير ، هي :

أ- **معيار التوزيع الجغرافي** : وعلى أساسه يكون المورد إما متوافراً في جميع الأماكن كالأوكسجين في الهواء ، أو في أماكن متعددة كالأراضي الصالحة للزراعة ، أو في أماكن محدودة كالمعادن التي في جوف الأرض ، أو متمركزاً في مكان واحد مثل النيكل في كندا .

ب- **معيار القدرة على التجدد** : وتبعاً له يكون المورد إما متجدداً ، كالأشجار والغابات والثروة الحيوانية ، أو فانياً مثل زيت البترول والفحم والغاز الطبيعي

ج- **معيار الأصل** : ووفقاً له يكون المورد إما طبيعياً ، أو بشرياً ، أو مصنعاً .

وفي الواقع ، فإن هذه المعايير الثلاثة ليست مانعة بالتبادل ، بمعنى أن الأخذ ببعضها لا يتعارض مع الأخذ بغيره ، فضلاً عن أنها تتكامل معاً في توصيف المورد محل البحث . فقد يكون مورداً ما ، طبيعياً (من

حيث أصله) ، فانياً (من حيث قدرته على التجدد) ، ومتوافراً في أماكن محدودة (من حيث توزيعه الجغرافي) ، كما هو الحال بالنسبة للبترول مثلاً . ومن هنا يوجد ، في رأينا ، ثمة تقسيم واحد – عريض – للموارد ، هو الذي يميز بينها من حيث الأصل ، أما التقسيمات الأخرى فلا تعدوا أن تكون مجرد تقسيمات جزئية مشتركة في داخل كل فرع من فروع هذا التقسيم الأساسي .

رابعا: علاقة علم الموارد الاقتصادية بعلم الاقتصاد والجغرافيا

تظهر أهمية علم الجغرافيا وصلته بعلم الموارد . فالجغرافيا تهتم بتحليل المتغيرات المكانية بدلالة المناطق والأقاليم الموجودة فيها ، فضلاً عن تحليل العلاقات التي تنشأ بين هذه المتغيرات المكانية وبين الظواهر الطبيعية لسطح الأرض من ناحية وبين الظواهر البشرية وحياة الإنسان من ناحية أخرى . وهكذا تتضح علاقة علم الجغرافيا بعلم الموارد الاقتصادية فكثير من المنتجات لا يمكن تحقيقها إلا بتوافر صفات جغرافية معينة "كالتضاريس ونوع التربة والمناخ" . وبالطبع ، فإن علم الجغرافيا ، باهتمامه بالتوزيع الطبيعي للحياة النباتية – من حيث مدى ملائمة المناطق المختلفة لكل نوع منها ، يقدم يد العون في محاولة الإنسان حل مشكلة تحديد أنسب الأماكن لممارسة النشاط الإنتاجي الملائم لها .

إن دراسة كيفية استخدام الموارد الاقتصادية والحفاظ عليها وتنميتها ، هو الذي يضعنا في قلب الدراسة الاقتصادية للموارد المتاحة . فحجم الموارد المتاحة لدولة ما يؤثر على مستوى المعيشة لسكان هذا الدولة ، وعلى درجة التقدم الاقتصادي التي وصلت إليها ، فالدول الفقيرة والمتخلفة (دول العالم الثالث) هي تلك التي تعاني من نقص الموارد الاقتصادية المتاحة وسوء استخدامها . أما الدول الغنية المتقدمة اقتصادياً ، فهي التي حباها الله بقدر أكبر من الموارد الاقتصادية والتي نجحت في استغلالها بأفضل الطرق الممكنة . هذا يوضح ، بأقصر الطرق ، العلاقة المباشرة بين مستوى الرفاهية الاقتصادية وحجم الموارد المتاحة . (فمستوى الرفاهة الاقتصادية يعتمد مباشرة على حجم المنتجات الممكن تحقيقها وهذه بدورها تعتمد على حجم الموارد المتاحة . ولذلك يمكن القول بأن مستوى الرفاهة هو دالة في حجم الموارد المتاحة) . ولما كان علم الاقتصاد يحاول ، في نهاية الأمر ، العمل على زيادة مستوى الرفاهة الاقتصادية للإنسان ، وهو أمر محكوم بالقدر المتاح من الموارد ، فقد أصبح من المحتم الاهتمام بطريقة استخدام هذه الموارد بأكبر قدر ممكن من الرشد والكفاءة .

خامسا : أسس تقييم الموارد الاقتصادية

إن ما يهمنا في هذا المجال الطريقة الاقتصادية البحتة في التقييم ، وهى أن قيمة الموارد الطبيعية تقاس بسعرها في السوق ، وهو مؤشر مناسب للقيمة الحقيقية ، وأهم العوامل المؤثرة في تقييم الموارد هي :

١- سهولة الحصول على المورد :

وتعنى الطريقة والتكلفة التي يتم بها الحصول على الموارد ، فمثلاً نجد أن الموارد الموجودة بكميات كبيرة ، وتقع بالقرب من المراكز السكانية الرئيسية ، وتمتد إليها طرق المواصلات بسهولة ، يفضل الإنسان استغلالها عن تلك الواقعة في مناطق بعيدة وغير مأهولة وبكميات قليلة ، فالأولى يضمن الإنسان استمرار تدفقها لفترات طويلة ، وتصبح الفرصة مواتية لإمداد المجتمع بها لمواجهة الطلب المستمر عليها وبالكميات المطلوبة في الأوقات المطلوبة وهو ما يعرف باسم "تدفق المورد" .

فمثلاً نجد أن قرب خام الحديد بإقليم البحيرات الأمريكية من حقول فحم الإبلاش ووجود الطريق المائي ممثلاً في البحيرات والسانت لورنس ، أدى إلى تركيز الصناعات الصلبية وما يرتبط بها من صناعة السيارات والطائرات وغيرها في هذا الإقليم ، بحيث أصبح من أهم المناطق الصناعية في العالم .

كذلك نجد أن مورداً كالهواء ليس له قيمة اقتصادية أو سوق ، وهو متاح للإنسان ولجميع الكائنات الحية بأي كمية ، ولكن بعد أن زادت معدلات تلوثه في المناطق الصناعية والمدن الكبرى ، إكتسب الهواء

النظيف قيمة اقتصادية ، مثل هواء مدينة أسوان ومدن ساحل البحر الأحمر شتاء ، وسواحل البحر المتوسط صيفاً .

٢- تجهيز المورد وإعداده للاستخدام :

لا يوجد مورد في الطبيعة يمكن أن يستخدمه الإنسان مباشرة ، وإنما نجد أن معظم الموارد تحتاج إلى عمليات إعداد وتجهيز حتى تصبح صالحة للاستخدام ، حيث ترفع هذه العمليات من قيمة المورد ، لأن تكلفتها تضاف إلى سعره ، ولكن الإنسان يبدو راضياً وسعيداً بما يدفعه نظير هذه التجهيزات ، ونضرب مثلاً بسيطاً لذلك ، حيث أن الموارد المعدنية توجد في الطبيعة على هيئة خامات ، تحتوى على كميات هائلة من الشوائب ، فتتم تنقيتها ثم تجهيزها وصهرها وتشكيلها في أشكال ومعدات صالحة للاستخدام ، حتى المياه لابد من تنقيتها ونقلها حتى تصبح صالحة للاستخدام ، وهذا ما يسمى بإعداد السوق ، أو تهيئة المورد للاستخدام وهذا يجعلنا نقبل وبدون تردد أن ندفع التكلفة التي تفرضها ظروف الإعداد .

كذلك يجب أن يهئ المورد للاستخدام في المكان المناسب وفي الوقت المناسب ، حتى يرفع ذلك من قيمته ، وألا يصبح المورد عديم القيمة في السوق ، كما لابد أيضاً أن يكون هناك ضمان لإستمرارية إمداده مثل أنابيب نقل المياه أو الخبز أو الخضر ... الخ .

٣- الطلب على المورد :

الطلب على أي مورد هو "الكمية المطلوبة منه بسعر معين" ، ولكي يكون الطلب صحيحاً لابد وأن تتوفر القدرة على الدفع ، وإلا كان الطلب زائفاً .

وقد أدت الزيادة السكانية الرهيبة منذ النصف الثاني من هذا القرن إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية اللازمة للصناعة (المواد الخام) ، وكذلك على الموارد الغذائية . وقد صاحبت هذه الزيادة تنمية الإمكانيات الإنتاجية للموارد وزيادة كفاءة الإنتاج ، وذلك لزيادة المعروض ، ورغم ذلك قل نصيب الفرد من الغذاء وغيره في مناطق كثيرة من العالم ، مع وجود فائض في أقاليم أخرى .

والحقيقة أن العلاقة بين السكان والغذاء ، تحكمها طبيعة التوزيع الجغرافي للأقاليم المنتجة للغذاء ، وخاصة الحبوب ، وتلك التي يزداد سكانها بمعدلات أكبر بكثير من إنتاجها للغذاء ، فالأولى يتوفر لديها فائض لأن الإنتاج يتزايد بمعدلات أكبر من السكان والثانية العكس . ويترتب على هذا الوضع سوء حالة بعض الدول خاصة وأن الكثير منها ليس لديه القدرة على دفع أثمان الموارد الغذائية لقلة الموارد المالية وكنتيجة لذلك تقبل هذه الدول المعونات والقروض والهبات من المنظمات الدولية والدول الكبرى الغنية .

والطلب على الموارد نوعـــان :

أ- طلب مرن : بمعنى أنه غير ثابت ومتغير دائماً ، فــإذا زادت الأسعار قل الطلب والعكس إذا إنخفضت الأسعار زاد الطلب . وينطبق ذلك على معظم السلع في السوق ، ولاشـــك أن هــذه المرونة في الطلب قد تزيد الضغط على بعــض المـــوارد إذا إنهارت أسعارها فيلجأ الناس إلى استنزافها وإهــدارها ، وقــد تؤثر على الإحتياطي منها وبالتالي على مستقبلها ، مثل إسراف المجتمع الأمريكي في إستهلاك الطاقة قبل عام ١٩٧٣م ، ولكنه أدرك أهمية ترشيدها بعد إرتفاع سعر البترول .

ب- طلب غير مرن : بمعنى أن الطلب علـــى المـورد لا يتـــأثر بإرتفاع سعره أو إنخفاضه ، وينطبق ذلك على المواد الغذائيـــة الأساسية فالخبز مثلاً "فالكمية الكافية من الخبز هي كمية كافية منه" ولايمكن للإنسان أن يزيد منها مهما إنخفض ســـعره ، ولا يقلل إستهلاكه منه مع إرتفاع سعره ، بصرف النظر عن الغني أو الفقر .

وقد يؤدي هذا الطلب غير المرن أيضاً إلى إهــدار المـــوارد ، إذا مـــا سمحت الحكومات إلى تثبيت أسعار بعض الموارد الغذائية عن طريـــق الدعم أو المنح أو التسهيلات أو شراء الحصص الإنتاجية بأسعار أعلى من السوق .

٤- **أثر التقدم التكنولوجي والتطور الاجتماعي** على تنمية الموارد : تختلف طريقة تنمية الموارد وتطوير إمكانية الاستفادة منها ، من مجتمع لآخر حسب درجة التقدم التكنولوجي من ناحية والتطور الاجتماعي من ناحية أخرى وتتمثل الأساليب التكنولوجية فيما يلي :

- الأجهزة التي تتعامل مع الموارد وتقنيات استخراجها واستثمارها والمراحل والصور التي تمر بها حتى تصل إلى السكان ، بعد العمليات الصناعية والتحويلية التي تمر بها .
- تطور أجهزة التسويق والنقل والتأمين والإدارة ، وكلها تهدف إلى الارتقاء بنوعية الموارد وكمياتها وأساليب تنميتها لتحقيق رفاهية المجتمع .

وبناء على ذلك تختلف الدول المتقدمة عن الدول النامية في تنمية مواردها ورفع كفاءتها الإنتاجية ، نتيجة لإختلاف تطبيق الأساليب التكنولوجية في كل منها .

وعلى الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي على مستوى العالم ، وإنتقال التكنولوجيا إلى الدول النامية ، ومع إتصال أطراف العالم بعضها ببعض ، إلا أن المجتمع الدولي مازال يجد صعوبة في حل كثير من المشكلات الاقتصادية والبيئية مثل مشكلة التلوث ، والمشاكل بين الدول المنتجة للمواد الخام والدول الصناعية ، ومشكلات الغذاء والمجاعة في بعض جهات من العالم ، ومشكلات التخلف الاقتصادي وتنمية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها .

الفـــصل الثـــانى : الموارد الاقتصادية ومشكلة الندرة

أولاً : طبيعة وعناصر المشكلة الاقتصادية

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقاً بالوجود الانسانى ومدى تفاعله مع البيئـة والظروف المحيطة به ، وتزداد الحاجة لهذا العلم بصـفة مسـتمرة نظـراً لحتمية مواجهة الإنسان للمشكلة الاقتصادية التى قد تعتريه فى حياته اليومية ويمكن تحليل هذه المشكلة من واقع عنصرين أساسين هما : تعدد الحاجـات وندرة الموارد .

أ- تعدد الحاجات الإنسانية unlimited needs التى لا يمكن حصـرها بدقة لأنها متزايدة ومتنوعة ومتجددة ، حيث أن الفرد عندما يشبع مجموعـة من الحاجات التى كان يرغب فى إشباعها فى الماضى يجد نفسه متطلعاً مرة أخرى لإشباع حاجات أخرى وعندما يصل إلى إشباعها تظهر أمامه حاجات أخرى ، وذلك نظراً لتطور المجتمعات الإنسانية وزيادة وسـائل الاتصـال وتطورها ، وممن أمثله هذه الحاجات الغذاء والشراب والكسـاء والإسـكان والنقل والترفيه والخدمات التعليمية والحية والفنية وغير ذلـك مـن السـلع والخدمات .

والحاجة هى الشعور بالحرمان الذى يلح على الفرد مما يدفعه إلى القيام بمـا يتطلب إشباعها وهى الدافع لنشاط الفرد الاقتصادي . وليس من الضرورى أن تكون الحاجات فردية فقط يقتصر إشباعها على فرد واحد فهناك حاجات عامة

أو اجتماعية تفيد المجتمع بالكامل مثل الحاجة إلى الآمن والعدالة لجميع أفراد المجتمع . وللحاجات عدة خصائص أهمها :-

١-قابليتها للتعدد : فحاجات الإنسان متعددة وغير محدودة وكلما أشبع الإنسان حاجته

كلما نشأت الرغبة فى إشباع حاجة أخرى وهذا التزايد يتناسب مع درجة تقدم المدينة .

٢- قابليتها للإشباع : فالإنسان متى أستهلك كمية من سلعة فأنه يشبع حاجته وتتناقص حاجته الى وحدات أضافية أخرى منها كلما تلقى قدرا من الإشباع وكل الرغبات قابلة للإشباع عدا رغبة الإنسان للنقود فإن قابلية الإنسان للتشبع بها لاحدود له .

٣- قابليتها للإحلال : تخضع الحاجات لقانون الاستعاضة أو الاستبدال أى أن الإنسان يمكنه أن يستعيض عن سلعة بسلعة أخرى بديلة تؤدى نفس الخدمة كالاستعاضة عن المنسوجات القطنية بالحرير الصناعى عند ارتفاع ثمن الاولى وهذه الخاصية تعتبر سلاحا يوقف أطماع المحتكرين ويقلل من استبدادهم بالجمهور . إلا أن عملية إحلال سلعة منخفضة الثمن قد لا تفى بجميع أغراضه بدلا من استخدامه سلعة مرتفعة الثمن ثبت لديه أمكان وفائها بأغراضه كاملة .

٤- الحاجات تكمل بعضها البعض فحاجة الشخص إلى سيارة يكملها حاجته إلى سائق ووقود وزيت وجراج .

٥- تأثرها بالعادات والوسط إجتماعى : كل طبقة اجتماعيـة لهـا رغبـات اقتصادية تختلف عن غيرها .
٦- قد تكون الحاجات دورية أ (متكررة) ، كالحاجة إلى الغذاء المنـتظم ، والحاجة إلى الموارد اللازمة للقيام بالالتزامات تجاه الآسـرة مـن زوجـة وأطفال وغيرهم من الأفراد المعالين .

ب- ندرة الموارد : Limited Resources :- ويقصد بهـا عـدم كتابـة الموارد الموجودة لإشباع كل الحاجات الإنسانية فى أن واحد ، وتعتبر هـذه الندرة نسبية وذلك لعدم تناسب الموارد المتاحة بالحاجات التى يسعى الإنسان لإشباعها . كما أن هذه الندرة قد يكون مصدرها ناشئاً نتيجة ظروف طبيعية لا يستطيع الإنسان التحكم فيها ، على سبيل المثال الخامات الموجـودة فـى باطن الأرض ، والموجه بالنسبة للنفقات ، وقد تكون هـذه النـدرة نتيجـة ظروف مصطنعة مثل الاحتكار أو الظروف الاجتماعية . وبذلك أصـبحت المشكلة الاقتصادية الأساسية تتمثل فى مشكلة الندرة للسلع والخدمات التـى تشبع رغبات الأفراد .

ثانياً : الموارد الاقتصادية

وهناك نوعين من الموارد : موارد اقتصادية ومـوارد غيـر اقتصـادية . والموارد الاقتصادية هى الموارد التى لا تتوفر فى الطبيعة بالقـدر الكـافى لإشباع الحاجات البشرية وهو ما يطلق عليه الموارد النـادرة أو " المشـكلة الندرة " ، والمقصود هنا بالندرة هو الندرة النسـبية أى أن المـورد يوجـد بكميات أقل مما يشبع كل الحاجات والموارد الاقتصادية أو الموارد النـادرة

هى الموارد التى يبذل الإنسان مجهوداً فى الحصول عليها مثل جميع السلع والخدمات التى يحتاجها الإنسان .

والموارد غير الاقتصادية أو (الموارد الحرة) فهى الموارد التى يحصل عليها الإنسان بدون بذل أى مجهود ، فهى موجودة فى الطبيعة بوفرة ولذلك فهى تخرج من مجال علم الاقتصاد ومثال ذلك : الهواء الجوى ، أشعة الشمس ، ومياه الأمطار ، البحار والمحيطات ، رمال الصحراء وغيرها .

تتوقف قيمة الموارد النادرة الاقتصادية على مدى توفرها أو مدى ندرتها وعادة لا يتم إشباع الحاجات عن طريق استعمال مورد واحد فقط وإنما يتطلب الآمر اتحاد العديد من الموارد أو العناصر الإنتاجية لعملية الإنتاج وظهور المنتج عن طريق مزج تلك العناصر بنسب مختلفة فضلاً عن إمكانية الإنتاج بأكثر من أسلوب إنتاجي واحد ، وبالتالى فإن فكرة الاختيار أمر وارد حيث أن الموارد الاقتصادية تصلح عادة لاستعمالات عديدة لإشباع حاجات الإنسان ، فالأرض الزراعية يمكن زراعتها بمحاصيل مختلفة والأرض الغير زراعية قد يقام عليها مصنع أو منزل أو نادى وغيرها . وبالتالى فإن الموارد الاقتصادية تتسم بصلاحيتها للاستعمالات البديلة .

وفى هذا الاطار يجب يجب على المجتمع أن يقرر الاجابة على التسأولين التاليين :-

١- ماهى الحاجات الآولى بالتقديم فى الإشباع .

٢- كيف يمكن للمجتمع أن ينظم موارده المحدودة بحيث يحصل منع على أكبر قدر ممكن من الإشباع .

وعلى ضوء هذه الحقائق (تعدد الحاجات- ندرة الموارد) ظهرت المشكلة الاقتصادية ، وفى حالة أختفاء أحدى الحقيقتين تختص المشكلة الاقتصادية ، لذلك يصبح من غير المعقول أن نتصور أن الانسان يقوم بالإقدام دون تدبير أو تفكير لآستخدام موارده لكى يحقق رغبة من رغباته . ولكن من الواجب عليه أن يفكر ويقارن قبل أتخاذ قرار معين فى هذا الشأن ، أى المفاضلة ثم أتخاذ القرار . ونعنى بالمفاضلة بين المطالب المتعددة من حيث درجة الأهمية والالحاح بهدف أتخاذ قرار بتفضيل بعضها على بعض ثم بعد ذلك يأتى دور البحث عن كيفية أستغلال الموارد والطاقات المتاحة أى تفصيل طريقة معينة على طريقة أخرى ويكون هذا القرار الاخير هو حلقة الوصل بين الحاجة والموارد ، فمثلاً عندما يكون دخل الفرد محدود وحاجاته متعددة فعليه أن يختار الحاجات الاولى بالتقديم فى الإشباع كما عليه أن يوزع دخله المحدودين وحيث الانفاق المختلفة للحصول على اكبر منفعة . وبذلك يتضح لنا ان المشكلة الاقتصادية هى فى الحقيقة مشكلة اختيار وتختلف اساليب معالجتها من نظام اقتصادى الى اخر سواء كان راسمالى أو أشتراكى .

ثالثاً : مشكلة الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة .

سبق وأن ذكرنا أن المشكلة الاقتصادية تكمن فى مشكلة الاختيار ، حيث ان حاجات المجتمع المتعددة وموارده المحدوده تحتم على الفرد والمجتمع تخصيص موارده لإشباع حاجاته . والاختيار يتضمن التضحية فعندما يختار الفرد بعض حاجاته بهدف إشباعها فهو يضحى بالبعض الاخر . وحيث إن محدودية الموارد وتزايد الحاجات وتنوعها يضع حدوداً على ما يمكن أن

نحصل عليه من السلع والخدمات مما يجعل عملية الاختيار ضرورية ، طالما لا نستطيع الحصول على ما نريد . وعملية الاختيار مهمة فى إطار تحليل السلوك الاقتصادى للفرد والقرارات الاقتصادية . فحقيقة وجود حدود على الموارد القادرة على إنتاج السلع والخدمات المختلفة تحتم الاختيار بين سلع وخدمات نادرة نسبياً . والمجتمع يواجه مشكلة الاختيار بين الآلآف والملايين من السلع والخدمات . لذلك فإن أختيار إحدى السلع والخدمات يعنى عدم اختيار سلعة أو خدمة اخرى . أى أن هناك تكلفة للاختيار تتمثل بما تم التضحية به أو عدم اختياره وتسمى تكلفة الاختيار تلك فى الاقتصاد بتكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost وهى فى غاية الاهمية لدراسى الاقتصاد . إذ بسبب الندرة لابد أن تبرز مشكلة الاختيار ، وبالتالى تكلفة الفرصة المترتبة على ذلك .

ويمكن ملاحظة الفرصة على مستوى اقتصاد الدولة وعلى مستوى الفرد والعائلة أو على مستوى قطاع الآعمال . إذ أن تكلفة فرصة التسلح بالنسبة للاقتصاد تتمثل بالسلع والخدمات التى يتم التخلى عنها نتيجة تحويل الموارد للإنتاج الحربى . كما أن تكلفة فرصى الإنفاق على التعليم تتمثل فى مجالات الإنفاق الآخرى التى تم التخلى عنها مقابل الإنفاق على التعليم ، كما أن تكلفة فرصة الإنفاق على السلع الرأسمالية تتمثل بالتضحية المترتبة على تخفيض الإنفاق على السله الاستهلاكلية . أما على المستوى الفردى فتبرز فكرة تكلفة الفرصة فى نواحى عديدة . فالطلب الذى يقرأ كتاب مبادئ الاقتصاد الآن لابد أن يكون قد ضحى بإمكانات عديدة متوفرة لديه كقراءة

الصحف أو مشاهدة التليفزيون . أما على مستوى قطاع الأعمال فإن تكلفة فرصة السلعة التى تنتج تتمثل فى السلعة التى كان يمكن إنتاجها ولكنها لم تنتج .

رابعا: تساؤلات فى إطار المشكلة الاقتصادية

مما تقدم يمكن القول بأن المشكلة الاقتصادية لا يمكن حلها بشكل نهائى سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ، على الرغم من المحاولات الجادة لمواجهتها بصفة مستمرة وبغض النظر عن نوع النظام الاقتصادى السائد (رأسمالى- اشتراكى) فإن أى نظام سيواجه ثلاثة تساؤلات أساسية متصلة بالخيارات الاقتصادية المتوافرة لديه وهى ماذا ينتج المجتمع ؟ وكيف يقوم بالانتاج ؟ ولمن يذهب ذلك الانتاج ؟ هذه هى التساؤلات الثلاثة التى تواجه أى إقتصاد فى العالم وذلك فى محاولة للبحث عن إجابات لها لمجابهة المشكلة الاقتصادية لآن الإجابة على التساؤل الآول (ماذا ينتج ؟) تعتمد إلى حد كبير على تحديد ما هو الآفضل أو الآمثل بالنسبة للمجتمع . وهذا التحيد يختلف من نظام أقتصادى لاخر كما أنمن يقوك بالإجابة على هذا التساؤل يختلق من نظام اقتصادى لآخر كما أن من يقوم بالإجابة على هذا التساؤل يختلف باختلاف المجتمعات إذ ربما يجيب عليه الآفراد ، مستهلكون ومنتجون فى سعيهم لتحقيق مصالحهم الذاتية (النظام الرأسمالى) . أو يمكن أن تجيب عليه سلطة تخطيط مركزية (النظام الاشتراكى) . ويتصل بالتساؤل ماذا ينتج ، تحديد نوعية وكميات السلع التى يمكن أن تنتجها من الخيارات التى تواجه المجتمع . هل ننتج طعاماً أو ملابس ؟ إنتاجاً زراعياً أو لإنتاجاً صناعياً ، بتروكمياويات ،

إنتاجاً حربياً أو إنتاجاً سلعياً أخر ؟ هل نقوم بتحلية مياة البحر أو نقوم بحفــر الآبار للحصول على مياة للشرب ؟ وهكذا . فإذا أردنا إنتاج سلعة واحــدة أو مجموعة سلع أو مزيج من سلعتين (إنتاج زراعى وإنتاج صناعى مثلاً) فإن تحديد الكميات المنتجة من كل منها تتصل بصلب التساؤل ماذا ينتج ؟

أما التساؤل الثانى الذى يواجه المنتج (كيف ينتج ؟) فهو يتعلق بمن يقوم بالإنتاج ، وبأى الموارد ، وبأى الطرق الإنتاجية . هل نقوم بالإنتاج الزراعى بأستخدام عدد كبير من الآلآت ، وعدد قليل من العمال أم العس ؟ هــل ننــتج الكهرباء بأستخدام الغاز الطبيعى ، أم البترول الخام ، أم الطاقة الشمسية . هل نستخدم الآنابيب لنقل البترول إلى موانئ التصدير ؟ .. وهكذا . والتساؤل كيف ينتج ، ليس ذا طبيعة فنية بحتة كما قد يبدو ، غير أنه يعتمد أيضاً على تحديد ماهو الآمثل بالنسبة للمجتمع ، وقد تختلف الإجابة عن ذلك التساؤل بــاختلاف موقع الشخص وخلفيته ، ويرتبط أيضاً بكيفية الإجابة على التساؤل الآول الذى يشتمل على تحديد نوعية السلع المنتجة وكميتها .

أما التساؤل الآخير (لمن ينتج ؟) ، فيتعلق الناتج بين أفراد المجتمع . هــل يتم توزيع الإنتاج بالتساوى ، أم على أساس إسهام كل فرد فى ذلك الإنتــاج ؟ هل يتم التوزيع على أساس ملكية الموارد ، أم على أساس الإنتاجية ؟ مــاهو دور العادات والتقاليد فى تقرير عملية التوزيع هــذه . والتســاؤلات تختلــف بأختلاف المجتمعات والآنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة .

تلك هى الاسئلة الثلاثة التى تحدد الابعاد الاساسية للمشكلة الاقتصادية وفى غالبية الاحوال يسترشد الاقتصادى باختبارات الاداء الاقتصادى لتسهيل هـذه المهمة مستخدماً فى ذلك مجموعة من المعايير أهمها :-

أ- الكفاءة Efficiency

يقال أن الانتاج غير كفء إذا ما كان من الممكن أن نعيد تخصيص المـوارد وننتج كمية أكثر من احدى السلع على الآقل بدون أن ننتج كمية أقل مـن أى سلعة أخرى فى نفس الوقت .

فإذا كانت هناك بعض الموارد العاطلة فإن ذلك يعنى أن الاقتصاد يعانى من مشكلة البطالة ويكون إنتاجه داخل منحنى امكانيات الانتاج ، واذا أسـتخدمت السياسات الاقتصادية الكفلية بإرجاع الاقتصاد مرة أخرى على منحنى امكانيات الانتاج ، ومن ثم تتحقق الكفاءة فى الانتاج .

ب- كفاءة التوزيع (العدالة) Equity

يكون التوزيع غير كفء إذا كان من الممكن ان نعيد توزيع الانتاج القائم بـين الافراد الذين يكونون المجتمع ، وان نجعل شخص واحد على الاقل احسن حالاً بدون ان نجعل شخص أخر اسوأ حالاً .

ج- الاستقرار Stability

إذا كان عدم الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية شبيه بمسألة عدم الكفاية فى أستعمالها ، ذلك أن كلاهما يعبر عنه بنقطة داخل منحنى امكانيات الانتـاج . كما سنرى ألا أن المشكلة ليست واحدة وأن وسائل علاجها مختلفة ، فدراسـة هذه المشكلات تخص نظرية الدخل القومى ونظرية الازمات ، خاصـة بعـد

كتابات " كينز " التى اضافت الجديد حول الموارد الاقتصادية غير المستغلة من ناحية أو الطرق الممكن اتباعها لمواجهة مثل هذه المشكلات . والاستقرار إما يكون داخلى ويتمثل فى استقرار المستوى العام للأسعار ، وقد يكون خارجى ويتمثل فى مدى التوازن فى ميزان المدفوعات ، وهند الآجابة على التساؤلات الآساسية الثلاثة يراعى مدى تحقيق كل من الاستقرار الداخلى والاستقرار الخارجى .

د- النمو الاقتصادى Economic Growth

من المشاكل الحيوية التى تشغل بال الاقتصاديين وتمثل مجالاً مهماً لصانعى السياسة الاقتصادية اليوم مسألة نمو الطاقة على الانتاج بسرعة فى بعض الاقتصاديات ، وببطء فى اقتصاديات اخرى ، ولا تنمو على الاطلاق فى اقتصاديات ثالثة ويختص بدراسة هذا النوع من المشاكل " نظرية النمو الاقتصادى " .

خامساً : الامكانيات الانتاجية

كما اشرنا أنفاً بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل فى القدرة النسبية للموارد فى مقابل الحاجات المتعددة . فمن الطبيعى أن نتصرف على قدرة المجتمع على إنتاج هذه السلع والخدمات فى ظل ندرة الموارد التى تواجه الفرد والمجتمع ، وهذا يقودنا إلى أن المشكلة الاقتصادية هى مشكلة كل المجتماعات سواء كانت نامية أو متقدمة وبغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادى السائد فى هذه المجتمعات . ولكن الاختلاف يتمثل فى درجات حدة هذه المشكلة وقدرة كل مجتمع على مجابهتها ، حيث أنها تكون أكثر حدة فى الدول النامية بالمقارنة

بالدول المتقدمة . وفى ضوء ذلك فإن السؤال الذى يطرح نفسه . هل يستطيع المجتمع إنتاج كل ما يريد من السلع والخدمات فى كل وقت وبكل كمية والاجابة فى هذه الحالة تكون بالنفى . لذا كان على المجتمع ضرورة الاختيار بين السلع والخدمات الواجب إنتاجها حسب أولويات معينة ، وهذا يعنى التضحية بإنتاج سلع كان من الممكن إنتاجها . وهذه التضحية نتيجة الاختيار بين النتائج تمثل تكلفة الاختيار أو الفرصة البديلة ، والتى يقصد بها التكلفة التى يتحملها المجتمع نتيجة إختيار قرار معين وتنفيذه ، والتضحية بعدم تنفيذ قرار أخر أى أن هذه التكلفة تنشأ بسبب توجيهه الموارد الاقتصادية لإنتاج سلع وخدمات على حساب سلع أخرى . وقد يستطيع المجتمع الذى يمتلك موارد إنتاجيه معينة أن يقوم بتوليف هذه المشكلة التى يواجها المجتمع فى هذه الحالة هى تحديد ماذا ينتج وباى كمية ، وبالتالى توزيع الموارد بين الاستخدامات البديلة بحيث تحقق أفضل إشباع ممكن فى حدود هذه الامكانيات المتاحة من الموارد . ويستخدم منحنى إمكانيات الانتاج لتوضيح مفاهيم الندرة والاختيار والاحلال وتكلفة الفرصة البديلة وذلك من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة .

أولاً : مفهوم منحنى إمكانيات الانتاج

يعتبر منحنى إمكانية الانتاج وسيلة إيضاحية لتصوير الامكانيات المتاحة أمام المجتمع عندما تستغل الموارد الاقتصادية المتوافرة به أستغلال كامل . فهو يبين أكبر كمية ممكن إنتاجها من سلعتين بإستخدام كمية ثابتة من الموارد .

ومن الفروض الاساسية التى يقوم عليها هذا المنحنى ما يلى :-

١- أستخدام كمية ثابتة من الموارد الانتاجية .

٢- أن المجتمع يستغل الموارد المتاحة لديه أستغلالاً أمثل أى أنه يعمل عند مستوى التوظيف الآمثل ٣- ثبات مستوى التقنية الفنية .

٤- ينتج المجتمع سلعتين فقط أو مجموعتين من السلع ، احداهما أستهلاكية والاخوى راسمالية .

وفى ضوء هذه الفروض يتضح أن المشكلة تتمثل فى الاختيار ، حيث أن إنتاج المزيد من سلعة (الاستهلاكية) سوف يؤدى إلى أنخفاض الإنتاج من السلع الاخرى (الرأسمالية) . فإذا قام المجتمع بتخصيص كل موارده لإنتاج السلعة الاستهلاكية فإنه يحصل على أكبر قدر من الإشباع من هذه السلعة الرأسمالية ، والعكس صحيح فى حالة توجيه هذه الموارد لإنتاج السلعة الرأسمالية .

والسؤال المطروح الآن ماهى البدائل المتاحة أمام هذا المجتمع للإختيار بينها وتحديد البديل الامثل ؟ وللآجابة على هذا السؤال لا بد من توضيح الاقتراحات التى يقوم عليها المنحنى وذلك من خلال جدول الامكانيات الانتاجية التالى :-

جدول إمكانيات الانتاج

البدائل	السلعة الآستهلاكية (أ)	السلعة الراسمالية (ب)
١	٤	صفر
٢	٣	٢
٣	٢	٤
٤	١	٦
٥	صفر	٨

حيث يوضح البديل الاول أن المجتمع قرر توصية كل مواردة لآنتاج السلع الاستهلاكية (أ) على حساب السلع الراسمالية (ب) وبالتالى قام بأنتاج أربعة وحدات من السلع الاستهلاكية (أ) وهو الحد الاقصى الذى يمكن الحصول عليه فى ضوء الموارد المتاحة . وعلى العكس تماماً من هذا البديل هو البديل الخامس حيث يقوم المجتمع بتوجية كل مواردة لإنتاج ثمانى وحدات من السلع الرأسمالية (ب) ولا ينتج شئ من السلع الاستهلاكية (أ) . ويبين هذين البديلين . توجد بدائل أخرى تتضمن توجيه قدر من الموارد لإنتاج السلعة (أ) وكذلك السلعة (ب) ، وهى البديل الثانى ، الثالث ، الرابع ، كما هو موضحه بالجدول . والجدير بالذكر أن هذا التحليل يفترض أن تحويل قدر من الموارد لإنتاج السلعة (أ) يعنى تحمل المجتمع تكلفة هذا التمويل المتمثلة فى كمية السلعة (ب) التى كان يمكن الحصول عليها فى حالة عدم تحويل الموارد منها إلى السلعة الآخرى .

الفصل الثالث

عناصر الآنتاج Factors of Production

تباينت الآراء الاقتصادية بشأن تقسيم عناصر الإنتاج التى يستخدمها الإنسان لإنتاج السلع والخدمات ، فمن هذه الآراء ما يرى تقسيم هذه العناصر إلى الطبيعة والعمل أو العمل وحده (النظرية الكلاسيكية) ، حيث يعاب على هذا التقسيم تجاهله لعنصر رأس المال وبالتالي عدم القدرة على تفهم كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية فى المجتمعات المختلفة . وهناك فريق ثانى يرى ضرورة تقسيم عناصر الإنتاج إلى أرض وعمل ورأس مال (أدم سميث) ، حيث أن أى سلعة يتم إنتاجها لابد وأن تتضافر فيها هذه الأنواع الثلاثة من العناصر أو على الأقل تضافر عنصرين فيها أحدهما غالباً العنصر البشرى (العمل) . بينما يرى فريق ثالث إضافة عنصر التنظيم لهذه العوامل (شوبيتر ومارشال) وذلك لتسهيل المقارنة بين الأجور والأرباح بأعتباهما مصدرين مختلفين من مصادر الدخل .

وفى هذا الفصل سوف يتم تقسيم عناصر الإنتاج إلى الأقسام الأربعة التالية :-

أ- عنصر الطبيعة (الأرض) .

ب- عنصر العمل .

ج- عنصر رأس المال .

د- عنصر التنظيم .

وفيما يلى شرطاً موجزاً لهذه العناصر السابقة .

أولاً : عنصر الطبيعة (الأرض) .

تعتبر الأرض أول عناصر الإنتاج التى نالت اهتمام الاقتصاديين منذ المراحل الأولى لتطور الفكر الاقتصادي ، على أساس أنها المحدد الأساس لإمكانية إنتاج السلع والخدمات . ولا يقصد بالأرض مجرد التربة أو سطح الأرض كما يفهم فى اللغة العادية ولكن المفهوم الاقتصادي أو سلع من ذلك بكثير . وتشمل الأرض بالمفهوم الاقتصادي جميع الموارد الطبيعية المستخدمة فى عملية الإنتاج ، وهى تتضمن جميع عوامل الخصوبة الموجودة فى التربة المستخدمة فى الزراعة ، الثروات المعدنية ، القوى المائية ومياه البحار والأنهار المستخدمة فى الملاحة . وعلى ذلك فإن الأرض تشمل جميع الموارد غير البشرية الموجودة فى الطبيعة بما فيها موارد الطاقة والمواد الخام .

ومن الشروط الواجب توافرها.ليعد الشيء من قبيل الأرض بالمعنى الاقتصادي ما يلى : أن يكون هبة الطبيعة . أن يكون له ثمن أن يساهم فى الإنتاج .

والشرط الأول هو الذى يميز الأرض عن غيرها من الموارد .

والأرض تعتبر عنصر إنتاجي يتميز بالصفات الرئيسية .

التالية طبقاً لتعريف Timmons وهى :-

أ- عرضها ثابت تماماً فى المدى القصير .

ب- لا يمكن نقلها من مكان لآخر .

ج- لا يمكن إحلالها

د- تختلف تماماً فى درجة خصوبتها ، حيث أن وحدتين مـــن الأرض ليســت متماثلتين .

هـــ- لا تتأثر بالتخصص .

و- عدم وجود نفقة إنتاج للأرض .

ى- عدم قابليتها للاستهلاك .

ونظراً لآن الأرض من أهم العناصر فى العملية الإنتاجية والتى تتضافر مــع العناصر الأخرى فمن الصعب تصور القيام بعملية إنتاجيــة بــدون الأرض .

وفيما يلى توضيحاً لهذه الصفات السابقة .

أ- الثبات النسبي لكمية الأرض :-

حيث أن مساحة الأرض لا يمكن أن تزداد ، فالأرض ليس لها ثمن عــرض . كما أن سعر الأرض السائد فى السوق لا يمكن أن تؤثر على عرضها فارتفاع السعر لا يمكن أن يؤدى إلى انسحابها ولكنها تتسم بالندرة مــع زيــادة عــدد السكان . فهى العنصر الذى لا يمكن إنتاجه أو زيادته مثل رأس المال ، وقــد حاولت العديد من الدول زيادة مساحة أراضيها عن طريق تجفيف البحيــرات والأنهار ولكن هذه المساحات تعتبر ضئيلة للغاية ومكلفة وتحتاج إلى تقنية فنية عالية .

ويرى بعض الكتاب أن من أسباب اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين الدول هو سوء توزيع الموارد الاقتصادية فيما بينها وعدم استغلالها من ناحية أخرى . ويرجع هذا الاختلاف فى النمو لاختلاف المناخ ومساحة الإقلــيم والمــواد الآولية والطاقة .

ب- الأرض لا يمكن أن تتأثر بالتخصص :-

حيث أن الأرض لا تتأثر كثيراً بالتخصص كما هو الحال بالنسبة للعمل أو رأس المال . حيث أن المعدات والآلات التى تعمل فى صناعة معينة لا تصلح للعمل فى صناعة أخرى فهى ليست قابلة للتحويل وكذلك العامل فى حرفة لدية مهارة معينة قد لا يستطيع أداء نفس العمل فى صناعة أخرى . ولكن الأرض لا ينطبق عليها هذا المفهوم حيث يمكن زراعتها بعدة محاصيل كل سنه ويمكن بناء المساكن والمصانع عليها وحفر الترع بها فهى لا تتأثر بالتخصص مثل باقى عناصر الإنتاج .

ج- عدم وجود نفقة إنتاج للأرض :-

نظراً لآن عنصر الأرض هبة الطبيعة وطالما أن الإنسان لم يبذل جهداً ولا يستخدم رأس مال فى سبيل الحصول عليها فهى تعتبر لا نفقة لها وبالتالى فهى تختلف عن عنصر العمل ورأس المال اللذان بحاجة إلى جهد ووقت للحصول عليها .

د- عدم قابليتها للاستهلاك :-

تختلف الأرض عن القوى الإنتاجية الأخرى من عمل ورأس مال من حيث عدم القابلية للاستهلاك ، فالآلات والمعدات لها عمر إفتراضى تعمل فى خلاله ثم تتعرض للفناء والإهلاك وكذلك عنصر العمل الذى لا يستطيع القيام بأى عمل عند سن معين . أما الأرض فهى مستمرة فى الإنتاج إلى مالا نهاية .

هـ- عدم تجانس الأرض :-

تتسم الأرض باختلاف درجة خصوبتها ، حيث أن وحدتين من الأرض ليست بنفس التجانس نظراً للتباين الواضح بين كل قطعة أرض وأخرى من حيث الخصوبة والموقع . حيث تختلف الاراضى الموجودة فى دلتا الأنهار عن الآراضى الموجودة أعلى سفوح الجبال أو بالقرب من الصحراء من حيث درجة الخصوبة . وكذلك الحال فى مدى قربها من المناطق العمرانية والمدن السكانية حيث تزداد قيمتها أهمية . وفى هذا الإطار قد قسمت الآرض طبقاً لخصائصها الطبيعية إلى أراضى الدرجة الآولى ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة ، كما قسمت طبقاً لقدرتها الإنتاجية الى مراتب إنتاجية أولى وثانية ... ألخ .

وقد ذكر الاقتصادي Timmons فى هذا المضمون بدى التعارض الذى ينشأ فى توزيع وأستخدام الآرض . فقد ثبت علمياً أن أهداف الفرد قد تتعارض مع أهداف المجتمع . فقد يرغب الفرد فى توزيع وحداته الأرضية على أستخدامات تحقق له مكاسب معينة ، ولكن الدولة تضع قيوداً على هذه الاستخدامات . كما أن نظرة الفرد تختلف عن المجتمع من حيث صيانة المورد الارضى . كل هذه المتناقضات لابد من أخذها بعين الاعتبار فى التخطيط الاقتصادي .

وخلاصة ما سبق فإن كفاءة الأرض الإنتاجية تتوقف على عاملين أساسين هما صفاتها الطبيعية بالإضافة إلى طريقة أستغلالها وتتحقق الكفاءة فى

استخدام الأرض عندما تتساوى قيمة عوائدها الحدية بين كل الاستخدامات . وبجانب الأرض توجد موارد طبيعية أخرى مثل المسطحات المائية وما تحويه طبقات الجو المحيطة بالأرض من هواء يساعد الإنسان على الحياة بجانب استخدامه فى النقل الجوى وكذلك الرياح والأمطار وغيرها من العوامل الطبيعية التى لا غنى عنها فى الحياة الاقتصادية للنشاط الإنساني .

ثانياً : عنصر العمل

يعتبر العمل فى المفهوم الاقتصادي ليس مجرد أداة من أدوات النشاط الاقتصادي ، فهو يتميز على غيره من عناصر الإنتاج بأن وجوده ذاته هو الذى يخلق المبرر لهذا النشاط . حيث يتضمن العمل جميع الجهود الإنسانية العقلية أو العضلية المستخدمة فى عملية الإنتاج . ويهدف العمل عن طريق التفاعل مع الطبيعة إلى إشباع الحاجات الإنسانية ويؤدى إلى منفعة جماعية . ونظراً لأن دراسة السكان هى المصدر الطبيعى لعنصر العمل وبالتالى لا يمكن الفصل بينهما حيث أن زيادة السكان تؤدى فى غالب الأحيان إلى زيادة العمل والعكس صحيح . لذلك فمن الضرورى التعرف على العوامل الأساسية المحددة لحجم القوى العاملة ومستوى مقدرتها الإنتاجية ودورها فى دفع عجلة التقدم الاقتصادي .

وتنقسم القوى العاملة إلى تقسيمات عديدة من حيث العدد والنوع . فهناك ذكور وإناث وهناك عمال مهرة وعمال غير ماهرة وطبقاً للوظيفة فهناك عامل يعمل جزء من اليوم أو الشهر أو حتى السنة ، وعامل يعمل على مدى سبعة ساعات يوميا ، أو طوال الشهر . ومرتبط تماما بالعمالة نقيضها وهى البطالة وكذلك

التضخم Inflation فلحجم التوظيف الكلى فى المجتمع أثره على مستوى الأسعار ، والدخل القومى الحقيقى . ولقد حظى العمل بجزء ليس بالقليل من الدراسات . وهناك الآن فرع متخصص من على الاقتصاد لدراسة العمل يسمى Labor Economics ولقد بهر العمل كثير من المفكرين الاقتصاديين والاشتراكيين ، فقد طال الجدل فى قضايا كثيرة منها فائض العمل لمن ؟؟ وفى عصرنا الحديث ونتيجة لشغل المرأة مكانه بارزة فى القوى العاملة أصبح السؤال ينصب على معدلات أستبدال المرأة بالرجل فى العمليات الإنتاجية .

وترتبط العمالة بصفة عامة بعدد السكان الكلى فى مجتمع ما وكذلك فأجر العامل الحقيقى يعتبر أساس المفاضلة بين الفراغ والعمل . وكذلك فهذا أساس توزيع العمل على الاستخدامات البديلة . فمثلاً بزيادة الأجر الحقيقى يفضل العامل العمل على وقت الفراغ حتى حد معين ، ثم بعدها ترتفع قيمة الفراغ . وعندما تزيد قيمة الآجر الحقيقى فى مجال معين فهذا يؤدى إلى إنتقال العمل من الاستخدامات ذات الأجر الحقيقى المنخفض إلى الأجر الحقيقى بين كل الاستخدامات .

ويشترط لإمكان أعتبار العمل عملاً إقتصادياً ما يلى :-

١- أن تكون الجهود إيرادية :-

بمعنى يجب أن يصدر العمل بناء على إرادة الفرد ووعيه وهذا ما يميز هذا الشرط بالنسبة للعمل عن غيره من الأعمال اللاإرادية التى يقوم بها جسم الإنسان من تنفس وتذوق وغيره .

٢- أن يكون الغرض من العمل الحصول على منفعة ك-

فعندما يكون العمل مجرد هواية بغرض اللهو والتسلية ولا يقابله أجراً فلا يعد عملاً إقتصادياً مثل عازف العود وهواة الرياضة والعكس إذا كان العمل بدافع الحصول على أجر أصبح عملاً إقتصادياً . وقد أثارت قبضة العمل المنتج وغير المنتج جدلاً كثيراً فى الماضى ، فقد كان الفيزوقراط (الطبيعيين) يرون أنه الزراعة فقط هى العمل المنتج وبعد ذلك أصبح العمل الصناعى عملاً منتجاً ، وحتى طبقاً لآدم سميث فإن العمل الذى لا يتضمن عنه قيمة مادية يعتبر غير منتج . ولكن طبقاً للمفهوم الحديث فإن كل عمل يؤدى للحصول على دخل معين يعتبر عملاً منتجاً .

وتتعدد خصائص العمل التى تميزه عن غيره من عوامل الإنتاج وهى :

١- فناء العمل بدرجة كبيرة بالمقارنة بالموارد الأخرى .

٢- محدودية القدرة على التنقل بالمقارنة بالعناصر الأخرى .

٣- عدم إنفصال العمل عن العامل ذاته .

٤- العمل له قوة مساومة ضعيفة جداً وهو الأمر الذى أدى إلى تكوين الاتحادات العمالية والمساومات الجماعية .

٥- صعوبة تحديد نفقة إنتاج العمل .

٦- عدم التناسب بين العروض من القوى العاملة والمطلوب منها . فبالنسبة للعمال غير المهرة أن عددهم كبير وغالباً يزيد العرض منهم الطلب عليهم وبذلك لا توجد أى مشكلة أمام الحصول عليهم فى أى زمان ومكان . أما بالنسبة للعمال المهرة فإن الوضع يختلف فقد يكون عدد العمال متخصصين فى نوع معين من العمل محود إذ أن إعدادهم يحتاج إلى فترة قد تطول أو تقصر

حسب نوع العمل . وتزداد مرونة العرض كلما قلت اللازمة لإعـداد العامـل للقيام بالعمل .

٧- يتأثر عرض العمل بالتغيرات التى تطرأ على سعر العمل . فمن العروض أن العرض يتناسب طردياً مع السعر فى حالة السلع العادية ، أى كلما أرتفـع السعر يكون العرض كبير من السلع والعكس صحيح . ولكن فى حالة العمـل فإن انخفاض السعر (الآجر) تحت حد معين قد تؤدى إلى زيادة العرض نتيجة إنضمام بعض من الأفراد غير العاملين فى الأسرة لكسب دخلاً كافياً للحفـاظ على الحد الأدنى لمستوى المعيشة . والعكس فى حالة زيادة الأجر عن نقطـة معينة فقد ينخفض العرض من العمالة ، نتيجة متطلبات تتعلق بالكفاءة وغيرها .

كفاءة العنصر البشرى

تعتبر كفاءة العنصر البشرى (العمل) من الأدوات القوية للتجدد الاقتصادي ، فهناك الكثير من المجتمعات التى تعيش فى رخاء ورفاهية اقتصـادية بفضـل كفاءة عنصر العمل مثل اليابان حيث أن العامل لا يضيع وقته أو يبدد موارده بل يتعامل بكل حرص من أجل زيادة الإنتاج باقل تكلفه ممكنة وهو الآمر الذى يؤدى لزيادة القوة التنافسية للدول فى مجـالات مختلفـة . فبـدون شـكل أن الخصائص التى يتصف بها شعب معين يمكن أن تحـدد مقدرتـه الإنتاجيـة ومستوى دخله باستخدام قدر معين من الموارد . والأشخاص يختلفـون فـى خصائصهم الذهنية والجسمانية . فهناك تباين فى قدراتهم على العمل العضلى الشاق ، وفى المقدرة على اكتساب المهارة واستيعاب الخطـوات والعلاقـات

الإنتاجية ، وكذلك فى المقدرة على القيادة والإقدام وبالإضافة إلى هذه الخصائص الطبيعية ، فإن المميزات الشخصية تتباين أيضاً نتيجة لتأثير الظروف المحيطة بالإنسان ، والتى قد تشكل عاملا مساعداً أو معوقاً لمقدرته وإمكانياته . فهذه ولا شك تتأثر مثلا تأثرا سيئا بانتشار الأمراض أو الجهل أو الفقر ، أو بسبب قسوة الظروف المناجية .

والمقدرة الإنسانية يمكن تحسينها وتطويرها عن طريق اكتساب الخبرات وتنمية المعرفة . فقد لا يختلف الإنسان البدائى عن الإنسان المتحضر فى قوتهما الجسمانية والعقلية والفطرية ، ولكن الفرق بينهما يبدو شاسعاً حقا إذا ما نحن قارنا مقدرتهما على السيطرة على طرق الإنتاج ، وما التقدم الاقتصادي إلا تقليل لهذا الفارق .

وانتشار التعليم من أهم متطلبات التقدم الإقتصادى الضرورية لشعب ما ، لكى يكون ذا كفاءة عالية . وليس المقصود هنا التعليم بمعناه الواسع والعام فقط ، ولكن أيضاً بمعنى التمرن على فن الإنتاج الحديث . والدول المتخلفة أو النامية ليس بحاجة إلى أن تتخذ مكانا قياديا فى تعلم كيف يمكن الإنتاج بكفاءة عالية . حيث يمكنها فى ذلك الاعتماد على تجارب الدول المتقدمة . وع الإعداد والتأهيل والتدريب المستمر يمكن تكوين قاعدة كبيرة على كل المستويات ذات خبرة عالية وكفاءة فى الأداء . وهذا لن يحدث إلا فى ظل تكاتف قوى المجتمع وتهيئة الظروف المناسبة والعمل بروح الفريق ، الأمر الذى يتطلب تغيرات جذرية تحتاج لفترة طويلة من الزمن .

وتتأثر كفاءة العمل بالعوامل التالية :-

أ- العوامل الطبيعية والمناخية .

ب-ساعات العمل

ج- العادات والتقاليد فى العمل

د- هيكل السكان .

ه- تنظيم العمل

و- الصفات الشخصية للعامل

ز- البيئة الداخلية التى يعمل فى نطاقها العامل

ح- العوامل الاجتماعية والسياسية السائدة فى المجتمع .

التخصص وتقسيم العمل

ويقصد بتقسيم العمل والتخصص فى الإنتاج .

Division of labour and specialization of production

تجزئة العمل إلى عدة عمليات بحيث لا يقوم فرد واحد بأداء أكثر من عملية واحدة . ويؤدى تقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج وتحسينه وتجانس السلع المنتجة وأنخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالى انخفاض ثمن الوحدة من الناتج مما يعود بالفائدة على كل من المنتج والمستهلك . ويرجع سبب زيادة الإنتاج إلى مزايا تقسيم العمل والتى تنحصر فى ازدياد خبرة ومهارة العامل ، وسهولة أداء العمل وفقا لمواهبهم ، وزيادة مجال الاختراع وسهولة مراقبة العمل .

وبخلاف ما سبق من مزايا وفوائد يرى البعض أنه يترتب على تقسيم العمل بعض المساوئ والتى أهمها ضعف قوى العامل الفكرية والصحية إذ أن تكرار العمليات البسيطة بصفة مستمرة تضعف ملكة التفكير عند العامل وروح

الابتكار لديه ، وقصر صلاحية العامل على العمل الذى يتخصص فيـــه دون سواء الأمر الذى يصعب عليه الحصول على عمـــل أخـــر زمـــن الأزمـــات الاقتصادية مما يوقعه تحت سيطرة صاحب العمل ، يضاف إلى ما سبق تفكك روابط الأسرة لتيسير مجال العمل أمام النساء والأولاد وفى ذلك هدم للحيـــاة العائلية والتأثير على صحة الأمهات . لذلك فأن بعض التشـــريعات الحديثـــة للعمل كفلت للعامل بعض الوقت الذى يسمح له بالإطلاع وممارسة الألعـــاب الرياضية التى تنشط الذهن ، وقد تدخلت التشريعات المختلفة لحماية العمـــال بتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل وتحديد ساعات العمل وتحديد الأجـــور وضرورة توفر شروط صحية معينة بالمصنع ومنع تشغيل الأطفال قبل ســـن معينة .

نظريات السكان

يرتبط عنصر العمل ارتباطا وثيقاً بنظرية السكان ، لذلك فمـــن الضـــرورى التعرض لبعض الموضوعات التى تثيرها دراسة السكان .

أ- حجم السكان

يتوقف حجم السكان على معدلات الزيادة والنقص فى السكان ، كما يتوقـــف على هجرة السكان من وإلى مكان أخر . أى أن القوى العاملة فى المجتمـــع تتوقف على عدد سكان المجتمع على التركيب العمرى والنوعى للسكان .

ومن خلال التحليل السكانى للمجتمع نجد أن نمو حجم السكان يتوقـــف علـــى عاملين أساسيين هما (العلاقة بين معدل المواليد والوفيات – الهجرة مـــن أو الى الدولة) .

أولاً :- العلاقة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات

ويقصد بمعدل المواليد أو الوفيات فى سنه معينة إلى عدد سكان دولة ما ويزداد هذا المعدل فى الدول الآخذة فى النمو . والفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات يسمى بمعدل التزايد فى السكان . فمثلاً فى مصر يبلغ عدد السكان عام ٢٠٠٤ حوالى ٧٠ مليون نسمة وعدد المواليد يصل إلى حوالى ٢ مليون نسمة ، فهنا يصبح معدل المواليد ٥ر٣% فى السنة .

وتختلف معدلات الزيادة فى السكان بين الدول المختلفة والمتقدمة ، حيث فى الأولى يرتفع عدد السكان بشكل كبير فى حين أن الدول المتقدمة ينخفض بها عدد السكان على الرغم من تشجيع هذه الدول سكانها على زيادة النسل .

وتتوقف زيادة السكان فى الدول الآخذة فى النمو على عدة عوامل منها :-

أ- العامل الاقتصادي :-

حيث تلعب الاعتبارات الاقتصادية وخاصة مستوى الدخل دوراً هاماً فى التأثير على معدل المواليد والوفيات . ففى الدول التى تعتمد على القطاع الزراعى بشكل أساس وهى الدول المتخلفة ينخفض الدخل الفردى الحقيقى وينتشر الفقر والمرض والآميه . بالإضافة إلى الاعتقادات بان زيادة الآسرة سوف يدعم قوة العمل فى الاراضى الزراعية وبالتالى يكون مصدر دخل للآسرة . وذلك على العكس من الدول المتقدمة التى يرتفع دخل الفرد بها . أى أن هناك علاقة عكسية بين التغير فى مستوى الدخل والتغير فى معدل الوفيات فكلما زاد الدخل إنخفض معدل الوفيات والعكس صحيح .

ب- العامل السياسى :-

حيث يتمثل فى اتجاهات السياسة العالمية والتأثر عليها فقد تلجأ الدولة لزيـادة عدد السكان فى حالة قيامها بنية الاستعمار لدولة أخـرى أو لحمايـة الآمـن القومى لها من العدوان الخارجى وبالتالى تعمل على تشـجيع زيـادة معـدل المواليد من خلال حوافز مادية وغيرها وقد تؤثر العوامـل السياسـية علـى الوفيات نتيجة الحروب التى تقوم بها الدول لتحقيق أغـراض سياسـية مثـل حرب فيتنام والحرب العالمية الأولى والثانية .

ج- عوامل اجتماعية :-

وتتمثل فى إنخفاض سن الزواج فى المجتمعات الزراعية وتتعدد الزوجات مما يؤدى إلى زيادة السكان وذلك على عكس الدول المتقدمة والتى يتأخر فيها سن الزواج لزيادة الوعى والتقدم والمدنية

د- العامل الدينى :-

فقد يؤثر الدين فى معدل الزيادة السكانية وبخاصة فى الدول المتخلفة نتيجـة الاعتقاد بأن تحديد النسل لا تقره الأديان السماوية ويسود هذا الاعتقاد وبشكل كبير فى الدول النامية عنها فى المتقدمة

هـ- العامل السكانى :-

ويرجع مغزى هذا العامل إلى الشريحة المعمريه للهيكـل السـكانى للـدول النامية والتى تتميز بارتفاع نسبة الشباب مما يؤدى لارتفاع معدل الشـيخوخة لمجموع السكان نتيجة التقدم الصحى فى مجالات الطب .

و- هيكل السكان :-

يقصد به بالنسبة لمجتمع معين تكوين السكان فى وقت معين من حيث النوع وفئات السن والعمل والتوزيع الجغرافى . ويلعب الهيكل السكانى أهمية كبيرة وبخاصة فى الدراسات الاجتماعية لمعرفة عدد الذكور بالنسبة للإناث وكذلك لمعرفة نسبة الشباب للشيوخ والأطفال ، ويفيد هذا الهيكل السكانى من خلال الإحصائيات والبيانات المتاحة بالنسبة لكل دولة فى إجراء المقارنات بين الدول المختلفة .

ثانياً : الهجرة من أو إلى الدولة

بدون شك إن تحركات عنصر العمل تؤثر على وفرة أو ندرة الايدى العاملة فى مجتمع معين . فالهجرة تمنح المهاجر فرصة قد تكون أفضل لرفع مستوى معيشته . حيث تجد الغالبية من المهاجرين فى الوطن الجديد عوضاً عما تركوه فى موطنهم الآصلى وبالتالى تكون هناك تحديات أمام المهاجر للتعايش مع البيئة الجديدة . وتختلف أثار الهجرة الاقتصادية بالنسبة للدولة المهاجر فيها إلى الدولة المهاجر إليها . حيث أن الدول المهاجر منها غالباً ما تكون مكتظة بالسكان وبالتالى فالهجرة تؤدى إلى تقليل حجم السكان وتخفيف أثار الضغط السكانى على الموارد ورءوس الأموال مما يزيد من نصيب الفرد من الدخل . كما تتم الهجرة نتيجة اختلاف فى مستويات الدخل بين الدول المختلفة ، والهجرة من دولة معينة تمثل اقتطاع من عرض العمل ، فى حين أن الهجرة إلى دولة معينة تمثل إضافة إلى عرض العمل .

وتتوقف هجرة العمالة على عدة اعتبارات أهمها :-

أ- مستويات الأجور النسبية بين أماكن لطرد وأماكن الاستقبال للآيدى العاملة .

ب- القوانين المنظمة للهجرة فى كل من هذه الأماكن .

ج- ظروف الاستقبال والمعيشة فى أماكن استقبال الآيدى العاملة والتى تؤثر على قدرة العامل على

التكييف النفسى والمعيشى فى بلد المهجر .

و تتعد النظريات المتعلقة بالسكان ، لكن تركيزنا تقتصر على نظريتين مشهورتين للسكان هما النظرية المالتسية ونظرية الحجم الامثل للسكان .

أ- نظرية مالتس

أضاف مالتس للفكر الاقتصادي نظريته الشهيرة في السكان ضمن صفحات مؤلفة (بحث في مبادئ السكان) عام ١٧٩٨ م ، وقد استمد جوهرها من الظرف الاقتصادية والاجتماعية التي تسود انجلترا في أواخر القرن الثامن عشر وتمهد لظهور الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر .

وقد جعل مالتس النشاط الزراعي ميدانا لبحثه في السكان ، حيث كان هو النشاط الغالب في ذلك الوقت ، والذي احتل الصدارة بين كافة الأنشطة الاقتصادية ولعل تقدم الزراعة في انجلترا عن باقي الدول الأوروبية كان من اسباب الزراعة المتقدمة الثورة الصناعية بالعمال كما أمدتها بالمواد الغذائية والمواد الخام .

وتتلخص نظرية مالتس في ملاحظته وجود فرق كبير بين معدلات التزايد السكاني ، ومعدلات تزايد المواد الغذائية الناتجة عن النشاط الزراعي ، حيث يتزايد السكان وفقا لمتوالية هندسية ٢-٤-٨-١٦-٣٢-٦٤....الخ ، بينما تتزايد المواد الغذائية وفقا لمتوالية عددية ١-٢-٣-٤-٥-٦...... الخ . وحدد مالتس المودة التي يتضاعف خلالها السكان في كل مرة في المتوالية الهندسية ، بخمس وعشرون عاما وهي نفس المدة التي تزيد فيها المواد الغذائية كل مرة في المتوالية العددية .

وعلية فان الفجوة بين نسبة السكان الى الموارد الغذائية تتزايد بسرعة كبيرة ، ومن ثم فان هذا ينذر بكوارث ومجاعات وأوبئة . ومن اجل تجنب حدوث ذلك حدد مالتس ضرورة وحج المواد الغذائية وهي نوعين :

١- موانع ايجابية :

وتتمثل هذه الموانع في انتشار سوء التغذية والمجاعات والأوبئة والحروب مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات في المجتمع وبالتالي نقص السكان .

٢- موانع سلبية :

وتتمثل في الموانع التي يلجاء إليها الإنسان من تلقاء نفسه نتيجة تبصره وتفكيره كي يحاول دون وقوع الكارثة ، وهي تطبق غالبا في المجتمعات الحديثة المتقدمة حيث يقبل الناس طواعية الى تأخير سن الزواج أو الامتناع عنه أو تحديد النسل مما يؤدى الى قلة عدد السكان .

وقد ظهرت نظرية مالتس فى وقت ملائم ، حيث كانت الثورة الصـــناعية فى انجلترا ، وحدثت تطورات اقتصادية واجتماعية عميقة اقترنت بظاهرة الهجرة من الريف الى المدن واكتظاظ هذه المدن بالسكان ، مع اســتغلال طبقة الرأسماليين لطبقة العمال وذلك عن طريق تشغلهم بأقل أجر ممكــن وأطول مدة ممكنة وفى ظروف غير ملائمة مما أدى إلى انتشـــار الفقــر والبطالة بين العمال .

هذا موجز عن نظرية مالتس .وقد وجهت عدة انتقادات الى نظرية مالتس من أهمها :

١ - أن استنتاجاته التشاؤمية بالنسبة للمستقبل للجنس البشرى لم تتحقــق سواء بالنسبة لزيادة السكان أو الطعام . بســبب التكنولوجيــا والأســمدة والمكينة ... زاد الإنتاج بشدة وزاد الطعــام وهكــذا فــان الاختراعــات والتحسينات جاءت على عكس ما توقع .

٣ - أنة قارن السكان بالطعام وتمسك بان الأرض متاحة بكميــة ثابتــة ولكن كان عليه ان يأخذ فى اعتباره كافة عوامل الانتاج .

٤ - راى ان مستوى المعيشة لا يمكن ان يرفع فى الفترة الطويلة فــوق مستوى حد الكفاف الأدنى ، لكن ما حدث العكس .

٥ - لم يعط الدليل على زيادة السكان بمتوالية هندسية والطعام بمتواليــة عددية .

تقييم وجهة النظر المالتسية

تعرضت أراء مالتس للكثير من الانتقادات والاعتراضات . وكانت نظرية قد ظهرت والثورة الصناعية في بدايتها الأولى ، ولم يلبث العالم أن عرف خلال القرن التاسع عشر ثم القرن العشرين أكبر ثورة اقتصادية ترتب عليها زيادة هائلة في السكان في الوقت نفسه الذي تحسنت فيه الظروف المعيشية في العديد من الدول خاصة الدول الصناعية التي عرفت في الوقت نفسه زيادة في السكان وارتفاعاً في المعيشة وزيادة كبيرة في الاستهلاك الغذائي للفرد وتحسناً في ظروفه الصحية ، مما أبرز على وجه ظاهر التناقض بين توقعات مالتس وبين ما تحقق من تقدم وتحسن في أحوال البشر وبخاصة في مستوى الغذاء ونوعه ويصدق هذا – بطبيعة الأحوال – على الدول الصناعية المتقدمة وإن كان أقل ظهوراً في الدول الفقيرة التي عرفت رغم كل شيء نوعاً من التحسن مع زيادة كبيرة في السكان .

وبدا مما تقدم أن أفكار مالتس قد جانبها الصواب ، وأنها عكست نظرة تشاؤمية لم يبررها التقدم العلمي والطفرة التكنولوجية في أساليب الانتاج الصناعي والزراعي وعلى النحو الذي عرفه القرنان التاسع عشر والعشرين فبدا كما لو كانت أفكار مالتس خروجاً على السياق العام وأنه أغفل كفاءته وقدرته الإنتاجية.

ومع ذلك فقد جاءت أحداث الربع الأخير من القرن العشرين وقد أبرزت على السطح عدداً من الظواهر الجديدة القلقة والتي بدأت تسترجع من

جديد أفكار مالتس ، وبدأ التساؤل هل حقاً ثبت خطأ تلك الأفكار ، وأن العالم بلا حدود ، وأن قدرة العقل البشري والتقدم العلمي قادرة تماماً على تجاوز كل الحدود.

وكان من أبرز الأفكار الجديدة في هذا الصدد ما صـدر فـي عـام ١٩٧٢ من تقرير من نادي روما عـن "حـدود النمـو" the Limits to Growth" وهى دراسة أعادت إلى الأذهان في ثوب حديث نفس أفكار مالتس في أن هناك حدوداً على النمو السكاني أو الاقتصادي ولم تلبث أن قامت أزمة النفط الأولى – في أثر حرب ١٩٧٣ – وبدأ الحديث عن المـوارد الطبيعيـة النافدة – خاصة النفط في ميدان الطاقة ، وليس بعيداً عن ذلك ظهـور تيـار جديد من المفكرين حول قضايا البيئة والذين يحاولون تذكير العالم بأن التقـدم الاقتصادي المذهل خلال القرنين التاسع عشر والعشرين لم يكن بلا ثمن – بل بثمن باهظ – وهو إهدار البيئة التي نعيش عليها ، وهكذا وجدنا أنفسنا – من جديد – أمام أفكار لا تبتعد كثيراً عما نبه إليه مالتس في نهاية القرن الثـامن عشر .

وقبل أن نتناول بعض هذه المظاهر الجديدة المقلقة قـد يكـون مـن المناسب أن نتذكر أن أفكار مالتس كان لها تأثير بالغ على التطـور العلمـي والفكري في القرنين التاسع عشر والعشرين بالرغم مما لحقـه مـن نقـد أو معارضة فنظرية داروين عن النشوء والتطور ، نجد جذورها الفكرة – وفقـاً لما يعترف به داروين نفسه – في أفكار مالتس ففكـرة الانتخـاب الطبيعـي Natural selection ليست بعيدة عن أفكار مالتس في أحداث التوازن بـين

النمو السكاني والنمو الغذائي عن طريق الموانع الايجابية أو الأخلاقية فالطبيعة في تطورها تحقق التوازن بين الكائنات الحية والبيئة ولا يستمر في البقاء إلا من ينجح في اختيار هذا الاختيار.

ومع هذا اعترف داروين بتأثير مالتس عليه ، ولكن تأثير مالتس – في نطاق علم الاقتصاد الذي تخصص فيه – ساعد على ظهور علم جديد للبيئة الذي يحرص علماؤه ليس فقط على زيادة رفاهية الفرد المالية – كما هو حال الاقتصاديين – بل يوجهون النظر أيضاً إلى ضرورة حماية البيئة أيضاً ، والتي هي الملاذ الأخير لرفاهية الفرد المادية ، كما هو حال الاقتصاديين – بل يوجهون النظر أيضاً إلى ضرورة حماية البيئة أيضاً ، والتي هي الملاذ الأخير لرفاهية الفرد المادية.

وهكذا نجد أنفسنا إزاء مالتس في مواجهة وجهتي نظر ، الأولى هي نظرة الاقتصاديين والتي تركز النظر على منجزات العلم والتكنولوجيا وبالتالي إمكان التغلب على عقبات البيئة والطبيعة ، والثانية هي وجهة نظر البيئيين الذين ينبهون إلى خطورة الاقتصاد على نظرة قصيرة الأمد – في نظرهم – تنحصر فيما بعد نجاحاً بمعيار السوق ولكنه يدمر البيئة وربما يحرم الأجيال القادمة من كل إمكانيات التقدم بل يرى البعض أن هذا يمكن أن يهدد الحياة ذاتها.

فالإنسان ربما يكون ظهر على الأرض منذ حوالي مليوني سنة Hamo Erctus ، وربما يكون قد استكمل شكله وخصائصه المعاصرة Hamo sapiens منذ حوالي نصف مليون سنة ، وقد ظلت أعداده محدودة لم

تجاوز الملايين حتى قيام الثورة الزراعية منذ حوالي عشرة ألاف سنة ، ومنذ هذه الثورة الزراعية وخصوصاً بعد قيام الثورة الصناعية منذ أقل من ثلاثمائة عام وقد انتشر الإنسان على كافة أرجاء المعمورة وعرف زيادة هائلة في السكان لم تتوقف منذ ذلك الحين.

ويقدر أن عدد سكان الأرض قد بلغ البليون الأول في بداية القرن التاسع عشر (١٨٠٠) وفي بداية القرن العشرين (١٩٠٠) بلغ هذا العدد حوالي ٦ر١ بليون نسمه ، وجاء القرن العشرون انفجارا سكانياً غير مسبوق ، فقد أعلن في أكتوبر عام ١٩٩٩ أن سكان البشرية قد بلغوا ستة بلايين نسمة ، ومعنى ذلك أن من ولد خلال القرن العشرين يزيد على مجموع البشر الذين ظهورا على الكرة الأرضية منذ ظهور الإنسان على الأرض بشكله المعروف لنا.

ويرى بعض الكتاب أن المولودين في سنة ١٩٥٠ وما بعدها عاصروا تضاعف عدد السكان خلال مراحل حياتهم الإنتاجية لأول مرة في التاريخ ومعنى ذلك أن البشرية قد استغرقت ما يقرب من نصف مليون سنة حتى تصل إلى رقم البليون (سنة ١٨٠٠) ولم يمر مائتا عام حتى تضاعف العدد لأكثر من ستة أضعاف (سنة ٢٠٠٠) والاستمرار بهذه المعدلات يضع العالم أمام مشكلة حقيقة في نقص الموارد فنحن نعيش – في نهاية الأمر – في عالم محدود الموارد وبالتالي يمكن أن تظهر وبشكل مخيف تنبؤات مالتس.

ولحسن الحظ فقد بدأت معدلات الزيادة في سكان العالم في التناقص تدريجياً منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، ولعل أهم مقياس لمدى نمو

سكان العالم يتوقف على عدد المواليد لكل أم وقد كان هذا المعدل يدور حول ٣ر٤ مولود لكل أم في الستينات من القرن الماضي وانخفض هذا المعدل إلى ٦ر٢ في عام ٢٠٠٠ ويمكن أن يصل العالم إلى وضع التوازن بلا زيادة أو نقصان إذا كان هذا المعدل يدور حول ١ر٢ مولود لكل أم ، وهو معدل وصلت إليه وانخفضت عنه الدول الصناعية المتقدمة في حين مازال مرتفعاً في دول العالم الثالث ، ولذلك فإنه لا غرابة في أن خمسة بلايين من سكان العالم يعيشون في الدول المتخلفة والنامية.

وتذهب توقعات الزيادة في سكان العالم خلال الخمسين عاماً القادمة إلى أرقام تتراوح بين ٣ر٧ بليون نسمة إذا نجح العالم الثالث في تخفيض معدلات الولادة بما يتفق مع المعدلات السائدة في الدول الصناعية المتقدمة ، وبين ٤ر١٤ بليون نسمة إذا استمرت المعدلات القائمة سائدة ، ويعتقد عدد من الباحثين أن هناك احتمالاً كبيراً مع تحسن وسائل تنظيم الأسرة إلى أرقام تتراوح بين ٩ و ١٠ بلايين نسمة في نهاية القرن الحادي والعشرين ، والسؤال الذي يطرح نفسه . وهو نفس السؤال الذي واجه مالتس منذ مائتي عام – هو هل تكفي الموارد المتاحة لإشباع حاجات هذه الأعداد المتزايدة من السكان ؟ .

وهنا تختلف الإجابات وخاصة بين رجال الاقتصاد وعلماء البيئة فالغالب بين الاقتصاديين أنه لا خوف من زيادة السكان واختلال التوازن مع البيئة ، فالعلم والتقدم التكنولوجي كفيلان بتقديم الحلول وزيادة الإنتاج وما

تاريخ البشرية خلال القرنين الماضيين إلا دليل على ذلك ، فقد زاد عدد سكان البشرية ولم يتوقف التقدم ، بل على العكس ، زاد الناتج الإجمالي وبالتالي الدخل الفردي لمعظم أفراد العائلة ، وعلى العكس فإن الكثيرين من علماء البيئة يرون أن هذه نظرة ضيقة . وأن تقدير التقدم على أساس الناتج الإجمالي وأسعار السوق يخفي التكلفة الحقيقية لهذا التقدم ، فقد تحقق كل ذلك بتكلفة عالية من إهدار واستنفاد الموارد والبيئة.

ففي عام ١٩٩٧م قام فريق من الاقتصاديين وعلماء البيئة وحاولوا تقدير قيمة مساهمة البيئة من رياح وأنهار ومواد طبيعية في باطن الأرض أو ثروة سمكية في قيمة الناتج الإجمالي العالمي ، ووجدوا أن هذه المساهمة تقدر بحوالي ٣٣ تريليون دولار ، في حين أن الناتج الإجمالي للعالم في تلك السنة لم يجاوز ١٨ تريليون دولار ، أي أن العالم لم يستطع أن يحقق ما حققه من إنتاج إلا بعد إهدار موارد طبيعية تقدر بضعف الإنتاج.

ومع استمرار هذا النمط فإنه يخشى أن يبدد العالم ثروته الطبيعية ولا يجد ما يمكنه من الاستمرار في الإنتاج فالعالم وفقاً لهذه النظرة لا يقوم بإنتاج قيمة مضافة جديدة بقدر ما يستهلك ويستنزف ثرواته الطبيعية التي حباه الله بها . وربما لا نجد مثالاً أوضح لذلك من أوضاع الدول النفطية التي تعيش في رفاهية مما يعطي الانطباع بأنها دول غنية في أنها تعيش في حقيقة الأمر على استنزاف موردها الوحيد والناضب .

العالم يواجه ولاشك تحديات كبيرة في الموارد المتاحة في الأراضي ، في المياه ، في الطاقة ، في الموارد الطبيعية بشكل عام ، فنحن نعيش في

نهاية الأمر في عالم محدود وإذا أضفنا إلى ذلك أن أنماط الحياة والصناعة لا تقتصر على استنفاد الموارد المحدود بل أنها تؤذي وتلوث وتشوه وكثيراً ما تقتل العديد من مظاهر الحياة الطبيعية فإن الخطر الذي نواجهه يبدو أكثر قسوة فالتنوع البيئي للحياة Biodivrnity يتعرض لمخاطر شديدة وتتجه معدلات الحرارة للإرتفاع ويتآكل الأزون وتزداد خطورة المواد المشعة ونفاياتها الضارة ويتمدد التسحر وتتراجع الغابات وتهدد حياة أنواع عديدة من الكائنات والتي حافظت على توازن للأوضاع كرتنا الأرضية.

فعلى سبيل المثال ، يبلغ متوسط نصيب الفرد من الأرض الصالحة لخدماته نحو ٥ر٢ هكتار في الدول النامية ، في حين يصل هذا المتوسط في الولايات المتحدة إلى ٦ر٩ هكتار للفرد أي أن المواطن في دولنا النامية يحتاج إلى ما يعادل مساحة أربع مرات الكرة الأرضية حتى يمكن أن يتمتع بمستوى المواطن الأمريكي.

وأما أزمة المياه على مستوى العالم فحدث ولا حرج ولا يتعلق الأمر فقط بنقص كميات المياه المتاحة للاستخدام ، وإنما أيضاً بفساد نوعيتها فيقدر أن ٨٠% من مجاري الأنهار في الصين والبالغ طولها حوالي خمسين ألف كيلوا متر لم تعد صالحة لحياة الأسماك ، فضلاً عن الزيادة المستمرة في أيام جفاف هذه الأنهار ومنطقتنا العربية وهي تقع في أشد مناطق العالم جفافاً سوف تواجه بالضرورة مشاكل بالغة الخطورة وفي نفس الوقت تشير التوقعات بأن استمرار نمط الصناعة والاستهلاك الحالي سوف يؤدي إلى زيادة في درجات الحرارة في نهاية القرن تتراوح بين ٥ر٢ إلى ٤ر١٠ درجة

فرهنهايت ، الأمر الذي يفرض أعباء قياسية على حياة الإنسان ، وقصة ثقب الأزون لا تحتاج إلى مزيد من التفصيل هذه أمثلة والقائمة طويلة .

وإذا كان كل هذا يدعو العالم إلى إعادة النظر والتفكير في توجهاتنا المستقبلية من حيث الزيادة السكانية ونمط الصناعة والاستهلاك وأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها فإن الأمر بالنسبة إلى مصر يبدو أكثر خطورة ، فمصر رغم ما يقال بلد فقير في موارده الطبيعية لا تعرف مساقط مائية أو غابات للأخشاب أو موارد كافية للطاقة وعدد محدود من المعادن والمواد الأولية ومساحة صغيرة صالحة للزراعة لا تزيد على حجم دول صغيرة مثل بلجيكا ، ومواردها الرئيسي للحياة – النيل – إقترب من طاقته القصوى وفي مواجهة ذلك فمازال رغم التحسن معدل نمو السكان مرتفع حتى بالمقارنة بالدول النامية ، ومن هنا الحاجة إلى التنبيه فما قاله مالتس منذ قرنين لم يكن كله عبس ولعله كاف على بعض الحق .

ب – نظرية الحجم للسكان

يقصد بالحجم الامثل للسكان اعدد الامثل من السكان الذى يجب ان يكون لدى دولة معينة مع الأخذ فى الاعتبار حجم الموارد المتاحة فى هذه الوله . وهذا العدد من السكان لابد وان يكون متوسط نصيب العدو فيه من الدخل القومى أعلى ما يمكن .

ترى هذه النظرية ان لكل إقليم حجما مثاليا للسكان يتناسب مع مقدرته الإنتاجية ، وكل زيادة للسكان في الإقليم الذي ينقص فيه عدد سكانه عن الحجم الامثل تؤدي الى زيادة الإنتاج بنسبة تزيد عن نسبة هذه الزيادة .
فان ما تعد عدد السكان هذا الحجم فان أية زيادة سكانية يترتب عليها انخفاض كمية المنتجات التي تخص الفرد المتوسط . وواضح ان فكرة الحج الامثل للسكان تعتمد على نظريتي الإنتاج والغلة المتناقصة . فهيا تفترض ان مقدار العمل الموجود في أي اقليم يتوقف على عدد سكانه وان عناصر الانتاج الاخرى من راس مال وموارد طبيعية متوافرة في الاقليم فاذا كان العمل نادر بالنسبة لعناصر الإنتاج فان أي زيادة في عرض العمل تؤدي التى زيادة الغلة ، وتستمر هذه الزيادة حتى تصل الى نقطة تتوقف عندها (عند استخدام أيدي عاملة جديدة) الغلة ، وتبداء الغلة في التناقص طبقا لقانون تناقص الغلة .
ويفهم من هذا التحليل ان الحجم الامثل للسكان ليس ثابتا ، بل تتغير للتغيرات التي تحدث لمقدرة الأقاليم الانتاجية ، أي طبقا لحجم ودرجة كفاءة عوامل الانتاج الاخرى . ولذلك فالإقليم الذي يصل عدد سكانه الى العدد الامثل يجب علية ان يزيد من راس المال المستخدم في الانتاج ، وكذلك من مساحة الارض المزروعة حتى لا يتعرض السكان لانخفاض مستوى المعيشة اذا زاد عدادهم .
ولعل من اسباب تأييد كثير من الكتاب لهذه النظرية هي إنها جاءت بتعريف جديد للدول كثيفة السكان والدول قليلة السكان .

وطبقا لهذه النظرية فان عدد السكان في الكيلومتر المربع لا يصلح أساسا لمعرفة ما اذا كانت الدول مزدحمة بالسكان من عدمه فالدول تعتبر قليلـــة السكان اذا ما كانت تستطيع ان تقبل سكان جدد وتستطيع ان تستفيد منهم في رفع مستوى معيشة سكانهم بصرف النظر عن العـــدد الفعلـــي فـــي الكيلومتر المربع وبالعكس فالدولة كثيفة السكان اذا كان عدد الســكان لا يمكن ان يتزايد دون ان يصحب ذلك انخفاض في مستوى الدخل الفردي.

وقد عاب البعض على هذه النظرية انها لو قبلت من الناحية النظرية فانه يصعب تطبيقها من الناحية العملية ، فالوصول الى الحجم الامثل للســكان في دولة ما من الصعوبة بمكان ، فالحجم الامثل طبقا لهذه النظرية يتوقف على ظروف المجتمع وكفاءة ومهارة العمال والتطورات التي تحدث فـــي هذه الشائن .

كذلك يعاب على هذه النظرية انها تبسط الأمور اكثـــر مـــن الـــلازم لان العلاقة بين عدد السكان والمستولى الاقتصادي علاقة معقـــدة ولا تكفـــي زيادة السكان في رفع او خفض الدخل القومي إنما العبرة فـــي مســـتوى وكفاءة مقدار الاستثمارات التي أنفقة على السكان الجدد وخلاصة ما سبق هناك ثلاثة معايير على أساسها يتحدد الحجم الامثل للسكان وهي :-

- معيار المقارنة بين السكان ومساحة الإقليم الذي يعيشون به .
- معيار المقارنة بين السكان ومتوسط نصيب الفرد من الدخل .
- وأخيرا معيار البطالة .

ولعل التحليل السابق يلقى الضوء على الموقف في كثير من الدول النامية والتي تعاني من سوء واستخدام للموارد الاقتصادية غير المستغلة وهذا هو السبب الحقيقي للالزامات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة المتخلفة .

ثالثا : راس المال Capital

راس المال هو عبارة عن جمع الثروات الملموسة وغير الملموسة (فيما عدا الأرض) المستخدمة بغرض الاستمرار أو الزيادة المستقبلة في إنتاج الثروة ويعتبر راس المال من أهم عوامل الإنتاج الذي لولاه لما تمت عملية الإنتاج نفسها .

فهو سلعة اقتصادية تستغل في إنتاج سلعة أخرى ويختلف مفهومه من حيث وجهة نظر المنتج أو رجل الأعمال أو المحاسب فيعرفه المنتج بأنه كل ثروة نتجت عن عمل سابق وتستخدم في إنتاج ثروات جديدة. ويعرف رجل الأعمال بأنه مجموع الأموال التي توجد لديه في وقت معين. ويعرفه المحاسب بأنه الفرق بين الأصول والخصوم. وراس المال أما أن يكون ثابتا Fixed capital وهو الذي يدخل في العملية الإنتاجية أكثر من مرة وعلى ذلك فتسترد قيمته على دفعات ولا يمكن استرداده مرة أخرى مثل الآلات والمباني وغيرها. وقد يكون راس المال متداولا circulating capital ويشمل السلع الإنتاجية التي تدخل في الإنتاج مرة واحدة فقط مثل التقاوي والسماد والفحم والمواد الأولية والسلع النصف مصنعة وهذه يمكن استردادها دفعة واحدة في نهاية الإنتاج من ثمن السلعة التي استخدمت في إنتاجها مهي تفنى في السلع

المنتجة. وهذا يعنى أن هناك دورة بدايتها استخدام الإنسان لموارده المتاحة لتوليد راس المال والذي بدوره يستخدم في شراء سلع وخدمات أخرى وهكذا. في هذه المراحل ينشأ فائض القيمة والذي بدوره يستخدم في عمليات استهلاكية أو استثمارية لتوليد راس مال وهكذا. وسواء على جانب الكسب أو على جانب الإنفاق. فراس المال ضروري لتسهيل وتمويل تلك الجوانب. فالفرد كمنتج لراس المال يحتاج راس مال سواء كان في شكله الثابت أو العامل. والفرد كمستهلك يحتاج إلى راس المال لتمويل عملياته الانفاقية.

وكما سبق الذكر أن هناك ما يسمى براس المال الثابت وراس المال العامل Fixed and Working Capital كما هو واضح من معناه يحتاج إلى صيانة. فطاقة المنشأة إذا ما قيست بحجم راس المال الثابت بها: ترتبط أيضا بحجم الأصول اللازمة لعمليات الصيانة والإحلال. على ذلك فإذا كان غرض مجتمع ما هو زيادة حجم ناتجة القومي والحفاظ على ذلك عند مستوى معين، فان هذا المجتمع عليه أولا توفير راس المال اللازم للوصول إلى هدفه وكذلك راس المال اللازم لعمليات صيانة أصوله الرأسمالية.

التراكم الرأسمالي ودوره في الإنتاج

كانت الصورة البدائية للتراكم الرأسمالي عندما لجأ الإنسان إلى توجيه جزء من جهده إلى إنتاج الأدوات الرأسمالية التي تساهم في إنتاج السلع الاستهلاكية، وكانت هذه الأدوات الرأسمالية في البداية تتسم بالطبع بالبساطة وعدم التعقيد، مجرد فأس يحرث به الأرض ويستخدمه في قطع الأخشاب، والحصول على الثمرات.

وبالطبع فقد كان توجه الإنسان إلى إنتاج الأدوات الرأسمالية يستتبع تخصيص جزء من جهده ووقته وموارده في هذا الاتجاه، مقتطعا هذا الجزء من الجهد والوقت والموارد من تلك التي كان يوجهها إلى إنتاج السلع الاستهلاكية، أي تم توجه الإنسان إلى لنتاج الأدوات الرأسمالية على حساب توجهه إلى إنتاج السلع الاستهلاكية، وبالطبع فقد كانت النتيجة انخفاض إنتاجه من السلع الاستهلاكية ولكن بهدف زيادة هذا الإنتاج فيما بعد عند استخدام الأدوات الرأسمالية في إنتاج مزيد من السلع الاستهلاكية.

ويظهر التخصص وتقسيم العمل في صورته البدائية، ونقصد به التخصص المهني، أي تقسيم العمل بين الأفراد في الزراعة والصيد والراعي، بدأ الإنسان ينشغل بعمل واحد، الزراعة أو الصيد أو الرعي، وترتب على ذلك زيادة الإنتاج الفردي من السلع المختلفة عن الحاجات الفردية للإنسان، فبدا يحتاج إلى مبادلة ما يفيض عن حاجته مما ينتجه من سلع، بما يفيض عن حاجة الآخرين مما ينتجونه من سلع أخرى، ومن ناحية أخرى فقد زاد الإنتاج الكلى من السلع المختلفة عن حاجة الاستهلاك الكلى منا، مما حقق مسمى بالفائض الاقتصادي، وهو مقدار ما يزيد من السلع المتجه عن حاجة الاستهلاك.

ويتزايد التخصص وتقسيم العمل وتشبعه، زاد هذا الفائض الذي أصبح يستخدم في إعادة الإنتاج أو تجدده بتعبير أخر.

وكانت هذه هي الصورة المتقدمة للتراكم الرأسمالي.

وبذلك يمكن القول أن التراكم الرأسمالي هو تحقيق فائض ألانتاجي يزيد عـن حاجة الاستهلاك ويستخدم في إعادة الإنتاج أو تجدده.

وبالطبع فان هذه الصورة المبسطة لكيفية تحقق التراكم الرأسـمالي، يشـوبها بعض التعقيد في ظل الاقتصاد النقدي – الذي يعتمد على النقود كوسيط فـي المبادلات – السائد في المجتمعات الإنسانية في عالمنا المعاصر.

ففي الاقتصاد الحديث، الذي يعتمد على النقود كوسيط في المبادلات التي تـتم يوميا بصورة هائلة تصل في المجتمعات الكبيرة إلى ملايـين المـرات فـي الساعة الواحدة، لا يمكن استخدام فائض السلع الاستهلاكية بصورة مباشرة في إعادة أو تجدد الإنتاج.

واقع الأمر أن الأمر يتم بدوره تبدأ بإنتاج السلع الاستهلاكية التي تبـاع فـي الأسواق يتحول إلى داخل يوزع على أصحاب عوامل الإنتاج فـي صـورة أجور وإيجارات أو ريع ، وفائدة ، وربح .

والفرض إن الإنتاج وبالتالي الدخول، تزيد عن حاجة استهلاك أفراد المجتمع من عمال وأصحاب رؤوس أمـوال وأصـحاب أراض أو مـوارد طبيعيـة ومنظمين، مما يحقق فائضا نقديا لدى هؤلاء الأفراد.

ويلجاء هؤلاء الأفراد إلى الاستفادة من هذا الفائض بإيداعـه فـي البنـوك، كادخار نظير فائدة، أو استثماره مباشرة في إعادة تجدد الإنتاج.

وتلجاء البنوك بدورها إلى استثمار هذه المدخرات في إعادة أو تجديد الإنتـاج مما يؤدي إلى مزيد من إنتاج السلع والى بداية الدورة من أولها للمرة الثانية، أو تعتبر أخر العودة إلى نقطة البداية لهذه الدورة.

ويمكن تلخيص هذه الدورة بالشكل الأتي:

سلع ----> دخل -----> ادخار الفائض عن حاجة الاستهلاك نظير فائدة -----> توجيه الادخار إلى إعادة الإنتاج السلعي أو ما يسمى بالاستثمار – -----> إنتاج السلع مرة أخرى.

ولان الإنتاج والاستهلاك هما العاملان المتحكمان في تكوين التراكم الرأسمالي بكل ما يؤثر في الإنتاج أو الاستهلاك.

وعلى ذلك نستطيع القول أن محددات التراكم الرأسمالي، هي أما العوامل التي تحدد وتتحكم في الإنتاج، وأما العوامل التي تحدد وتتحكم في الاستهلاك وأما الاثنين معا.

واهم العوامل التي تحدد الإنتاج عي حجم ونوع الموارد الاقتصادية والبشرية في المجتمعات المختلفة ومدى إنتاجيتها.

أما أهم العوامل التي تحدد الاستهلاك فهي عدد السكان ونوعيتهم وطبائعهم الاستهلاكية الجغرافي.

وقد أكد الاقتصاديون سيادة ما يسمى بدورات الفقر على جانبي عرض وطلب راس المال في الدول النامية وانه لزيادة حج التكوين الرأسمالي في مجتمع ما، فان ذلك يتطلب عدة أمور منهما:

١- كسر تلك الدورات (سواء على جانب العرض أو الطلب) خلال زيادة المعروض من راس المال وكذلك توجيهه ذلك العرض لإنتاج سلع وخدمات سواء كانت إنتاجيه أو استهلاكية.

٢- تيسير وسائل الحصول على راس المال اللازم لتمويل العمليات الإنتاجية وبشروط وضمانات ميسرة ولكن غير مرهقة ولا تعوق الإنتاج.

٣- زيادة الطاقة الاستثمارية لاستيعاب وتوجيهه رؤوس الأموال نحو أغراضها الاستثمارية.

٤- توفير الضمانات الكافية لحصول المستثمر على عائد استثماره وكذلك راس ماله غير منقوص إذا ما رغب ذلك، هذا بالإضافة إلى تسهيل وتيسير الإجراءات الاستثمارية وتوفير الخدمات اللازمة أهم ما في ذلك الأمر هو انه لزيادة حجم التكوين الرأسمالي لابد أولا من زيادة حجم الناتج الكلي والذي سيؤدىي بدوره إلى زيادة حجم الاستثمارات وهكذا أو .Money produces money

رابعا: التنظيم

يقصد بالنظم الشخصية الذي يتحمل مخاطر المشروع فيعود علية بالربح في حالة نجاحه ويتحمل الخسارة في حالة فشل المشروع ويعتبر عنصر التنظيم احد عناصر العمل البشري الذي سيتم بصفات خاصة وهامة في عملية الإنتاج حيث أن هذا العنصر (التنظيم) هو الذي يتولى مهمة تجميع ومزج عناصر الإنتاج الأخرى مع بعضها ويتولى المنظم اتخاذ القرارات المتعلقة بذلك.

وهو نوع متخصص من العمل ويختص باتخاذ القرارات، ونظرا لأهمية دور التنظيم في تيسير ضفة أي مشروع إنتاجي فان المنظمين يجب ان

يكونوا على درجة عالية من الكفاءة والخبرة حيث ان قـــراراتهم ســـتوجه جميع عوامل الإنتاج ألوجهه التي تراها.

وعلى ذلك فان أي خطاء في هذه القرارات قد يكون صـــعب الإصـــلاح فضلا عن تكاليفه الكبيرة التي قد تؤثر على مقدرة المنتج نفسه بل وعلى بقائه في عملية الإنتاج.

ويمتاز عنصر التنظيم بأنه عوامل الإنتاج المستخدمة عددا على الرغم من ازدياد أهميتها بالنسبة للمشروع. فقد يكون المدير المنظم شخصا واحدا أو عدد من الأشخاص في صورة مجلس إدارة تابعا لحجم وأهمية المنشـــأة، ونظرا لان الصفات الواجب توافرها في المنظم قد لا تتوفر في أصـــحاب رؤوس الأموال فان الممولين يلجاون عادتا إلى استاجار المديرين للعمـــل على إدارة مشاريعهم ولا يعتمد المدير على حسن تقديره لظروف العمـــل فقط بل وعلى مقدرته على الابتكار التي تتضمن للمشروع الصمود أمـــام المنافسة التي تقوم بها المشاريع المماثلة.

ويقوم المنظم بوظيفتين أساسيتين:-

أ- الوظيفة الفنية:

فالوظيفة الفنية للمنظم هي انه يقوم بوظائف التخطيط والتنسيق المســـتمر للإنتاج فهو الذي يختار الموقع الملائم لمزاولة النشاط، وهو الـــذي ينشـــأ المصانع ويشتري الآلات ويوزع العمال ويشتري المواد الخام ويبحث عن أسواق المناسبة.

غير انه لا يوجد ما يمنع في العصر الحديث من انه يعهد المنظم بهذه الوظائف من انشأ ورسم سياسة المشروع إلى غيره من زوي الكفاءات الفنية كما في شركات ألمساهمه ولاكن يظل هو الذي يتحمل مخاطر المشروع.

ب- الوظيفة الاقتصادية:

أما الوظيفة الاقتصادية للمنظم فهي قيامه بالتوفيق بين الإنتاج وحاجات المستهلكين ولهذه الوظيفة أهمية كبيرة في مختلف المجتمعات، فالأفراد يحتاجون إلى الغذاء والكساء والملبس والمسكن..... الخ ولإشباع هذه الحاجات لابد من توفير السلع والخدمات اللازمة لهذا الإشباع عند طلب المستهلكين لها، ولذلك يقوم بهذه المهمة ويعملون على إرضاء المستهلكين مسترشدين في ذلك بما تملية عليهم مصلحتهم الشخصية أي تحقيق اكبر ربح ممكن في العملية الإنتاجية.

ولأهمية دور المنظم فقد قام بعض الاقتصاديين مثل " شومبيتر " بوضع نظرية كاملة عن المنظم، أوضح فيها أهميته ودوره في الإنتاج، وأشارا إلى مجموعة من الصفات التي يجب أن تتوفر في المنظم مثل القدرة على الابتكار والتجديد، والقدرة على التنبؤ بأحوال العرض والطلب على السلع، والآثار المستقبلية المترتبة على إنشاء مشروع معين، سواء كان ينتج سلع قائمة أو سلع لم تنتج بعد.

كما يجب على المنظم أن تكون لديه القدرة على الابتكار أنوع جديد من الاستثمار والانتقال من صناعة إلى أخرى أكثر ربحية، قد اعتبر "

شومبيتر " أن المنظم له دور هام وفعال في عملية التنمية والاقتصاد، بل اعتبر أن المنظم هو المحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي في المجتمع.

وقد يرى بعض الاقتصاديين أن التنظيم يمثل نوعا من أنواع العمل مما لا يتطلب اعتباره عاملا مستقلا من عوامل الإنتاج. الا ان البعض يرى وجود اختلافات واضحة بين المنظم والعوامل ولذلك من عدة زوايا :

أ- من حيث المسئولية : فالمنظم مسئول عن المنشأة بالكامل داخليا وخارجيا اما مسئولية العامل فمقصورة على الجزء الذي يوكل إليه تنفيذه من العملية الانتاجية وهذا الجزء يتضاءل وزنة مع زيادة فرص تقسيم العمل والتخصص .

ب- من حيث طبيعة العمل : مهمة العامل تعد مسئولية تنفيذية سواء كانت عضلية او ذهنية اما عمل المنظم فيتمثل في العمل الاداري وتجميع عوامل الانتاج واعدادها للعمل واتخاذ القرارات الخاصة بتطبيق وتجريب الابتكارات والاختراعات المتعلقة بالمنتجات ويطلق عليها الانتاج والادارة .

ت- من حيث المكافاءه يتقاضاه العامل اجره بغض النظر عن نتيجة نشاط المشروع بدون انتظار اعداد الحسابات الختامية اما المنظم فيتحمل مخاطر العمل ونتائجه سواء كانت ربحا او خسارة.

ث- من حيث الندرة : فالعمل لا يعتبر عنصرا إنتاجيا نادرا الا بالنسبة لبعض التخصصات التي تتطلب مهارات مرتفعة ، بل ان المشكلة التي يعاني منها المجتمع البشري منذ قديم الزمان هي كيفية علاج بطالة

الايدي العاملة وفيرة العرض بالقياس بالطلب عليها ، هذا علاوة على إمكانية إحلال عنصر العمل ولو جزئيين براس المال . امــا المــنظم الناجح فيتمتع بالدره ، فلا يوجد الا نفرا قليلا من البشر توهــب لهــم صفة القيادة والتجديد والابتكار والاستعداد لتحمل المسئولية والمخاطرة .

الفصل الرابع : الموارد البشــرية

اولا: الموارد الاقتصادية وأحوال السكان

يعتمد سكان العالم على ما يوجد به من موارد طبيعية واقتصادية وقـد أصبح من الأمور المسلم بها ، تلك العلاقــة الخاصــة بـين السـكان والموارد الطبيعية والاقتصادية . والتي تؤثر كثيراً في حياة السكان لأن السكان هم الذين ينتجون هــذه المــوارد ، وهــم الــذين يســتهلكونها ويستخدمونها في نفس الوقت .

وجدير بالذكر أيضاً أن الموارد ليست مستقرة ، ولا تظل علــى حــال معين . فمن المعروف أيضاً أنه كلما زاد استهلاك السكان للموارد كلما نقص الاحتياطي المتبقي منها . وكذلك نسمع عن المزيد من الاكتشافات لموارد جديدة لم نسمع عنها من قبل . ونسمع أيضاً عن قرب نضــوب موارد أخرى أصبحت الكميات المتبقية منها محدودة للغاية .

كما أن أحوال السكان ليست مستقرة أيضاً . فأعداد السكان فــي تغيــر مستمر . وقد ظل سكان العالم يتزايدون بمعدلات معقولة طوال القرون الماضية ، وهم حالياً يتزايدون بمعدلات كبيرة ، بل وخطيرة في بعض أقاليم العالم . وهذا يعني المزيد من أعداد السكان والمزيد من المواليـد الجدد . وهذه تشكل ضغطاً كبيراً على الموارد المحدودة المتاحة حالياً . كما أن السكان يهاجرون من أقاليم الندرة إلى أقاليم الــوفرة . وتتغيــر

حدود توزيع الجغرافي بعد كل فترة ، نتيجة لحركتهم المستمرة فتيارات الهجرة البشرية في التاريخ لم تتوقف . فكانت الهجـرة فـي القـرنين الماضيين من بلدان العالم القديم إلى بلدان العالم الجديد وأستراليا . أمـا الآن فقد أخذت الهجرة طابعاً مختلفاً فالهجرة الآن من بلاد العالم النامي إلى بلاد العالم المتقدم . من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنيـة وكـذلك هناك هجرة أيضاً من البلاد المختلفة إلى الدول البترولية الغنية .

وجدير بالذكر هنا ، أن أحوال الغذاء تتغير . ومصادر الغذاء تتعـدد ، وتختلف من إقليم إلى آخر ، وتتغير مع ذلك عـادات الغـذاء وكـذلك تختلف عادات الاستهلاك والقوى الاستهلاكية حسب مستويات المعيشة ومعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة ، فـأطوار الاسـتهلاك والقدرة عليه في البلاد الغنية غير ما هي عليه في البلـدان الفقيـرة ، نتيجة لهذا الاختلاف الكبير في أحوال الاستهلاك . فإن الموارد تتـأثر بشكل كبير ، وكل هذا يشكل عبئاً على الموارد مـع تزايـد عمليـات الاستهلاك وتناقص الكميات المتاحة من الموارد .

ومن المعروف أنه على تقدم أحوال السـكان المعيشـية والاقتصـادية وارتفاع قدرات السكان الشرائية ، فإنهم يستهلكون كميات أكبـر مـن الموارد . ولذلك نلاحظ أن الكميات المستهلكة من الموارد فـي تزايـد مستمر لدرجة أنه أصبح معروفاً أن زيادة السكان تساوي زيادة الضغط على الموارد واستخداماتها . خصوصـاً في ظروف الحياة العصـرية

ومقتضيات الحياة الحديثة التي تشكل عبئاً علـــى المـــوارد الغذائيـــة ، والمعدنية والطاقة .

ثانيا: أقاليم العالم السكانية وخصائص السكان

تختلف أقاليم العالم من حيث كثافة السكان ، وصور توزيعهم جغرافياً . وكذلك تختلف أقاليم العالم السكانية من حيث الخصائص الحيوية العامة للسكان ، والخصائص الوظيفية والاقتصـــادية . ولـــذلك أصـــبح مـــن الضروري أن نتعرف على أهم هذه الأقاليم . وكذلك على الخصـــائص العامة لكل إقليم من واقع الظروف والمعطيات البيئية وكذلك من حيـــث العوامل التي ساهمت في تكوين شخصية كل إقليم من ناحيـــة الســـكان والموارد ، وجهود التنمية .

ومن أهم الخصائص التي يجب أن نتعرف عليها في كل من أقاليم العالم السكانية الرئيسية هي معدلات الزيادة السكانية التي يتميز بها كل إقليم . ليس ذلك فحسب ، ولكن الطريقة التي كانت تزيـــد بهـــا المجموعـــات السكانية في المراحل التاريخية بإعتبارها أحد المؤشرات الهامـــة فـــي الحكم على حالة السكان حالياً . وكذلك الحكم علـــى إتجاهـــات النمـــو السكاني في المستقبل .

ثالثا: خصائص السكان في الأقاليم المختلفة

يتوزع سكان العالم على أقاليمه الجغرافية بطريقة غير عادلة . كما تختلف الخصائص العامة للسكان بالنسبة لكل إقليم ، والشكل التالي يوضح لنا نصيب كل من أقاليم العالم الكبرى من السكان في الفترات الزمنية المختلفة في الفترة من ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٠م

ويتضح لنا ما يأتـي :

(١) أن سكان العالم والذي كان عددهم ٢٥٢٦ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ ، وصل عددهم في عام ١٩٨٧ إلى نحو ٥٠٢٦ مليون نسمة ومن المتوقع أن يصل عددهم في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٧٩٩٢ مليون نسمة .

(٢) كان نصيب قارة أمريكا الشمالية قليلاً بالنسبة لجملة سكان العالم . فكان نصيبها ٦% من جملة سكان العالم عام ١٩٥٠ وقد ظل نصيب أمريكا الشمالية يقل نسبياً مع مرور الزمن لإرتفاع معدلات الزيادة السكانية في القارات الأخرى وخصوصاً آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية . فإنخفضت نسبة سكان أمريكا الشمالية إلى ٥% من جملة السكان في الوقت الحاضر . وسوف يظل يقل نصيبها عن ذلك ليصل في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٤,١% من جملة السكان .

(٣) لم يتجاوز نصيب قارة أوروبا ١٥% من جملة سكان العالم في عام ١٩٥٠ ، ولكنه إنخفض إلى ٩% فقط في عام ١٩٨٧ . ومن المتوقع

أيضاً أن يصل نصيب أوروبا من السكان نحو ٢ر٦% من جملة سكان العالم عام ٢٠٢٠ .

(٤) وفي مقابل هذه النسب البسيطة جداً لكل من أوروبا وأمريكا الشمالية ، نلاحظ أن قارة أفريقيا التي كان نصيبها من السكان ٨% من مجموع سكان العالم في عام ١٩٥٠ ، تصل نسبة سكانها إلى ١٢% من مجموع سكان العالم ١٩٨٧ ، ومن المتوقع أن يصل نصيب أفريقيا إلى ١٨% من جملة سكان العالم في عام ٢٠٢٠ . وهذا تغيير كبير في توزيع نصيب هذه القارة وفي وقت وجيز نسبياً .

(٥) أما بالنسبة لقارة آسيا ، وهذه هي حقاً المشكلة السكانية الكبرى للعالم . فتضم وحدها أكثر من نصف سكان الأرض وكان نصيبها ٥٤% من جملة سكان العالم ١٩٥٠ ، ثم وصلت النسبة إلى ٣ر٥٨% في عام ١٩٨٧ ، ويتوقع خبراء السكان ، بأن آسيا سوف تحافظ على نصيبها من السكان حول نسبة ما بين ٥٧% ، ٤ر٥٧% وذلك حتى عام ٢٠٢٠ .

رابعا: العوامل التي تؤثر في توزيع السكان

تعتبر عوامل البيئة الطبيعية من أهم العوامل التي تؤثر في توزيع السكان حيث تعمل على جذب السكان إلى مناطق معينة وطردهم وتنفيرهم من مناطق معينة أخرى . فالسكان عادة يفضلون سكني الأراضي السهلية ، الجهات الساحلية المنبسطة ، وكذلك يفضلون العيش في الأراضي المعتدلة الرطبة ، والمناخات الدفيئة ، والمناطق دون

المدارية ، ويتركون الأراضي الصحراوية الجافة ، تعاني من ظـروف الجدب والجفاف ، ويتجنبون أيضاً الأراضي التي تغطيهـا الثلـوج أو الغطاءات الجليدية ، لذلك لا تناسبهم المناطق التي تسود بها المناخـات الباردة والمتجمدة في المناطق شبه القطبية والقطبية ليهرب السكان أيضاً من المناطق شديدة الحرارة في قلب الصحاري المدارية وكذلك يهربون من المناطق الإستوائية لشدة حرارتها وإرتفاع نسبة الرطوبـة بهـا ، وغزارة أمطارها التي لا تكف عن الإنهمار طوال العام .

١- التطرف المناخي أحد العوامل الطاردة للسكان

وتلعب عوامل التطرف دوراً هاماً في طرد السكان مثل الجفاف الشديد ، أو البرودة الشديدة والحرارة الشديدة ، أو حتى الأمطار الشديدة الزائدة عن طاقة الأرض والبيئة ، ويبدو أن التقدم الهائل في التكنولوجيا والعلوم الحديثة ، قد خففت كثيراً من عوامل التطرف البيئي هذه ، حيث مكنـت هـذه العلـوم الحديثة الإنسان من تطويع البيئة لرغباته وإحتياجاته من خلال الإختراعـات ومستحدثات العصر من وسائل تكييف وتدفئة للتربة وللجو العام وكذلك سهولة الإتصال وسلامة النقل والمواصلات في البر والبحر والجو . مما جعل هـذه المناطق المتطرفة مناخياً لا تبدو معزولة تماماً عن العالم . ولا تبدو عديمـة الفائدة تماماً فقد كيف الناس ظروف حياتهم ، وأصبحت هذه الجهات يسـتفاد منها في إستخراج المعادن والثروات وكذلك المواد المستخدمة فـي الطاقـة .

وكذلك زراعة بعض المحاصيل بأساليب تكنولوجية متقدمة وربما أيضاً تربية الماشية .

٢- العوامل البشرية المؤثرة في توزيع السكان

وقد لعبت العوامل البشرية أيضاً دوراً هاماً للغاية في توزيع السكان على ظهر الأرض . فمعطيات البيئة الحضارية تلعب هي الأخرى دوراً خطيراً في التأثير على إنتشار السكان وفي توزيعهم .

ومن الأنشطة البشرية ما يجذب فعلاً مجموعات سكانية جديدة فالأنشطة الصناعية والتجارية تجذب دائماً المزيد من المجموعات السكانية إليها ، بحثاً عن الوظائف أولاً ، وبحثاً أيضاً عن الحياة الأفضل في مراكز الصناعة والمراكز الحضارية والتجارية . حيث تتنوع الأنشطة الاقتصادية . ويرتقي مستوى الخدمات ، وتميل الحياة إلى الإستقرار والترف والمستويات المعيشية الرفيعة ، لذلك يهاجر السكان من المناطق الزراعية والرعوية إلى المناطق الصناعية والمراكز التجارية . كما يهاجرون من الأقاليم الفقيرة إلى الأقاليم الغنية . ويهاجرون كذلك من أقاليم ندرة الموارد والصراع من أجل الحصول عليها . إلى مناطق الوفرة – وفرة الموارد – سهولة الحصول عليها وتأمينها .

وتحدث الهجرة بين القارات والأقاليم الجغرافية الكبرى والدول وتحدث أيضاً في داخل الدولة الواحدة.

٣- العوامل الحضارية المؤثرة في توزيع السكان

وقد كان لإنتشار التعليم والخدمات الثقافية ومؤسسات الاتصال الجماهيرية والإعلام "Mass Media" ، وكذلك التقاليد والأعراف السائدة في المجتمع ، كان لهذه العوامل أكبر الأثر في توجيه الرأي العام والتأثير على التيارات الفكرية والمساعدة على إتخاذ قرارات هامة بالنسبة للسياسات السكانية ، والتوزيع السكاني ، وسياسة التعمير في الدول المختلفة ، مما كان له أعمق الأثر في إتجاهات وحركة السكان داخل كل دولة .

والمجتمع أيضاً من خلال القنوات الفكرية والرأي ، له موقف جماعي بالنسبة لقضايا سكانية عامة مثل قضايا تنظيم النسل وتخطيط الأسرة ، وبالنسبة لسياسة الدولة تجاه الزيادات السكانية وتنمية الموارد . وكذلك بالنسبة لفكرة الإنجاب المبكر ، أو الزواج المبكر ، وكذلك بالنسبة للهجرة والعمل .

خامسا: بعض نماذج التحول الديموجرافي

هناك نماذج كثيرة للتحولات السكانية الديموجرافية . ويمثل كل واحد من هذه النماذج ظروفاً إجتماعية وإقتصادية معينة ، وتمثل مناطق جغرافية مختلفة ، ولايمكننا دراسة كل هذه النماذج ، ولذلك سوف نختار نموذجين فقط ، ولكنهما متميزين تماماً . ويمثلان مراحل سكانية مختلفة وهما :

النموذج الأول : النموذج التقليدي الكلاسيكي : وهو الذي حدثت فيه التحولات الديموجرافية نتيجة للثورة الصناعية . والذي استمرت آثارها وفعالياتها سائدة ، وربما حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وينطبق هذا النموذج على الدول

الأوروبية المتقدمة . وربما ينطبق أيضاً على الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وعدد قليل من الدول المتقدمة .

النموذج الثاني : نموذج دول العالم الثالث في أعقاب الحرب الثانية : وهـو نموذج مختلف تماماً عن النموذج الأول ، لأننا لا يمكننا تطبيق ما حدث فـي القرنين الماضيين من تحولات ديموجرافية في أوروبا فـي أعقـاب الثـورة الصناعية وعلى دول العالم الثالث والبلدان النامية في الوقت الحاضر . وقـد بدأت تظهر ملامح هذا النموذج في البلدان النامية في أعقاب الحرب العالميـة الثانية . مع بعض الإختلافات النسبية في المراحل المختلفة وكذلك مع وجـود بعض الإختلافات الإقليمية المحلية تبعاً لظروف كل دولـة فـي المجـالات الإقتصادية والإجتماعية . وكذلك توجد إختلافات محلية في المراحل الزمنيـة التي تستغرقها كل مرحلة .

وأهم الإختلافات بين النموذجين هنا ما يأتي :

١. إن إنخفاض معدلات المواليد حدث فـي حالـة النمـوذج الأول بسـبب التحسينات الصحية والغذائية والهجرة إلى المناطق الحضرية ، والعـيش في المدن ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأفضل .
٢. إن الإنخفاض في معدلات الوفيات في النموذج الثاني حدث بسبب التطور الصحي العام ، وإستخدام المطهرات والمعقمات والمواد الكيماوية المضادة للحشرات وكذلك تطور إستخدام النيسلين ، والمضادات الحيويـة ، لـذلك جاء إنخفاض معدلات الوفيات كبيراً وفجائياً .

٣. التحسن الكبير والإرتفاع الذي طرأ على أرقام التوقعات العمرية التي وصلت في عام ١٩٨٥ إلى ٧٥ سنة في المتوسط . وهذا يعتبر إنجازاً كبيراً بل خطيراً للغاية وخصوصاً وأن هذه التوقعات العمرية المرتفعة هي ضمن بلدان العالم النامي ، وأن هذه التوقعات العمرية حتى لو كان لبلد من بلدان العالم المتقدم لاعتبرناها إنجازاً خطيراً أيضاً . لأن هذا الرقم يقترب من أعلى الأرقام في بلاد العالم المتقدم .

سادسا : تنمية الموارد البشرية

تشكل تنمية الموارد البشرية شرطاً ضرورياً وإن لم يكن كافياً في حد ذاته لتحقيق التنمية الاقتصادية . وكما أن التنمية الاقتصادية تتحقق من خلال ضخ الاستثمارات في كافة مجالات النشاط الاقتصادي بهدف إحداث تغيير في الهيكل الاقتصادي وزيادة الناتج المادي ، فإن تنمية الموارد البشرية تتسم من خلال زيادة المبالغ المالية المنفقة على العنصر البشري بهدف الارتقاء بمستواه الغذائي والصحي والتعليمي والمهني والثقافي بصفة خاصة .

أولاً : مفهوم تنمية الموارد البشرية :

ظهرت بعض المحاولات لتحديد مفهوم التنمية البشرية نذكر منها ، محاولة الوصول إلى تعريف للتنمية البشرية يأخذ في اعتباره وبشكل آني مختلف جوانب بنية الإنسان والذي اعتمدت فيه على نظرية مراحل الحياة الإنسانية وعلى نظرية الحاجات الإنسانية .

وتقوم نظرية مراحل الحياة الإنسانية على تحديد هذه المراحل على أساس بيولوجي وسيكولوجي وهي المراحل التي يمر بها الإنسان والتي تبدأ بالميلاد ثم مرحلة الطفولة قبل دخول المدرسة ، ثم مرحلة الطفولة في المدرسة ثم مرحلة المراهقة والنضوج والشيخوخة وما يصاحب هذه المراحل من مراحل سيكولوجية . أما نظرية الحاجات الأساسية فتقوم على تحديد

حاجات الإنسان مثل الحاجة إلى الوجود وإلى الشعور بالأمان وإثبات الذات والمشاركة والإبداع إلى غير من الحاجات .

جدير بالذكر إلى أنه في ضوء مختلف الدراسات التي حاولت تحديد مفهوم التنمية البشرية ، يمكن القول بأن التنمية البشرية عبارة عن تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم المادي والمعنوي عبر الزمن ويعني هذا المفهوم ضرورة حصول الفرد على جميع احتياجاته المادية من غذاء ومسكن لائق والتعليم الذي يكسبه مختلف المهارات التي تمكنه من العمل ، ومستوى صحي يمكنه من العمل الخلاق والإبداع ، بالإضافة إلى تمتعه بالحرية السياسية والاجتماعية وحرية الإبداع وحقه في الاستمتاع بوقت الفراغ والمشاركة السياسية والاجتماعية .

ولا تعني التنمية البشرية مجرد حصول الفرد على الحاجات الأساسية . فالحاجات الأساسية هي الحد الأدنى اللازم لفرد من مختلف الحاجات المادية والمعنوية والضرورية لاستمراره في الحياة وفي العمل ، في حين أن التنمية البشرية أوسع مدى بكثير من مجرد حصول الفرع على الحاجات الأساسية فهي تعني ضرورة حصول الفرد على حاجاته المادية والمعنوية التي تمكنه من أن يحيا حياة لائقة يرضى عنها مما يمكنه من المشاركة في النشاط الاقتصادي وفي الحياة السياسية ومن الإندماج في مختلف التكوينات الاجتماعية .

ومفهوم التنمية البشرية "الذي ذكرناه" يعني أنها ليست ثابتة بل إنها متغيرة . فاحتياجات البشر تتغير مع الزمن ، كما أن تنمية قدرات الفرد تتم بشكل مستمر على نحو يمكنه من رفع مستوى معيشته بشكل مستمر والتطلع إلى حياة أفضل مع مرور الوقت .

و يمكن التفرقة بصفة أساسية بين مفهومين لتنمية الموارد البشرية :

(١) المفهوم الضيق

تذهب بعض الأدبيات الاقتصادية والإدارية إلى جعل مفهوم تنمية الموارد البشرية قاصراً على التدابير التي تؤدي إلى رفع وتنمية كفاءة العاملين في الهياكل التنظيمية سواء كان مؤسسات خاصة أو عامة أو حكومية . ويعتمد هذا المفهوم على أن العنصر البشري ليس إلا أحد أنواع الموارد الاقتصادية التي يجب أن تخصص بينها الاستثمارات القومية طبقاً لعائداتها الاقتصادية الحدية ، بحيث لا يقل العائد الحدي المتحصل عليه من الاستثمار البشري عن العائد الذي يتم الحصول عليه من الاستثمارات المشابهة في عوامل إنتاج أخرى . وقد تبنى هذا المفهوم بعض الاقتصاديين من أمثال تيودور شولتز .

(٢) المفهوم الموسع

ويتضمن هذا المفهوم بالإضافة إلى تنمية المهارات والقدرات والاتجاهات اللازمة لرفع الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية بصورة مباشرة ، كافة العوامل الصحية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي تتيح للأفراد أن يعيشوا حياة كريمة ومنتجة وخلاقة طبقاً لما تمليه عليه احتياجاتهم واهتماماتهم واحترامهم لذاتهم . ويعتمد هذا المفهوم على الغرض القائل بأن من المستحسن في بعض الحالات أن لا تصل العائدات الاقتصادية إلى أقصى حد لها إذا تطلب الأمر الوفاء بأهداف اجتماعية فالرفاهية الاجتماعية لا تتحقق بالضرورة من خلال تحقيق الحد الأقصى للعوائد الاقتصادية . وترتيباً على ذلك فإن تنمية الموارد البشرية واستخدامها الاستخدام الأمثل جنباً إلى جنب مع الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية تعد شروط ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المستمرة .

ويتم قياس التقدم في مجال تنمية الموارد البشرية عن طريق أربعة مؤشرات هي :

أ- العمر المرتقب عند الولادة والذي يتوقف على المستوى الغذائي والرعاية الصحية .

ب- الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار .

ج- نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية .

د- مستوى الدخل اللازم لتحقيق مستوى حياة كريمة .

ثانيا : التوزيع الجغرافي للموارد البشرية

ومن ناحية التوزيع الجغرافي للموارد البشرية ، نذكر أساساً أن العنصر البشري ليس مورداً متوافراً في كل مكان (أي ليس سلعة حرة) حيث يلزم – نظراً لطبيعته الخاصة ككائن حي – وجود حد أدنى من الظروف التي تسمح له بالكينونة . فالإنسان لا يعيش إلا على سطح اليابسة ، ليس هذا فحسب بل أن كثيراً من المناطق على سطح اليابسة لا تسمح – لظروفها غير الملائمة – بحياة البشر مثال ذلك ثلاجات المناطق القطبية المتجمدة الشمالية والجنوبية ، بعض أحراش أفريقيا الاستوائية ، بل وفي بعض بقاع الأقاليم المدارية ذاتها.

وكذلك نجد هناك مناطق تتمتع بالكثافة السكانية ومناطق أخرى تتميز بالخفة السكانية ، فالهند والصين ومصر من الدول التي تعاني من مشاكل التزايد السكاني الرهيب وإضطراد زيادة معدل النمو السكاني أيضاً بينما استراليا وكندا وبعض دول أوروبا خصوصاً الدول الاسكندنافية (شمال أوروبا) لا تزال تمر بمرحلة الخفة السكانية.

ومن الجدير بالملاحظة ، أن الدول التي تكتظ بالسكان ، معظمها من الدول المتخلفة ، حتى ليختلط الأمر على المرء فيما إذا كان التزايد السكاني بهذه الدول سبباً في التخلف أم نتيجة له ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى

إذا جاز لنا أن نتكلم عن فئات نوعية للمورد البشري كمصدر لعنصري العمل والتنظيم لأمكن أن نقول أن العمل غير الماهر هو عنصر متوافر في أماكن عديدة ، بل في كل مكان مأهول بالبشر . أما العمل نصف الماهر والماهر وعنصر التنظيم ، فهي من قبيل الموارد النادرة التي لا تتوافر إلا في أماكن محدودة.

ومن المهم أن نذكر أن هذا لا يعني أن الأماكن التي لا يتوافر فيها العمل الماهر أو التنظيم ستظل محرومة منها دائماً لأن عامل الهجرة يمارس تأثيره الملحوظ في إعادة تشكيل نمط التوزيع الجغرافي لهذين العنصرين بين الدول المختلفة ، وبذلك يعمل على تحقيق قدر من التوازن النسبي بين العمل وعوامل الإنتاج الأخرى .

أما من حيث قدرة الموارد البشرية على التجدد ، فإنها تتسم بالاستمرارية طالما يتم المحافظة عليها ورعايتها وعدم إجهادها.

فالعمل غير الماهر يمكن أن يتحول إلى عمل ماهر عن طريق تهيئة الظروف المناسبة مثل تصميم البرامج التعليمية وإعداد مراكز التدريب ومنح الفرص للمواهب الشابة لتتبوء المناصب القيادية في المشروعات . فضلاً عن ضرورة تبني نظم للحوافز والدوافع التي تعمل على خلق مثل هذه الموارد النادرة في المناطق التي نفتقر إليها ، ناهيك عن عدم هجرة الموجود منها إلى مناطق أخرى.

وليس يخفى أن كثيراً من دول العالم المتخلفة – ومن بينها مصر – التي تفتقر إلى هذين العنصرين (العمل الماهر والتنظيم) ، تعاني من مشكلة

"هجرة العقول" إلى الخارج ، سواء كان الدافع إلى ذلك هو الحصول على فرص حياة أفضل أو سعياً إلى ما قد يوفر لهم إمكانات التقدم أو هرباً من مشاكل اجتماعية أو سياسية أو غيرها.

بالإضافة إلى ذلك يجب الاهتمام بالبرامج الصحية ، فبجانب إنها تؤدي إلى تحقيق زيادة كمية في حجم العنصر البشري عن طريق تخفيض معدلات الوفيات ، إلا أنها من الناحية النوعية ثبت وجودها بالنسبة إلى قدرة العنصر البشري على التجدد ، حيث أن التحسينات في المستويات الصحية تؤدي إلى تحسين نوعية العنصر البشري بزيادة قدرته الإنتاجية .

ثالثاً : مدى إسهام تنمية الموارد البشرية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة

ينتج عن الاهتمام بتنمية الموارد البشرية توليد العديد من الآثار الايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والبيئي والسياسي . وفيما يلي استعراض لأهم هذه الآثار :

(١) يؤدي الاهتمام بتنمية الموارد البشرية إلى تطوير القدرات الذاتية للفرد في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ومن ثم استغلالها وتكييفها بصورة اقتصادية في نظام الإنتاج القومي .

(٢) المساهمة في تشكيل المواقف النسائية الايجابية نحو التنمية .

(٣) إن رفع مهارات وكفاءات العامل وتحسين مستواه الغذائي والصحي يؤدي إلى زيادة إنتاجيته . وهنا يذهب بعض

الاقتصاديين إلى أن مردود التعليم مثلاً – وعلى الأقل في البلاد النامية – أعلى من مردود الاستثمار في أدوات الإنتاج المادية أو مشروعات البنية الأساسية .

(٤) يؤدي تحسين مستوى الخدمات الأساسية اللازمة لتنمية الموارد البشرية إلى تسهيل تكوين مستوطنات ريفية كبيرة خاصة إذا اتسم التخصيص الجغرافي للإنفاق على التنمية البشرية بالعدالة بين الريف والحضر . وبالتالي الحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة .

رابعا : عناصر التنمية البشرية

تتفق معظم مفاهيم التنمية البشرية على ضرورة إشباع الأفراد لمختلف احتياجاتهم المادية والمعنوية التي يصعب حصرها وأهمها :

- الحاجة إلى الغذاء .
- الحاجة إلى الكساد .
- الحاجة إلى التعليم والمعرفة .
- الحاجة إلى الصحة .
- الحاجة إلى السكن .
- الحاجة إلى العمل .
- الحاجة إلى الحرية السياسية والاقتصادية .
- الحاجة إلى المشاركة والانتماء .
- الحاجة إلى الشعور بالأمان .

- الحاجة إلى البيئة الملائمة أي البعيدة عن التلوث (تلوث المياه والهواء) .
- الحاجة إلى التوصل الاجتماعي .
- الحاجة إلى الاستمتاع بأوقات الفراغ .

خامسا : طرق قياس التنمية البشرية

تتطلب دراسة التنمية البشرية استخدام مؤشرات لقياسها وهي ما يطلق عليه مؤشرات التنمية البشرية. وهذه المؤشرات عبارة عن معيار إحصائي أو مقياس كمي يعكس الواقع بشكل جزئي ورمزي ولذلك فإنه ينبغي ، عند استخدامها النظر إليها باعتبارها أدوات إحصائية تمكننا من فهم بعض عناصر التنمية الاقتصادية ويقيس كل مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية عنصراً من عناصرها .

وبجانب مؤشرات التنمية البشرية يوجد مقياس يتكون من مؤشرات تقيس ثلاثة عناصر من عناصر التنمية البشرية ، وهو المقياس الوارد في تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحد الإنمائي.

أ- مؤشرات قياس بعض عناصر التنمية البشرية :

وردت عدة مؤشرات لقياس بعض عناصر التنمية البشرية في التقارير التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وفي تقارير البنك الدولي عن المؤشرات الاجتماعية للتنمية .

ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مجموعات طبقاً لمختلف عناصر البشرية على النحو التالي :

- مجموعة المؤشرات الخاصة بالحالة الغذائية .
- مجموعة المؤشرات الخاصة بالتعليم .
- مجموعة المؤشرات الخاصة بالسكن .
- مجموعة المؤشرات الخاصة بتكوين رأس المال البشري .
- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر .
- توزيع الدخل .
- الفجوة بين الإناث والذكور .

ولكن يتعين عند استخدام هذه المؤشرات لقياس التنمية البشرية الأخذ في الحسبان بعض التحفظات التي ترد عليها ، وهي :

١- أنها جزئية بمعنى أن كل مؤشر يقيس عنصراً واحداً من عناصر التنمية البشرية .

٢- أن مدى دقة كل مؤشر في قياس أحد عناصر التنمية البشرية تتوقف على طريقة جمع وإعداد البيانات الخاصة بالمتغيرات التي يتكون منها كل مؤشر .

٣- أن هذه المؤشرات الكمية لا تبين الجوانب الكثيفة في التنمية البشرية . فعلى سبيل المثال أن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الصحة هي : نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية إلى إجمالي السكان ، وعدد

السكان لكل طبيب ولكل ممرضة . وهـذه المؤشـرات لا تأخذ في اعتبارها نوعية الخدمات الصحية المقدمة للسكان فنسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صـحية إلـى إجمالي السكان لا يبين نوعية الخدمة التي يحصل عليهـا الفرد فهي لا تفرق مثلاُ بين خدمات الطب العلاجي وبـين خدمات الطب الوقائي ، ولا تبين مكان حصول الفرد على الخدمة الطبية بمعنى هل يتم ذلك في مستشـفيات أم فـي وحدات ريفية ومستوى الإمكانات الماديـة مـن الأجـور والمعامل الموجودة بها ، كما أن عدد السكان لكل طبيـب وعدد السكان لكل ممرضة لا تعكس مدى كفاءة الطبيب أو الممرضة ومثال آخر وهو قياس الحالـة التعليميـة فمـن المؤشرات المستخدمة لقياس الحالة التعليمية نسبة الالتحاق بمختلف مراحل التعليم ونسبة الأمية ، وعدد التلاميذ لكـل مدرس ولا تعبر هذه المؤشرات عن نوعية وجودة التعليم .

سادسا : قياس بعض عناصر التنمية البشرية في الدول العربية

حققت الدول العربية خلال العقود الأربعة الماضية إنجازات عديدة أدت إلى تحسن نسبي في عدد من المؤشرات الاجتماعية ، حيث زاد متوسط العمر المتوقع ، وإنخفض معدل الوفيات بين المواليد ، وتحققت مكاسب جيـدة فـي مجال الالتحاق بالمدارس ومحو الأمية وتحسن الخدمات الصحية والتعليميـة الأساسية .

وعلى الرغم من أهمية هذه الإنجازات إلا أن التنمية البشرية مازالت دون المستوى المطلوب بسبب غياب الاستراتيجيات والخطط الضرورية لوضع الحلول اللازمة لتحديات اجتماعية كثيرة ، تواجه الوطن العربي ، منها تفاقم البطالة في غالبية الدول العربية ، وتدني مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ، وتركيز نظام التعليم العام على الكم بدلاً من الكيف ، وإنخفاض الإنتاجية العلمية والبحثية للجامعات ومعاهد البحث العربي ، وتفاقم المشاكل الإسكانية في المدن ، إنخفاض مستوى المعيشة لشرائح كثيرة من المواطنين وارتفاع مستوى الأمية .

وفيما يلي نشير إلى نتائج قياس بعض عناصر التنمية البشرية في الدول العربية .

أ- الحالة الغذائية

يعطى مؤشر نصيب الفرد من السعرات الحرارية بصورة أوضح عن الحالة الغذائية في الدول العربية بالمقارنة بمتوسط نصيب الفرد منها في الدول المتقدمة والنامية . ففي بعض الدول العربية يزيد متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية عن متوسط نصيب الفرد في الدول النامية البالغ ٢٨٢٠ سعره يوم ويساوي أو يقارب نصيب الفرد في الدول المتقدمة البالغ ٣٣٧٦ سعرة / يوم . إذ بلغ في مصر ٣٣٣٦ سعرة / يوم ، وفي تونس ٣٣٣ سعرة / يوم ، وفي سورية ٣١٧٥ سعرة / يوم.

وإذا كان متوسط نصيب الفرد العربي اليومي كنسبة من الاحتياجات الضرورية يومياً مرضياً على المستوى الإجمالي ، فإنه لا يزال دون تغطية الحاجات الأساسية في بعض الدول العربية ، حيث يصعب على مجموعات الفقراء الوفاء بالحاجات الغذائية ، نتيجة الزيادة المطردة للأرقام القياسية في أسعار المواد الغذائية وارتفاعها عن معدل الأرقام القياسية للاستهلاك غير الغذائي.

ولعل من أسباب الارتفاع المطرد في أسعار المواد الغذائية ، انخفاض معدلات الإنتاج الغذائي للفرد في معظم الدول العربية ، ووجود الفجوة الغذائية ، وتناقص نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الزراعية .

ب-الأوضاع الصحية

- وفيات الأطفال الرضع :

حقق المعدل الوسطي لوفيات الأطفال الرضع (سنة فأقل) انخفاضاً ملحوظاً تجاوز النصف خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٩٣ وأصبح ٧٠ حالة وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء بعد أن كان ١٥٠ حالة لكل ألف في بداية هذه الفترة .

وكان التقدم مماثلاً فيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ، الذي إنخفض في الدول العربية من ٢٤٣ حالة وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء ، إلى أقل من ١٠٠ حالة ، خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٤.

وبصورة عامة لا ينطبق هذا المعدل على كل الدول العربية إذ أنه يتباين فيما بينها ، حيث بلغ ٢٢١ حالة في الصومال و ١٩٩ في موريتانيا و ١٥٨ في جيبوتي و ١٢٢ حالة في السودان ، ١١٢ حالة في اليمن ، كما أنه يتراوح بين ١٤ و ٢٧ في كل من الإمارات والأردن والبحرين والكويت وعمان وقطر .

- الإنفاق على الصحة :

سجل الإنفاق على الصحة في الوطن العربي ، كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ، تحسناً ملحوظاً ، حيث ارتفع من ١ر٤ في المائة خلال عام ١٩٨٠ إلى ٤ر٦ في المائة خلال عام ١٩٩٣ . وتتباين هذه النسبة ما بين دولة عربية وأخرى ، حيث تزيد بصفة عامة في الدول العربية المصدرة للنفط عنها في كثير من الدول العربية الأخرى .

- توفر الرعاية الصحية :

على الرغم من أن الرعاية الصحية في الدول العربية قد تحسنت بصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة وغطت خدماتها نحو ٨٠ في المائة من سكان هذه الدول ، إلا أنها تتفاوت بصورة عامة ما بين دولة وأخرى وما بين الريف والمدن في إطار الدولة الواحدة ، وعلى سبيل المثال ، يبلغ عدد السكان لكل طبيب حوالي ١٧ ألف نسمة في موريتانيا ،

وينخفض هذا العدد إلى ٦١٧ في الكويت . ومن جانب آخر يحصل ٩٨ في المائة من سكان المدن في الوطن العربي على خدمات الرعاية الصحية ، وتنخفض هذه النسبة إلى ٧٥ في المائة في الريف .

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة :

كما شهد مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة تحسناً ملحوظاً ، إذ يبلغ حوالي ٦٤ عاماً في المتوسط لكل الوطن العربي ، مع زيادته عن هذا المتوسط في بعض الدول العربية ووصوله إلى مستويات متقاربة مع مستويات الدول المتقدمة ، إذ يبلغ حوالي ٧٥ عاماً في الكويت ، وحوالي ٧٤ عاماً في الإمارات ، وحوالي ٧٢ عاماً في البحرين ، وحوالي ٧١ عاماً في قطر وحوالي ٧٠ عاماً في السعودية ، إلا أنه لا يزال منخفضاً بشكل ملحوظ في عدد آخر من الدول العربية ، إذ يبلغ حوالي ٥٠ عاماً في اليمن و ٥٣ عاماً في السودان و ٤٨ عاماً في جيبوتي ، و٥٢ عاماً في موريتانيا و ٤٧ عاماً في الصومال .

ج- توفر حاجات الإسكان والسكن

تعاني عدد من العواصم والمدن العربية وخاصة في الدول العربية ذات معدلات النمو السكاني المرتفع ، من عدم توفر المسكن للإعداد المتزايدة من سكان الحضر ، كما تكثر فيها المساكن القديمة التي

تحتاج إلى إصلاح وترميم إضافة إلى تميز إسكان الأحياء العمالية والشعبية بكونها كثيفة الأشغال للغرفة الواحدة .

من جانب آخر يتضح أن متوسط استهلاك الفرد العربية من الطاقة الكهربائية لا يزال دون نصف استهلاك الفرد في العالم ، وأن التيار الكهربائي لم يتم توصيله بعد إلى أكثر من نصف سكان الوطن العربي ، ويتفاوت بشكل عام استهلاك الفرد من الكهرباء تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية ، ففي الكويت يبلغ حوالي ١٥٠٠٠ ك.و.س ، ويقل في كثير من الدول العربية الأخرى ، عن ١٠٠ ك .و.س كما هو الحال في السودان والصومال .

أما فيما يتعلق بالمياه الصالحة للشرب فيقدر أن ٧٠ في المائة من سكان الدول العربية يحصلون في الوقت الحاضر على مياه مأمونة صالحة للشرب ، وبصورة عامة تتباين الدول العربية في وفرة هذه المياه ، ويعتبر سكان دول الخليج العربية أكثر سكان الدول العربية تمتعا بمياه الشرب ، بينما يعاني ٥٠-٧٥ في المائة من سكان المدن في كل من جيبوتي وموريتانيا والسودان من عدم توفر مياه صالحة للشرب ، وتحصل أغلبية سكان المدن في بقية الدول العربية على مياه صالحة للشرب . كذلك تتباين وفرة هذه المياه المأمونة والصالحة للشرب في إطار الدولة الواحدة ما بين المدن والريف إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن ٩٧ في المائة من سكان المناطق الحضرية في الوطن

العربي يحصلون على هذه المياه ، وتنخفض هذه النسبة إلى ٥٥ في المائة في المناطق الريفية .

د – التعليم

أدت جهود تعميم التعليم إلى إرتفاع معدلات التحاق الأطفال بالمدارس ، وتشير البيانات إلى تحسن كبير في نسبة القيد الإجمالية في جميع مراحل التعليم في بعض الدول العربية مثل ليبيا والبحرين والإمارات إذ بلغت ٨٨ في المائة و ٨٤ في المائة و ٨١ في المائة على التوالي . كما أدت تلك الجهود أيضاً إلى ارتفاع معدلات معرفة القراءة والكتابة ، وتشير البيانات المتوفرة لعام ١٩٩٣ إلى أن معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار في الدول العربية يتراوح بين ٣٥ في المائة في عمان ، وحوالي ٩٢ في المائة في لبنان .

وعلى الرغم من أهمية الإنجازات الملحوظة في مجال التعليم على مستوى الوطن العربي فإن ثمة استدراكات لابد أن تثبت في هذا السياق تشير إلى ارتفاع معدل التسرب وإنخفاض نسبة الفتيات المسجلات في المدارس مقارنة بالفتيان ، وإنخفاض مستوى التعليم الفني والمهني ، وعدم توفر البيانات الدقيقة حول احتياجات سوق العمل العربية ، وضعف التفاعل بين دفع العرض من المؤسسات التربوية وجذب الطلب من القطاعات المستفيدة ، بالإضافة إلى أن مزيداً من الأطفال العرب وخاصة في الريف لا تتوافر لهم فرص التعليم الأساسي ، وبالتالي فإنهم ينضمون إلى فئة الأميين في الدول

العربية الذين يزيد عددهم سنة بعد أخرى رغم التحسن الملاحظ على المستوى النسبي ، حيث إنخفضت نسبة الأمية في الوطن العربي من ٣ر٥١ في المائة من إجمالي السكان عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٣م .

وتتفاوت الأمية ما بين بلد عربي وآخر حيث تزيد عن ٦٠ في المائة في بعض الدول العربية الأقل نمواً في حين تنخفض إلى أقل من ٢٣ في المائة في الدول العربية النفطية ولبنان . كما تخفى الأمية التفاوت بين الذكور والإناث حيث هي أعلى بالنسبة للإناث منها للذكور في الوطن العربي بشكل عام ، حيث تصل في كثير من الدول العربية إلى ٥٠ في المائة من عدد السكان الإناث ، وتراوحت نسبة الأمية بين الإناث عام ١٩٩٣ بين حوالي ٦٨ في المائة و ٧٥ في المائة من عدد السكان الإناث في كل من اليمن وموريتانيا والمغرب والسودان ، وإنخفضت إلى حوالي ٢٢ في المائة و ٢٣ في المائة في كل من الإمارات والأردن على التوالي ، وقد حقق لبنان تقدماً ملموساً في هذا المجال حيث تنخفض نسبة الأمية بين الإناث إلى ٦ر١٠ في المائة.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأمية في الدول العربية لازالت مرتفعة بالمقارنة بمثيلاتها في العديد من بلدان العالم الأمر الذي يتطلب جهوداً مضاعفة لمعالجة هذه المشكلة ذات الانعكاسات السلبية على مجمل المؤشرات الاجتماعية في الدول العربية .

٥- العمالـــــة

يقدر عدد القوى العاملة العربية عام ١٩٩٦ بحـــوالي ٦ر٧٨ مليـــون عامل ، وتشير بيانات منظمة العمل العربية إلى أن حجم القوى العاملة يتجه نحو الارتفاع خلال العقد الحالي بمعدلات تتراوح بين ٣ر٣ فـــي المائة خلال السنوات الخمس الأولـــى ، و ٧ر٣ فـــي المائـــة خـــلال السنوات الخمس التالية ، ويعزى الارتفاع النسبي في معـــدلات نمـــو القوى العاملة إلى عاملين رئيسيين ، أولهما يتعلق بالهرم العمر للسكان الذي يتميز بقاعدة فتية عريضة تسمح بوصول أعداد متزايدة إلى سوق العمل ، وثانيهما تزايد مساهمة المرأة في سوق العمل .

ونتسم تركيبة القوى العاملة العربية بعدد من السمات السلبية من أهمها إنخفاض إنتاجية العامل بالمقارنة مع إنتاجية العامل في الدول المتقدمة اقتصادياً ، حيث يلاحظ أن إنتاجية العامل في الدول الأوروبية تصـــل إلى حوالي ستة أمثال إنتاجية العامل العربي ، تواضع مساهمة المـــرأة في النشاط الاقتصادي ، إضافة إلى ارتفاع نسبة العمالة غير المـــاهرة إلى أكثر من نصف قوة العمل العربية ، وإنتشـــار البطالـــة الســـافرة والمقنعة ، وهجرة الكفاءات ، وتدفق نسبة كبيرة من الأطفال دون سن العمل (أقل من ١٥ سنة) إلى سوق العمل .

يستأثر كل من قطاع الزراعة وقطاع الخدمات بالنصيب الأكبـــر مـــن إجمالي قوة العمل العربية ، حيث تقدر نسبة العاملين فيها عام ١٩٩٥ بنحو ٩ر٣٩ في المائة و ٣ر٣٨ في المائة على التوالي ، يليها قطـــاع

الصناعة بنحو ٨ر٢١ في المائة . وعلى مستوى الدول العربية فرادى ، بلغت نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الأردن ٩ر٦ في المائة ، وفي تونس ٥ر٢٨ في المائة من إجمالي القوى العاملة ، وبلغت ١ر٧٤ في المائة ، ١ر٦٨ في المائة ، ٧ر٤٨ في المائة في كل من البحرين وقطر ولبنان والكويت وفي المقابل تراوحت نسبة العاملين في قطاع الصناعة بين ٢ر٥ في المائة ، ٥ر١٣ في المائة في كل من السعودية وعمان وقطر والسودان وموريتانيا واليمن . كما تراوحت نسبة العاملين في قطاع الخدمات بين ٧ر٧١ في المائة في السودان و ٨ر٨٩ في المائة في قطر .

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة مساهمة المرأة في إجمالي قوة العمل العربية لتبلغ عام ٢٠٠٥ نحو ٢٦ في المائة أي بزيادة تبلغ نحو ٦ر١ نقطة مئوية عن مستواها المقدر في عام ١٩٩٥م . وتتفاوت الدول العربية في نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة إذ بلغت حسب البيانات التقديرية لعام ١٩٩٥ أعلى مستوى لها في موريتانيا ، بنسبة ٤٤ في المائة يليها الصومال بنسبة ٤٣ فالمائة والمغرب بنسبة ٣٣ في المائة ، كما تتراوح هذه النسبة بين ٨ر١ في المائة و ٩ر٢ في المائة في كل من تونس واليمن ولبنان ومصر والسودان وسورية والكويت والجزائر وليبيا ، وتنخفض في بعض الدول العربية حيث تتراوح بين ١٠ في المائة و ١٨ في المائة في كل من السعودية وقطر والإمارات وعمان والعراق والبحرين والأردن .

وعلى الرغم من ندرة البيانات المتوفرة عن البطالة في الدول العربية بوجه عام فإن ثمة مؤشرات كثيرة تؤكد على أن معدلات البطالة تتعدى ١٥ في المائة من جملة النشيطين اقتصادياً من سكان العديد من الدول العربية ، وتتزايد هذه المعدلات بشكل مطرد ما بين الفئات المتعلمة من الشباب .

جدول (١) مؤشرات التنمية البشرية للدول العربية لعام ١٩٩٤

الدولة	توقع الحياة عند الميلاد	الإلمام بالقراءة والكتابة %	نسبة القيـــد في التعليم	دخل الفرد المعدل*	المؤشر الكلي	الترتيب بين ١٧٦ دولة	معدل النمو ٨٥-٩٥ **
الأردن	٦٨,٥	٨٥,٥	٦٦	٤١٨٧	٠,٧٣٠	٨٤	– ٤,٥
الإمارات	٧٤,٢	٧٨,٦	٨٢	٦٠٣٦	٠,٨٦٦	٤٤	٢,٨–
البحرين	٧٢,٠	٨٤,٤	٨٥	٦٠٣٤	٠,٨٧٠	٤٣	٠,٢
تونس	٦٨,٤	٦٥,٢	٦٧	٥٣١٩	٠,٧٤٨	٨١	١,٩
الجزائر	٦٧,٨	٥٩,٤	٦٦	٥٤٤٢	٠,٧٣٧	٨٢	٢,٤–
جيبوتي	٤٨,٨	٤٥,٠	٢٠	١٢٧٠	٠,٣١٩	١٦٢	٠٠
السعودية	٧٠,٣	٦١,٨	٥٦	٥٩٥٣	٠,٧٧٤	٧٣	١,٩
السودان	٥١,٠	٤٤,٨	٣١	١٠٨٤	٠,٣٣٣	١٥٨	٠٠
سوريا	٦٧,٨	٦٩,٨	٦٤	٥٣٩٧	٠,٧٥٥	٧٨	٠,٩
الصومال	٤٥,٦	٢٥,٦	٧	٦٦٦	٠,٢١١	١٧٣	٠٠
العراق	٥٧,٠	٥٦,٨	٥٣	٣١٥٩	٠,٥٣١	١٢٦	٠٠
عمان	٧٠,٠	٣٥,٠	٦٠	٥٩٦٥	٠,٧١٨	٨٨	٠,٣
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–
قطر	٧٠,٩	٧٨,٩	٧٣	٦٠٦٣	٠,٨٤٠	٥٥	٤,٢–
الكويت	٧٥,٢	٧٧,٨	٥٧	٦٠٧٤	٠,٨٤٤	٥٣	١,١
لبنان	٦٩,٠	٩٢,٠	٧٥	٤٨٦٣	٠,٧٩٤	٦٥	٠٠
ليبيا	٦٣,٨	٧٥,٠	٩١	٥٨٦٩	٠,٨٠١	٦٤	٠٠
مصر	٦٤,٣	٥٠,٥	٦٩	٣٨٤٦	٠,٦١٤	١٠٩	١,١

المغرب	٦٥,٣	٤٢,١	٤٦	٣٦٨١	٠,٥٦٦	١١٩	٠,٩
موريتانيا	٥٢,١	٣٦,٩	٣٦	١٥٩٣	٠,٣٥٥	١٥٠	٠,٥
اليمن	٥٦,٢	٤١,١	٥٢	٨٠٥	٠,٣٦١	١٤٨	٠٠
المتوسط	٦٢,٥	٥٣,٣	٥٦	٣٧١٠	٠,٥٨٨	١١٣	١,٥-
الدول النامية	٦١,٨	٦٩,٧	٥٦	٢٩٠٤	٠,٥٧٦	١١٦	٠,٤
الدول الصناعية	٧٤,١	٩٨,٥	٨٣	٦٠٣٧	٠,٩١١	٢٣	١,٩
العالم	٦٣,٢	٧٧,١	٦٠	٥٧٩٨	٠,٧٦٤	٧٥	٠,٨

المصدر : IBRD: World Development – UNDP: Human Development Report,. 1997 Report, 1997

(*) الناتج المحلي للفرد بالقوة الشرائية بالدولار ، ومعدل ليعكس درجة الإشباع .

(**) نمو الناتج المحلي للفرد

بيانات الصومال مقدرة على أساس بيانات ١٩٩٣ منسوبة إلى الدول الخمس الأخيرة من العالم .

الفصل الخامس : الموارد الزراعية

المبحث الأول: النشاط الزراعي

اولا : مفهوم النشـــاط الزراعـــــي

"النشاط الاقتصادي Economic Activity" هو المجال الذي يعمل فيه الفـــرد – أو هو النشاط الذي تمارسه المؤسسات أو المشروع ، ويبين توزيـــع مجالات العمل المتنوعة في المجتمع ، وهناك أكثر من تصنيف للنشاط الاقتصادي إلى أنواع أو مجموعات مختلفة ، فهناك تصـــنيف "مكتـــب العمل الدولي .I.L.O" التابع للأمم المتحدة والذي اتبعه معظم دول العالم ، في تعداد السكان .

كذلك هناك تصنيف يقسم الأنشطة الاقتصادية إلى ثـــلاث مجموعـــات رئيسية كبرى ، هي :

(١) مجموعة الأنشطة الأوليـــة Secondary Group : وتشـــمل قطـــاع الزراعة والرعي والغابات والصيد البري والبحري والتعدين .
(٢) مجموعة الأنشطة Secondary Group : وتشمل قطـــاع الصـــناعات التحويلية والبناء والتشييد .

(٣) مجموعة الأنشطة الثالثة Tertiary Group : وتشـــمل القطاعــات الأخرى ، مثل الكهرباء ، الغاز ، الميــاه ، التجــارة ، النقــل ، المواصلات ، الخدمات وغيرها .

هذا عن اصطلاح النشاط الاقتصادي ، أما عن اصطلاح الزراعة فنقول أن كلمة "الزراعة Agriculture" مشتقة من كلمتين همـــا : (Ager) وعنـــي التربة أو الحقل أو الأرض وكلمة (Culture) بمعنى الرعاية أو العناية أو الحرث . ولكن الزراعة لا تتضمن مجرد رعاية الحقول وحرثها (وهذا هو المعنى الضيق للإصلاح) ولكنها تكتسب دلالة أوســع تشــمل كــل المجهودات الإنتاجية للإنسان المستقر نسبياً لزيادة وتحسين نمو النبات والمنتجات الحيوانية لفائدة الإنسان .

وعلى ذلك ليمكن القول بأن النشاط الزراعي (بالمفهوم الواسع) لا يعني فقط العناية بالأرض (بمعنى إنتاج المحاصيل والإكثار من نمو النباتات باختيار أحسن البذور والأسمدة وإعطاء النبات كميــات الميــاه التــي يحتاجها) وإنما يعني إلى جانب ذلك العناية بالحيوان وتربيته والعنايــة بالأشجار والغابات ، فضلاً عن العديد من الأعمال الأخرى مثل تربيــة الأسماك وجمع الفراء وصيد الحيوان .

ورغم أن النشاط الزراعي هو أحد الأنشطة التــي تكــون "مجموعــة الأنشطة الدولية" ، إلا أنه بلا شك أهم أنشطة هــذه المجموعــة علــى

الإطلاق . فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة العاملين في كل مجموعة الأنشطة الأولية من جملة القوى العاملة في العالم حوالي (٩ر٥٣%) تمثل نسبة العاملين في مجموعة النشاط الزراعي وحده حوالي (٩ر٥١%) بينما لا تساهم بقية أنشطة المجموعة من صيد وتعدين ونشاط غابي أكثر من (٢%) تقريباً من إجمالي القوة العاملة في العالم .

ثانيا : أنـــواع الزراعـــة

إن مقومات الإنتاج الزراعي تفرض في الواقع نمطاً معيناً للزراعة في كل منطقة أو إقليم وفق درجة وشكل توافر تلك المقومات . ويعتقد البعض أن الاختلاف في المستويات الحضارية – بدوره – يكون بالضرورة مدعاة لاختلاف في القدرة والجهد من ناحية ، ولاختلاف في نمط الأداء وأسلوب العمل بقصد الانتفاع وذلك من ناحية أخرى ، ومن ثم يعتقد هؤلاء بأن تصنيف الزراعة على أساس المستوى الحضاري وما يترتب عليه من فروقات إنما يمثل التصنيف الأفضل .

وعموماً يمكن التوفيق بين الرأيين السابقين حيث نرى أن الزراعة وفقاً لمعيار المستوى الحضاري تنقسم إلى زراعة أولية وزراعة راقية . وفي داخل الزراعة الراقية يمكن التمييز بين أنواع جزئية مختلفة استناداً إلى معيار درجة وشكل توافر مقومات الإنتاج من ناحية ومعيار السياسة الزراعية المستهدفة من ناحية أخرى .

أولاً : الزراعـــة الأوليـــة

وهي الزراعة التي تتسم بالبدائية من وجهة النظر الحضارية وبالتخلف من وجهة النظر الاقتصادية . وأهم ما يميـز هـذا النوع من الزراعة أنها تكاد تكون مجـرد إحـلال لـبعض المحاصيل محل الصورة النباتية الطبيعية في المناطق التـي يسود فيها . وبالطبع يعتمد هذا النوع من الزراعة على المطر المباشر وبعض الآلات البسيطة التي من أهمها الفأس .

ومن الجدير بالذكر أن معظم الذين يمارسون الزراعة الأولية ، يمارسون إلى جانبها حرفاً ثانوية مثل ، الصـيد والقـنص والرعي وذلك لأنه لا يوجد عمل وخدمات تسـتهلك وقـتهم فضلاً عن أن الإنتاج الزراعي لا يكفي لتلبية كل احتياجاتهم . وغير خاف أن هذا النوع من الزراعة يصـعب أن نتصـور إمكانية تحقيقه لأي فائض يمكن أن يبنى عليه أي نـوع مـن أنواع التبادل مع المجتمعات الأخرى .

ثانياً : الزراعـــة الراقيـــة

وهي الزراعة التي تتميـز باسـتخدام الأسـاليب والوسـائل المتطورة للإنتاج . حيث بنى الإنسان التطور فـي الزراعـة

أساساً على عدد من الأمور لعل من أهمها استخدام المحراث وغيره من الآلات والأدوات التي تساعده في أداء العمليات الزراعية . كذلك تتميز الزراعة الراقية باستخدام الأسمدة والمخصبات التي تحافظ على التربة وتزيد من قدرتها إلى جانب متابعة الزراعة وفق ما يعرف بنظام "الدورة الزراعية" التي تحافظ على الطاقة الإنتاجية للأرض وتسمح بتنويع الحاصلات ، كل ذلك إلى جانب الاعتماد على الخبرة ، العلمية والبحث في محاولة تحسين السلالات .

ويمكن أن نميز بين عدة أنواع للزراعة الراقية استناداً إلى معيار درجة وشكل توافر مقومات الإنتاج الزراعي من ناحية ومعيار السياسة الزراعية المستهدفة من ناحية أخرى .

وبالنسبة لأنواع الزراعة الراقية وفق المعيار الأول (مقومات الإنتاج) فإنها تشمل أساساً :

أ- الزراعة الواسعة

ويقصد بها تلك الطريقة الزراعية التي تكون فيها نسبة المستخدم من العمل إلى الأرض (أو ما يسمى باسم "معامل العمل – الأرض Labar Land Ratio) منخفضة فالأرض تمثل في هذا النوع من الزراعة ،

العامل الإنتاجي الوفير ، بينما يكون العمل هو العنصر النادر ، وفي المناطق التي تمارس هذا النوع من الزراعة ، نجد أن معدلات إنتاجية العنصر النادر (العمل) تكون مرتفعة بالمقارنة مع معدلات إنتاجية العنصر الوفير (الأرض) التي تكون منخفضة في المتوسط . ويستلزم إتباع أسلوب الزراعة الواسعة ضرورة توافر عدد من العوامل لعل من أهمها : وفرة الأراضي الصالحة للزراعة ورخصها ، وفرة رؤوس الأموال اللازمة لميكنة الزراعة وتحديثها عن طريق رفع مستوى الخبرة الفنية بين المزارعين وأخيراً توافر وسائل النقل وانخفاض نفقاتها .

ب- الزراعة الكثيفة

ويقصد بها تلك الطريقة الزراعية التي تكون فيها نسبة المستخدم من العمل إلى الأرض (معامل العمل – الأرض) مرتفعة فالأرض تمثل في هذا النوع من الزراعة العامل الإنتاجي النادر بينما يمثل العمل العنصر الوفير . ولذلك يمارس هذا النوع من الزراعة في الدول المزدحمة بالسكان . وفي تلك المناطق التي تمارس هذا النوع من الزراعة نجد أن إنتاجية العنصر

النادر (الأرض) تكون مرتفعة بينمـا تكـون إنتاجيـة العنصر الوفير (العمل) منخفضة .

ج- **الزراعــة المختلطــة**

وهي تمثل شكلاً آخراً يتجه فيه الإنسان إلــى تجربــة هامة من حيث الإنتاج ومن حيث مقدار ما يسهم به في الغذاء وغيره من المنتجات التي تشبع حاجات الإنسان .

إن الزراعة المختلطة يقصد بها أن تكــون الزراعــة موجهة الوجهة التي يمكن الاستفادة منها فــي مجــال تربية الحيوان واستغلال المنتجات الحيوانية وغير خاف أن هذا النوع من أنواع الزراعة يتميــز بضـــرورة أن يتمتع من يمارسه من البشر بمستوى حضاري مرتفــع ومن ناحية أخرى فإنه يحقق لهم واحــداً مــن أعلــى مستويات المعيشة في العالم .

ويمكن التمميز على أساس نوع السياسات الزراعية المرســومة بين ثلاثة أشكال من الزراعة كلها تقع أيضاً في نطاق الزراعــة الراقية هـــي :

(١) زراعة الاكتفـــاء الذاتـــــي

ويقصد بها قيام الدولة أو الإقليم بإنتـــاج كـــل أو معظـــم حاجياته من المنتجات الزراعية محلياً ورغم أن هذا النوع من الزراعة كان منتشراً في كل دول العالم – بصورة أو بأخرى – نظراً لصعوبة الاتصال الدولي بين مختلف بقاع العالم ، إلا أنها لا تزال تمارس في الوقت الحاضـــر فـــي بعض الأقاليم المنعزلة طبيعياً أو التـــي تتبنـــى سياســـات العزلة الاقتصادية .

(٢) زراعة التخصـــيص

وفيها تقوم الدولة بالتخصص في إنتـــاج ســـلعة أو عـــدد محدود من السلع ويستند هذا النوع من الزراعة على مبدأ (نظرية) التكاليف النسبية القائل بأن الدولة يتعين عليها أن تخصص في إنتاج السلعة أو السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية (أي تنتجها بتكاليف نســـبية أقـــل) . ولكـــن يشترط لنجاح سياسة التخصيص أن يســـود مبـــدأ حريـــة التجارة الدولية إلى جانب توفر وانتظام وسائل النقل .

(٣) الزراعة المتنوعـــة

وهي نوع وسط بين سياسة الاكتفاء الذاتي التي تنتج فيها معظم المحاصيل في الداخل وبين سياسة التخصيص التي يتم التركيز فيها على عدد محدود من المحاصيل النقدية .

ثالثا : العوامل التي تؤثر على الاستخدام الزراعي للأرض

وتظهر أنواع الاستخدام الزراعي للأرض في صور مختلفـــة . منهـــا كثافة الاستخدام ، وتنظيم الوحدات الزراعيـــة ، وأحجـــام الملكيـــات ، وكذلك التوزيع الجغرافي العام للأقاليم الزراعية الرئيسية في العالم ، أما بالنسبة للقسم الأول : فهناك مئات ومئات من أنماط اســـتخدام الأرض الزراعية . أما القسم الثاني : فقد قـــام الجغرافيـــون بتقســـيم الأقـــاليم الزراعية الرئيسية في العالم إلى تسعة أقاليم متباينة تبدأ من الزراعـــة الكثيفة للأرز في الشرق الأقصى وتتدرج حتى تصـــل إلـــى الزراعـــة الهامشية على أطراف الصحاري .

وتبعاً للظروف الطبيعية . وقد استطاع الجغرافيون أن يميزوا بين أربعة عوامل رئيسية هامة تؤثر في طريقة ونمط الإنتاج الزراعي وهي :

(١) خصائص المكان "Site characteristice" .
(٢) الجوانب الحضارية : وأثرها ترتيب الأولويات وتقبل الأفكار .

(٣) نظم الإنتاج نفسها "Systems of Production"

(٤) وأخيراً الموقع النسبي "The relative Iocation"

العوامل المؤثرة في نمط الإنتاج الزراعـــي هـــي :

أولاً : خصـــائــص المكـــان :

وخصائص المكان هي التي تعرف عادة بالعوامل الجغرافية العامة أو مجموعة الظروف الطبيعية ، وهذه تساعد السكان على الاستفادة من الأرض وحسن استخدامها ، عن طريق استثمار جهودهم فـــي النشاط الزراعي . وعندما تكون الظروف الطبيعية غير مناسـبة ، يتعذر استخدام الأرض في الزراعة . وخصوصـــاً تكـــون هنـــاك معوقات طبيعية رئيسية كالحرارة أو الرطوبة أو التربة . وأي خلل في هذه العناصر يؤثر في الاستخدام الزراعي ويؤثر أيضـــاً فـــي التركيب المحصولي ، وكثافة الاستخدام الزراعي والإنتاج النهـائي من الزراعة .

ثانياً : العوامـــل الحضـــارية "The Cultural Preference and Perception" والتي عادة ما يطلق عليها "العوامل البشرية "

وهناك في نفس الوقت مجموعة من العوامل البشرية والحضـــارية التي تؤثر في نمط الزراعـــة ، مثـــل مســـتويات التقـــدم العلمـــي

والتكنولوجي والعمالة الماهرة ، وكذلك العوامل السكانية ، وكــذلك القواعد الاجتماعية الحاكمة للزراعة والتي تــؤثر فــي أولويــات المحاصيل وأفضلياتها بالنسبة لظروف التربة والمنــاخ وبالنســبة للعوامل البشرية أيضاً .

كذلك نأخذ في اعتبارنا القيمة الاقتصــادية والاجتماعيــة لــبعض المحاصيل عند السكان ، مثل القطن في مصر والسودان وقصــب السكر في كوبا وجزر الهند الغربية .

ثالثاً إختلاف نظم الإنتاج الزراعــي "Systems of Agricultural Production"

ومن الطبيعي أن تكون نظم الإنتاج الزراعي ذات أثر فعال علــى الإنتاج نفسه ، فيكون الإنتاج الزراعــي عاليــاً إذا كانــت الــنظم الزراعية حديثة ومتطورة . أما إذا كانت أساليب ، ونظــم الإنتــاج تقليدية ، يكون الإنتاج متواضعاً وهذا هــو الفــرق بــين الأقــاليم الزراعية المختلفة فطريقة ممارسة الزراعة والأساليب التكنولوجية المختلفة تترك لا شك آثارها على الإنتاج .

المبحث الثاني: بعض المنتجات الزراعية الرئيسية

أولاً : الحبوب الغذائية

تحتل الحبوب الغذائية ، المرتبة الأولى بين العناصر التي يتألف منها غذاء الإنسان ، وليس أدل على ذلك من أن ما يقرب من ٩٩% من سكان العالم ، يعتمدون في غذائهم – بشكل أو بآخر – على تناول نوع أو أكثر من هذه الحبوب ، ولعل مرجع ذلك هو ما تتمتع به هذه الحبوب من قيمة غذائية عالية ومرونة كبيرة من الاستخدام والحفظ والتخزين ، فضلاً عن إمكانية زراعتها في مناطق واسعة من العالم وفي مناخات متباينة .

ومن أكثر أنواع الحبوب شيوعاً نجد القمح والأرز والذرة (العويجة والرفيعة والصفراء) والشعير والشيلم والشوفان . وفي البند التالي ، سوف نتناول بالتحليل واحداً من أهم هذه الحبوب الغذائية وهو القمح .

١- القمح

يعد القمح من أقدم الحبوب التي عرفها الإنسان حيث يعتمد البعض أنه كان أساس نشأة الكثير من الحضارات الراقية القديمة مثل الحضارة الفرعونية في وادي النيل والأشورية والبابلية في أراضي ما بين النهرين .

ويعتبر القمح من أكثر الحبوب الغذائية إنتشاراً ولعل مرجع ذلك أساساً ، ملاءمته الفائقة للظروف الجغرافية المختلفة فهو يتطلب تربة طينية سوداء

خفيفة مختلطة بقليل من الرمل ، وسطحاً مستوياً نسبياً ، كما أنه يتحمل درجات حرارة متباينة ، وإن كان يلائمه الجو المائل إلى البرودة نسبياً وتختلف كمية الأمطار التي يحتاجها القمح من جهة لأخرى وذلك حسب اختلاف درجة الحرارة ونوع التربة .

٢- الإنتاج العالمي للقمح

رغم قدم معرفة الإنسان بالقمح ، إلا أن إنتاجه على نطاق عالمي تجاري كبير لم يتم إلا خلال الخمسة عشر عقد الأخيرة . ولقد أرتبط ذلك إلى حد كبير بظهور قوة شرائية ضخمة في أوروبا وأمريكا خلال تلك الفترة كنتيجة للنمو السريع في عدد السكان فيهما ، إلى جانب التقدم التقني والعلمي الذي تحقق كأثر من آثار الثورة الصناعية ، ولقد أدى هذا التقدم إلى ميكنة زراعة القمح واستخدام المخصبات الكيماوية ، فضلاً عن التطور المذهل الذي حدث في وسائل النقل والشحن والتفريغ والتخزين . ولقد ساعدت كل هذه العوامل على التوسع في إنتاج القمح أفقياً ورأسياً .

ولقد استمر الإنتاج العالمي من القمح في الزيادة حتى بلغ ما يقرب من (٥٨٠) مليون طن متري عام ١٩٩٧م .

٣- تجارة القمح الدولية ومستقبله

يعد القمح من السلع المهمة في التجارة الدولية حيث أن ما يربو على ربع المنتج منه سنوياً يعرف طريقه إلى التبادل الدولي .

وتتأثر تجارة القمح الدولية بالكثير من العوامل الطبيعية والبشرية مثل الظروف المناخية والقوى العاملة ، الأمر الذي ينعكس زيادة ونقصاناً على نسبة ما يدخل من القمح في التبادل الدولي . وليس أدل على ذلك من أن روسيا ظلت حتى القرن الماضي من أوائل دول العالم المصدرة للقمح . ولكن بعد إنهيار الحكم القيصري ونجاح الثورة البلشفية وما ترتب على ذلك من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ، تضاءل إنتاج القمح فيها نسبياً من ناحية نظراً لتحول عدد كبير من العمال الزراعيين إلى الصناعة التي أخذت في الاتساع – كما زاد الطلب المحلي على القمح نظراً لارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى . ومن ثم تعرضت الصادرات الروسية من القمح للتدهور في بعض السنوات الأخيرة لدرجة أنها كانت في بعض الأحيان تلجأ إلى استيراد كميات كبيرة منه لمواجهة الزيادة المضطردة في استهلاكها المحلي .

على أن هناك أربع دول تكاد تحتكر تجارة القمح الدولية في الوقت الحاضر حيث تبلغ صادراتها منه ما يناهز ٨٥% من إجمالي تجارته الدولية ، وهي الولايات المتحدة ، كندا ، استراليا وفرنسا على التوالي . كذلك تأتي

الأرجنتين بعد هذه الدول الأربع في قائمة أوائل الدول التقليدية في تصدير القمح .

ومن ناحية أخرى يعتبر الاتحاد السوفياتي سابقاً في رأس الدول المستورد للقمح في الوقت الحاضر حيث تبلغ وارداته ما يقرب من خمس إجمالي الواردات العالمية في بعض الأحيان ، ولو أن ذلك لا يحول دون قيامه في حالات أخرى بتحقيق فوائض إنتاجية تعرف طريقها إلى التصدير الخارجي .

وتعتبر أوروبا من أكثر القارات استهلاكاً للقمح لكبر حجم سكانها وارتفاع مستويات معيشتهم ، وتبلغ وارداتها وحدها حوالي نصف إجمالي الواردات العالمية منه ، وتعتبر انجلترا وألمانيا من أكثر دول أوروبا الغربية استيراداً للقمح . كذلك فأن دول الكتلة الشرقية بصفة عامة ومعظم البلاد المكتظة بالسكان خصوصاً النامية منها ، من الدول الهامة في استيراد القمح .

وبالنسبة لمستقبل القمح ، يمكن القول بأن المناطق المعتدلة شبه الجافة في العلام سوف تظل هي المناطق الرئيسية لإنتاج القمح حيث توفر للعالم ما يزيد على ثلاثة أرباع تجارته الدولية ، وتشير إحدى الدراسات الحديثة أن الأراضي الصالحة طبيعياً لزراعة القمح من المقدر أن تتزايد إلى ما يقرب من أربعة أمثال المساحة المزروعة منه حالياً . ومن ثم من المتوقع مع هذه الزيادة الأفقية المقدرة للمساحات المحصولية للقمح إلى جانب ما يمكن أن

يسهم به التقدم العلمي من زيادات رأسية فضلاً عن استنباط المزيد من الأنواع الحديثة للقمح والتي تتميز بقصر فصل نموها ، لا بد أن يعمل كله على زيادة إنتاج القمح العالمي وتجارته الدولية .

٤- اتفاقيات القمح الدوليـــة

لقد عقد أول اتفاق دولي للقمح عام ١٩٤٩ وكان يســتهدف مواجهــة التقلبات المستمرة في إنتاجه وأسعاره عن طريق وضع سياسة ثابتــة تــنظم تصديره واستيراده . وكانت مدة الاتفاق الأول أربع سنوات ، كما كانت الدول التي انضمت إليه يبلغ عددها ٤٥ دولة مستوردة وخمس دول مصــدرة هــي الولايات المتحدة وكندا واستراليا والأرجنتين وفرنسا .

وكانت الإتفاقية تنص على التزام الدول المصدرة ببيع حصص معينــة على أساس حد أعلى للسعر والتزام الدول المستوردة على شــراء حصــص معينة أيضاً ولكن على أساس حد أدنى للسعر . وكان السعر الأعلى هو ٨ر١ دولار للبوشل من القمح والسعر الأدنى ٥ر١ دولار للبوشــل ، وفــي ١٩٥٣ جددت الاتفاقية ولكن لمدة ثلاث سنوات مع تعديل الأسعار بحيــث أصــبحت تتراوح بين ٥٥ر١-٥٠ر٢ دولار للبوشل ، ثم أعيد تجديــد الاتفاقيــة عــام ١٩٥٦ مع تعديل طفيف في الأسعار . ولكن انسحبت بعض الدول المستوردة لإحساسها بتحيز شروط الاتفاقية لصالح الدول المصدرة التي كانت تتمتع بقوة أكبر على المساومة .

وبعد ذلك عقدت اتفاقية عام ١٩٥٩ تم فيها تحديد أسعار للتصدير وللاستيراد مع حصص معينة على أن يسمح للدول المستوردة بعدم التزامها بشراء حصصها إذا بلغت الأسعار حدها الأعلى المنصوص عليه في الاتفاقية كذلك تلتزم الدول المصدرة بتسليم الدول المستوردة كمية معينة بسعر لا يجاوز الحد الأعلى . وبعد ذلك توالت الاتفاقيات التي تتشابه مع الاتفاقيات القديمة مع المزيد من التعقيدات الخاصة بالتطبيق .

٥- اتفاقية السكر الدولية

على عكس الاتفاقيات السلعية الثلاث الأخرى لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، اتفاقية السكر الدولية قد غطت فقط جزءاً من التجارة العالمية في السكر ، فقط ذلك الجزء الذي أطلق عليه اصطلاح "السوق الحرة" ، أي حرة في التفضيلات الجمركية وما شابه ذلك.

فالبرغم من أنه في الثلاثينات كانت هناك "سوق حرة" في نصف الكرة الشرقي فضلاً عنه في نصف الكرة الغربي ، إلا أنه في الخمسينات كانت الأخيرة فقط هي التي ذات أية أهمية ، فأكبر مستوردين هما الولايات المتحدة وبريطانيا ، ولكل منهما "امبراطوية السكر" الخاصة به المحمية بواسطة الحيازات الاستعمارية ، التفضيلات الجمركية ، الخ وتتألف أمبراطورية السكر الأمريكية من صادرات هاواي ، بورتريكو ، والفلبين ، بجانب الصادرات الكوبية بالنسبة لباقي احتياجات الولايات المتحدة (حوالي ٣ مليون طن في منتصف الخمسينات) .

أما أمبراطورية السكر البريطانية فهي تغطي صادرات المستعمرات والكومنولث ، ولكن بعد مد كنذا لا يزال هناك عجز جوهري (حوالي ٦٠٠ر٠٠٠ طن) الذي يجب أن يسد من مصادر أجنبية ، وقد كان أكبر مثل هذه المصادر هو المتبقي من المحصول الكوبي الذي لا تحتاجه الولايات المتحدة ، وجمهورية الدومنيكان ، ولكن هناك العديد من المصدرين الآخرين مثل البرازيل وبيرو ، تايوان وأندونيسيا الذين لم يتمتعوا بتفضيلات جمركية كافية . إنهم هؤلاء المصدرون هم الذين يمدون "السوق الحرة" والمشترون هم بريطانيا ، اليابان ، وكثير من بلاد غرب أوروبا.

وقد بلغت التجارة العالمية في السكر في منتصف الخمسينات ١٢-١٣ مليون طن ، ولكن الولايات المتحدة ساهمت بما يزيد على ٣٠% والكمنولث البريطاني بما يزيد على ٢٠% ، تاركاً فقط نحو ٤٥% ، أو أقل من ٦ مليون طن ، كالسوق الحرة ، وهكذا فالسوق الحرة تورد فقط الحاجات المتبقية بعد أن تكون احتياجات أكبر مستوردين قد قوبلت . ويلاحظ أن سوقاً متبقية من هذه الطبيعة تكون عرضة لتقلبات سعرية عنيفة إذا كان العرض أو /والطلب يختلف اختلافاً محسوساً عن المتوقع . لذلك فمن البديهي أن يكون تثبيت الأسعار في مثل هذه السوق مشكلة صعبة للغاية .

إن الإنتاج العالمي للسكر كان قد استعاد مستواه قبل الحرب ، وفي الحقيقة تجاوزه ، عندما سببت الحرب الكورية ارتفاع السعر إلى ٨ سنت للرطل . وبطبيعة الحال ، أدى هذا إلى انتعاش الإنتاج أكثر ، وبالرغم من أن

الاستهلاك كان يزداد سنة بعد أخرى ، فإن العرض كان يفوق الطلب وبحلول عام ١٩٥٣كان السعر قد هبط إلى حوالي ٣ سنت للرطل.

وقد أدى هذا إلى مفاوضات لعقد اتفاقية دولية للسكر ، لتعمل من أول يناير ١٩٥٤ لمدة ٥ سنوات بين كل المصدرين الأكثر أهمية إلى السوق الحرة ، فيما عدا البرازيل وبيرو ، والبلاد المستوردة الرئيسية . وقد كانت أهـدافها كما هي العادة – عرض كاف "بأسعار عادلة ومستقرة" ، توفير ظروف معيشية أفضل في البلاد المستهلكة ، وعائد كاف وأجور عادلة في البلاد المصدرة ، الخ هذه الأسعار يحافظ عليها في نطاق مدى معين عن طريق حصص للتصدير.

وقد كان المدى بين حد أدنى ٢٫٢٥ر٣ سنت وحد أقصى ٣٥ر٤ سنت للرطل بالنسبة للسعر الحاضر في بورصة نيويورك للسكر وإذا انخفض السعر تحت الحد الأدنى ، لمدة خمسة عشر يوماً متتالية ، فإن لمجلس السكر ، الهيئة الإدارية ، أن يخفض حصص التصدير ، ولكن إذا كان مقدار الخفض لم يمكن الاتفاق عليه خلال عشرة أيام ، فإن الحصص تخفض تلقائياً بمقدار ٥%.

والإجراء العكسي يتبع إذا كان السعر قد ارتفع فوق الحد الأقصى ، والزيادة التلقائية في هذه الحالة كانت ٥ر٧% . ومع ذلك ، فإن المجلس لم يكن مسموحاً له بأن يخفض حصص التصدير دون ٨٠% ، أو في حالة المصدرين الصغار جداً ٩٠% والدول المصدرة أيضاً تعهدت بأن تنظم الإنتاج في بلادها بحيث تقصر الكميات المخزونة على ٢٠% من حصصها الأساسية ، ولكن بأن تحتفظ بحد أدنى من المخزون قدره ١٠% .

وحتى نوفمبر ١٩٥٦ ، سارت الأمور سيراً حسناً ، وبقيت الأسعار غالباً فوق الحد الأدنى قليلاً بمساعدة التخفيضات الوقتية في حصص التصدير عندئذ أدت أزمة السويس إلى ارتفاع الأسعار إلى ٦ سنت ، وظلت فوق الحد الأقصى حتى نهاية ١٩٥٧ بالرغم من إزالة كافة القيود.

وفي أثناء ١٩٥٧ بلغ السعر في المتوسط ما يزيد على ٥ سنت ، ولكن في ١٩٥٨ تغير الموقف بسرعة ، لأنه كانت هناك زيادة كبيرة في إنتاج السكر العالمي ، وبالرغم من أن الاستهلاك استمر في التزايد فقد كان هناك أرتفاع حاد في المخزون في كل من البلاد المصدرة والمستوردة ، وبلغ السعر في المتوسط ٥ر٣ سنت فقط.

وفي خريف هذه السنة ، ١٩٥٨ ، تم تجديد الاتفاقية الدولية ، بدون تعديلات جوهرية باستثناء أن البرازيل وبيرو أصبحتا أعضاء (حتى أن الاتفاقية الآن تغطي حوالي ٩٥% من إمدادات السوق الحرة) ، وأن الحصص الأساسية قد حددت لمدة ثلاث سنوات فقط .

وفي ١٩٥٩ ، أظهر الإنتاج العالمي مرة أخرى زيادة كبيرة ، بالرغم من حقيقة أن المحصول الكوبي ، لأول مرة منذ عدة سنوات ، قد أنخفض تحت مليون طن طبقاً للحرب الأهلية . والزيادة العادية في الاستهلاك العالمي يبدو أنها تعثرت حتى أن المخزون ارتفع بشدة.

وبالرغم من خفض حصص التصدير إلى الحدود المسموح بها ، فإن السعر قد هبط إلى ٣ سنت (الحد الأدنى للاتفاقية ٢٥ر٣ سنت) . وقد كان هذا يبدو موقفاً صعباً بدرجة كافية ، ولكن الأسوأ من ذلك أن أصبح السكر سلاحاً

سياسياً في الحرب الباردة . ففي بداية سنة ١٩٦٠ خفضت الولايات المتحـــدة حصة وارداتها التفضيلية من كوبا بحوالي ٧٠٠ر٠٠٠ طن ، وهو مـــا كـــان يمثل حوالي ٢٥% من حصة كوبا الأساسية تحت الاتفاقية الدولية.

وقد حاول الاتحاد السوفيتي أن يعوض كوبا عن هـــذه الكميـــة عـــن طريق القيام بزيادة مشترياته منها . ولم تتأثر السوق الحرة وعمل الاتفاقيـــة الدولية بشدة ، لأن الكميات الأكبر المشتراة بواسطة الولايات المتحـــدة مـــن المصدرين الآخرين لتعويض الانخفاض في الإمدادات من كوبا لـــم تحســـب كجزء من حصص تصديرهم ، طالما أن كافة المبيعات إلى الولايات المتحدة كانت خارج شروط الاتفاقية.

وفي عام ١٩٥٩ أصبحت فرنسا والبرتغال أعضاء في الاتفاقية نيابـــة عن المناطق الإفريقية التابعة لهما ، ووعدت بريطانيا وبلجيكـــا بـــأن تقـــوم مستعمراتهما الإفريقية بتقييد صادراتها تمشياً مع الاتفاقية.

وفي عام ١٩٦٠ انضمت بريطانيا كعضو كامل ، ومن ثم أصـــبحت الاتفاقية المجدة تغطي نحو ٩٠% من الإنتاج العالمي المعد للتصدير . وفـــي عام ١٩٦١ جددت الاتفاقية مرة أخرى . وفي هذا العام ، تم إعداد مشـــروع اتفاقية لفترة أطول (مع اشتراك الدول المســـتهلكة لأول مـــرة) وقـــد نـــوقش المشروع وطور في مارس ويوليو – أغسطس ١٩٦٢ وأخيراً دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢٧ ديسمبر ١٩٦٣ لمدة خمس سنوات . وقد جددت الاتفاقيـــة لمدة خمس سنوات أخرى في أكتوبر ١٩٦٨. ونفس الحـــال ينطبـــق علـــى حصص تجارة و أنتاج البن.

حيث تقرر كل من اتفاقيتي ١٩٦٢ و ١٩٦٨ أنصبة تسويقية لكل دولة مصدرة (حصصاً أساسية) . فيعد تقدير لاحتياجات سوق البن لكل موسم ، ثم تحدد خصص تصدير سنوية أو ربع سنوية وفقاً للحصص التسويقية . وفي عام ١٩٦٥ أخذت الاتفاقية بنظام تحرك الأسعار في مدى محدد ، وجواز التعديل المؤقت للحصص السنوية وفقاً لحركة أسعار السوق . وأمكن تحقيق المزيد من المرونة بالترخيص بتعديل مدى تحرك الأسعار في ظل الاتفاقية على أساس سنوي .

وقد واجهت منظمة البن الدولية مصاعب في تنفيذ الحصص ، نتيجة ازدياد الشحنات خارج الحصص عن طريق الدول غير الأعضاء تفادياً للتسجيل في نظام الحصص ، بغية تخطي قيودها بأسعار أفضل من جهة ، وتخلصاً من صعوبات الاحتفاظ في الأسواق المحلية بفوائض ضخمة من جهة أخرى . غير أنه أمكن السيطرة على هذه المخالفات عندما فرضت الدول العمل بنظام شهادات المنشأ المعتمدة. وتحقيقاً لتوازن طويل المدى بين العرض والطلب ، تعهدت كل من الدول الأعضاء المنتجة بأن تقف بإنتاجها عند مستوى لا يجاوز احتياجات الاستهلاك المحلي مضاف إليها الصادرات المرخص بها ودعم المخزون .

المبحث الثالث : قطاع الزراعة العربية

اولا :أهمية القطـاع الزراعي

يحتل القطاع الزراعي مركزاً هاماً في الهيكل الاقتصادي لعدد من الدول العربية . إذ يمثل ناتجه الإجمالي في ست من الدول ذات الموارد الزراعية الوفيرة حوالي ٣ر٧٥% من إجمالي الناتج الزراعي للوطن العربي . وعلى مستوى الدول العربية فرادى ، يحتل القطاع الزراعي في العراق ، وفقاً لتقديرات الناتج الزراعي العربي لعام ١٩٩٧ ، المركز الأول بالنسبة لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث بلغت نسبته ٦ر٣٣% يليه السودان بنسبة ٣٣% ، ثم سوريا بنسبة ٣ر٢٨% ، وموريتانيا بنسبة ٦ر٢٢% وتتراوح مساهمته بين ٥ر١٠% و ٦ر١٧% في الدول العربية الأخرى ذات الإمكانيات الزراعية الجيدة نسبياً مثل المغرب ومصر وتونس واليمن . بينما تتضاءل مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل الكويت وقطر والبحرين والإمارات وعمان ، إذ تراوحت بين أقل من ١% و ٩ر٢% .

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي عام ١٩٩٧ حوالي ٢٩٥ دولاراً ، مقارنة بنحو ١٧٣ دولاراً عام ١٩٨٥ و ٢٥٩ دولاراً عام ١٩٩٠ ، و ٢٥٨ دولاراً عام ١٩٩٠ . ويتفاوت متوسط نصيب الفرد من ذلك الناتج بين الدول العربية ، إذ يتجاوز ١٢٠٠ دولاراً في العراق ، ويتراوح بين ٣٣٩ دولاراً و ٥٦٤ دولار في الإمارات وسوريا والسعودية ولبنان وليبيا ، بينما يتراوح ٢٠٧ دولاراً و ٢٧١ دولار في كل من المغرب

ومصـــر وتونس ، ويقل هذا المتوسط عن ٢٠٠ دولار في باقي الدول العربية ، وذلك كل طبقاً لبيانات عام ١٩٩٧م .

جدول رقم (١)

الناتج الزراعي العربي في بعض السنوات

(مليار دولار)

بيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	معدل النمو ٩٠-٩٧(%)
الناتج الزراعي	٣٣ر٤	٥٥ر٤	٦٨ر١	٧٤ر٨	٧٥ر٢	٤ر٥
النـــاتج المحلـــي الإجمالي	٣٧٥ر١	٤٦٦ر٦	٥٣٠ر٠٠	٥٧٥ر٧	٥٩٨ر٦	٣ر٦
نسبة الناتج الزراعي إلـى الناتج المحلي الإجمـالي للوطن العربي (%)	٨ر٩	١١ر٩	١٢ر٩	١٣ر٠	١٢ر٦	

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ٢٧ .

ثانيا : العمالة في القطاع الزراعـي :

يقدر حجم العمالة بالقطاع الزراعي عام ١٩٩١ بحـوالي ٣٥ر٥ فـي المائة من القوى العاملة الكلية في الوطن العربي . وهذه النسـبة تقـل عـن نظرتها في الأعوام السابقة ، إذ بلغت النسبة ٣٥ر٨% ، ٣٩ر٨% في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ على التوالي.

ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى اتساع قاعدة المجتمع الريفي وتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي العمالة في القطاعات الاقتصادية الأخرى من دولة لأخرى ، إذ تكون مرتفعة في الدول العربية ذات الدخل المنخفض مثل الصومال والسودان واليمن.

وتتجاوز نسبة المشتغلين بالزراعة في هذه الدول أكثر من نصف عدد القوى العاملة الكلية وتقترب هذه النسبة من ٨٠% في موريتانيا ، وتقل هذه النسبة في الدول العربية الأخرى مثل عمان ٧ر٤١% ، والعراق ٧ر١٠% ، والإمارات ٣ر٩% ، ولبنان ٧ر٣% ، ولا يتجاوز نسبة العاملين في قطاع الزراعة ٣% في البحرين وقطر والكويت ذات الموارد الزراعية المحدودة .

وتشكل قوة العمل الزراعية المصرية نحو ١ر٢٤% من إجمالي قوة العمل الزراعية العربية ، وتشكل العمالة الزراعية من أربع دول عربية ، وهي مصر والسودان والمغرب والصومال نحو ٨ر٦٩% من إجمالي العمالة الزراعية العربية . وإذا أضفنا الجزائر واليمن وسوريا إلى الدول الأربع السابقة فإن نصيب هذه الدول السبع من العمالة الزراعية العربية يصل إلى نحو ٢ر٨٩% .

هذا في حين أن العمالة الزراعية محدودة للغاية في دولة مثل العراق حيث لا يتجاوز حجمها نحو ٦ر مليون عامل علماً بأن العراق لديه أراضي قابلة للزراعة تزيد عن ٥ر١١ مليون هكتار ولم يزرع منها سوى نحو ٢ر٥ مليون هكتار في عام ١٩٩٥م .

وتعتبر قوة العمل الزراعية العربية ضخمة إذا قارناها بقـوة العمـل الزراعية في الدول المتقدمة . وعلى سبيل المثال بلغ حجم العمل الزراعي في الولايات المتحدة واليابان وإيطاليا وفرنسا على الترتيب نحـو ٥ر٣ ، ٧ر٣ ، ٧ر١ ، ١ر١ مليون عامل زراعي في عام ١٩٩٥م ، وبلغ الناتج الزراعي في الدول المذكورة بالترتيب نحو ١٣٩ ، ٢ر١٠٢ ، ٧ر٣٢ مليار دولار في العام ذاته . في حين بلغ الناتج الزراعي في الدول العربية باستثناء العـراق نحـو ٣ر٤٢ مليار دولار من خلال قوة عمل زراعية بلغ حجمها في هـذه الـدول باستثناء العراق نحو ٩ر٣٠ مليون عامل .

وهذا يعني أنه تتوافر لدى الدول العربية قوة عمل زراعية كبيرة تشكل عنصراً مهماً من عناصر القدرات الزراعية العربية ، وإذا تم تأهيل قوة العمل الزراعية بشكل أرقى للتعامل مع تكنولوجيا زراعية أحـدث (أي مـن الآلات الأحدث وأساليب الزراعة ومقاومة الآفات الأحـداث والبـذور والسـلالات المحسنة) يمكن أن تحقق ناتجاً أعلى بكثير عن ناتجها في الوقت الراهن .

ثالثا : حجم الإنتاج الزراعي ومستوى الإنتاجية

حققت الدول العربية باستثناء العراق ناتجاً زراعياً بلغت قيمتـه نحـو ٤٢١ مليار دولار عام ١٩٩٥م . وهو يشـمل إنتـاج الحبـوب والـدرنيات والمحاصيل السكرية والخضروات والفواكه والألياف . واستناداً إلى الأراضي المزروعة فعلاً في الدول العربية والبالغة نحو ٤ر٦٧ مليون هكتار في العام

المذكور ، وبالاعتماد على المياه المستخدمة فعلاً في الزراعة والبالغة نحــو ٣ر١٤٣ مليار متر مكعب ، وبتوظيف قوة العمل الزراعية البالغة نحو ٥ر٣١ مليون عامل في العام ذاته ، فإن الإنتاجية في قطاع الزراعة علــى مســتوى الوطن العربي ككل تتصف بالإنخفاض . فهــي بالفعــل – دون المســتويات المتحققة في الدول النامية بالنسبة لأغلب المحاصيل . ويرجع ذلك – أساســاً إلى الإنخفاض في استخدام التقنيات الزراعية المتقدمة .

وقد طرأ بعض التحسن على متوسط غلة الهكتار لــبعض المحاصــيل الزراعية في بعض الدول العربية خلال السنوات الماضية ، نظراً للتوسع في استخدام تقنيات زراعية متطورة واستخدام التقاوي المحســنة ذات الإنتاجيــة المرتفعة ، وكذلك استخدام الأسمدة ، والمبيدات ومكافحة الحشرات والآفات ، وتطوير طرق الحصاد . ويلاحظ أن متوسط الإنتاجية في المحاصيل المروية تعتبر مرتفعة ومستقرة بالمقارنة مع المحاصيل المطرية التي تتسم بالتذبــذب والإنخفاض .

ومع ذلك ، لا يزال القطاع الزراعي عاجزاً عــن تحقيــق مســتويات مقبولة من الإنتاج الزراعي تلبي الحاجات الأساسية من الغذاء فــي الــوطن العربي ، ويأتي في مقدمة أسباب ذلك محدودة الموارد الزراعيــة الأساســية وبصفة خاصة الموارد المائية ، وتعرضها للاستنزاف وخاصة غير المتجــدد منها ، وعدم الدراية بإقتصادات الري ، وإهمال الموارد الطبيعية الزراعيــة ، وزيادة الملوحة في الأراضي المروية ، وتذبذب سقوط الأمطار ، مما يزيــد

من تقلبات معدلات الإنتاج الزراعي ، كذلك ضعف البنية الأساسية الزراعية ومرافق الخدمات الأساسية ، وإنخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية في الريف ، مما إنعكس سلباً على أحوال الريف وأدى إلى إنخفاض الكفاءة الزراعية للعامل الزراعي .

ومن جانب آخر ، أدى تفتت الحيازات الزراعية إلى إعاقة استخدام أساليب ووسائل النقابة الحديثة في الزراعة . كذلك فإن ضعف القاعدة الفنية ، وعدم كفاية المخصصات الاستثمارية العامة والخاصة الموجهة للزراعة ، وغياب التنسيق والتكامل العربي الإقليمي والقومي في مجالات التكامل بين الموارد والاستغلال الأمثل لها ، وضعف الخدمات والمرافق الزراعية البحثية والإرشادية والتسويقية والتمويلية وبصفة خاصة تنظيم قواعد المعلومات والنباتات للزراعة العربية ، أثر سلبياً على تطور القطاع الزراعي في الدول العربية.

وإذا انتقلنا من الإجمالي العام للناتج الزراعي العربي إلى مكوناته من السلع المختلفة ، فإن إنتاج الوطن العربي من الحبوب بلغ نحو ٧ر٣٨ مليون طن وهو يوازي نحو ٤ر٦٤% من إجمالي الطلب العربي على الحبوب بما حدد مستوى الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي بهذه النسبة .

وقد بلغت إنتاجية الهكتار من الحبوب في الوطن العربي نحو ٤ر١ طن في العام نفسه مقارنة بنحو ٧ر٢ طن للهكتار في المتوسط العالمي . ورغم أن

دولة مثل مصر تحقق مستوى مستقراً أو يتزايد بإضطراد من إنتاجية الحبوب بلغ نحو ١ر٦ طن للهكتار عام ١٩٩٥ بما يضعها ضمن أعلـــى مســتويات الإنتاجية المتحققة في العالم إلا أن الدول الزراعية العربية الرئيسية تحقق في مجملها مستويات متدنية ومتذبذبة بحدة بالنسبة لإنتاجية الحبوب ، حيث تمثل متوسط غلة الهكتار الواحد من الحبوب في الوطن العربي بالمقارنة مع الدول النامية التي يزرع فيها محصول الحبوب بالاعتماد على مياه الأمطار حـــوالي نصف متوسط غلة الهكتار ، وفي القمح حوالي ثلثي متوسط غلة الهكتار .

وفيما يتعلق بالإنتاج العربي من الجذور والدرنيات فإنه بلغ نحو ٤ر٧ مليون طن أنتجت مصر نحو ٤ر٣٧% منــه ، وأنتجــت ومعهــا الجزائـــر والمغرب والعراق وسوريا نحو ٧٨% منه ، وهناك درجـــة عاليـــة تقـــارب الاكتفاء الذاتي الكامل من الدرنات والجذور على المستوى العربي .

وبالنسبة لإنتاجية الأراضي الزراعية من الدرنات والجذور في الـــدول العربية فإنها سجلت نحو ٧ر١٥ طن للهكتار في عام ١٩٩٥ ، وهو أعلى من متوسط الإنتاجية المسجل عالمياً ، والذي بلغ نحو ٤ر١٢ طن للهكتار في العام نفسه بسبب إنخفاض الإنتاجية الأفريقية إلى نحو ١ر٨ طن للهكتار ، لكـــن إذ قارنا مستوى إنتاجية الأرض العربية من الدرنات والجذور بمستوى إنتاجيـــة الدول المتقدمة زراعياً فإن الهوة تبدو كبيرة ، حيث بلغت إنتاجية الهكتار من الدرنات والجذور في هولندا وبلجيكا والدانمرك والولايات المتحـــدة وفرنســـا وألمانيا ، على الترتيب نحو ٤ر٤١ ، ٣٧ ، ١ر٣٥ ، ٧ر٣٣ ، ٣٠ طن فـــي

عام ١٩٩٥م ، وهي مستويات من الإنتاجية مرتفعة للغاية بالمقارنة بمستويات إنتاجية الأراضي الزراعية العربية في العام ذاته . وحتى أعلى مستويات لإنتاجية الأراضي من الدرنات والجذور بين الدول العربية الزراعية الرئيسية المسجلة في مصر ، والبالغة ٦ر٢١ طن للهكتار في عام ١٩٩٥تعتبر منخفضة للغاية بالمقارنة بالمستويات المسجلة في الدول الأكثر تقدماً في مجال الزراعة ، والتي أوردناها آنفاً .

وبالنسبة للمحاصيل السكرية (قصب السكر والشوندر السكري) فإن الإنتاج العربي من السكر منها بلغ نحو ٢٢ر٢ مليون طن عام ١٩٩٥ ، محققاً نسبة محدودة من الإكتفاء الذاتي بلغت نحو ٢ر٤٢% وتبلغ إنتاجية الهكتار من قصب السكر نحو ٣ر٨٩ طن للهكتار في مجموعة الدول العربية عام ١٩٩٥ ، وتصل إلى حدها الأدنى في لبنان (٢٢ طناً للهكتار) وإلى حدها الأقصى في مصر (١ر١١١ طناً للهكتار) علماً بأن متوسط إنتاجية الهكتار من قصب السكر في العالم بأسره قد بلغ نحو ٧ر٦٢ أطنان في عام ١٩٩٥م .

أما إنتاجية الهكتار من الشوندر السكري في الوطن العربي فإنها بلغت نحو ٤ر٤٦ أطنان في عام ١٩٩٥ ، وهي أعلى كثيراً من متوسط الإنتاجية على الصعيد العالمي ، والذي بلغ نحو ٣٤ طناً للهكتار في نفس العام وقد بلغ الإنتاج العربي من الشوندر السكري نحو ٥ر٥ مليون طن عام ١٩٩٥م .

وبالنسبة للبقوليات بلغ الإنتاج العربي منها نحو ٣ر١٢ مليون طن عام ١٩٩٥ أنتجت مصر وحدها قرابة ثلث هذا الإنتاج ، وأنتجت مصر وسـوريا والمغرب والسودان نحو ٧٧% منه . وقد بلغت إنتاجية الهكتار من البقوليات في الوطن العربي نحو ١ر١ طناً في عام ١٩٩٥م .

علماً بأن متوسط إنتاجية الهكتار على المستوى العالمي بلغ نحـو ٨ر أطنان في العام نفسه ، وفقاً لبيانات الفاو – كتاب الإنتاج السنوي – ١٩٩٥ – وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من البقوليات نحو ٣ر٧٢% في عـام ١٩٩٥ وهو نفس المستوى من الاكتفاء الذاتي من البقوليات المتحققة خـلال التسعينات بصفة عامة .

أما بالنسبة للخضروات فإن الدول العربية في مجموعات مكتفية ذاتيـاً منها أنتجت نحو ٩٨% من احتياجاتها خلال الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٥ ، وقد بلغت إنتاجية الهكتار من الخضروات نحو ٨ر١٦ طناً عام ١٩٩٥م ، وتصل الإنتاجية على ذروتها في الإمارات (٨ر٤٨ طناً للهكتار) وفي مصر (٦ر٢٥ طناً للهكتار) وتصل إلى حدها الأدنى في موريتانيا ٣ أطنان للهكتار ، وتونس (٥ر٥ أطنان للهكتار في عام ١٩٩٥م) .

أما الفاكهة فإن الدول العربية مكتفية ذاتياً منها تقريباً ، حيث أنتجـت نحو ٢ر٩٩% من احتياجاتها عام ١٩٩٥م ، وقد بلغ حجم الإنتاج العربي من الفواكه نحو ٨ر١٩ مليون طن عام ١٩٩٥ .

وفيما يتعلق بمحاصيل الألياف ، بلغ الإنتاج العربي ٦٤ر١ مليون طن عام ١٩٩٥ . بلغت إنتاجية الهكتار نحو ٢ طن ، وسجلت أعلـــى مســتويات الإنتاجية في سوريا (٦ر٢ طن للهكتار) ومصر (٤ر٢ طن للهكتار) أما البذور الزيتية فإن الإنتاج العربي منها بلغ نحو ٧ر٢ مليون طن عام ١٩٩٥ ، أنــتج السودان نحو ٨ر٤٧ منه ، وأنتجت مصر وسوريا والسودان حوالي ٥ر٩١% من الإنتاج العربي من البذور الزيتية عام ١٩٩٥م .

المبحث الرابع : الأبعاد الأساسية للأمن الغذائي العربي

مقدمة :

بدون شك أن مشكلة الغذاء في العالم العربي تعتبر جزء من مشكلة الغذاء العالمية و التي تعاني منها معظم الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة.و تتمثل هذه المشكلة في وجود فجوة غذائية و انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية . و مع تزايد حدة مشكلة الغذاء في العالم العربي عاما بعد آخر ، كانت الحاجة الى توفير الأمن الغذائي و تأمين الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية مطلبا أساسيا في سياسات الحكومات العربية .

حيث شهدت فترة السبعينيات و الثمانينيات اتساعا كبيرا في الفجوة الغذائية و زادت هذه الفجوة مع مطلع التسعينيات و امتدت وطأتها حتى الوقت الحالي ، حيث تزداد هذه الفجوة بصورة واضحة و بخاصة في الحبوب و أهمها القمح و الزيوت النباتية و الألبان وهي المنتجات الأساسية في الغذاء لشعوب المنطقة العربية . و قد ترتب على ذلك زيادة درجة اعتماد الدول العربية على الخارج في توفير الغذاء حيث بلغ حجم استيرادها الغذائي حوالي ٢٢ بليون دولار عام ١٩٩٧.

أولا : تعريف ومفهوم الأمن الغذائي

مع تزايد الاتجاهات المنادية بإحداث إصلاحات جوهرية في القطاعات الزراعية ، بالإضافة الى ما شهدته الساحة الدولية من أحداث و متغيرات تمثلت في ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية و الدولية ، فقد تبنت العديد من المنظمات الدولية و كذلك الخبراء و الباحثين مفاهيم مختلفة للأمن الغذائي من أهمها : -

أ- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي .

تبنت المنظمة العربية مفهوما واضحا للأمن الغذائي يتمثل في أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية ، و أن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية و أن يتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنين معا بحيث يتوافر لها ما تحتاج من العملة الأجنبية لاستيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر فيها الميزة النسبية لإنتاجها محليا ، و أن توفر لكل المواطنين فيها الغذاء بالكم و النوعية المطلوبة ، كما تحقق في نفس الوقت مخزون من الغذاء يكفيها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل في الحالات الاستثنائية مثل الظروف غير الطبيعية و التوتر السياسي و العسكري.

و من الملاحظ أن هذا المفهوم يضع من الشروط القاسية متطلبات في غاية الصعوبة لتحقيق الأمن الغذائي العربي و بخاصة شروط الميزة النسبية و المنافسة مع المنتجات الأجنبية . وهو الأمر الذي لا يمكن

تبريره من الناحية العملية على العكس من الناحية النظرية .و دليل ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوربية قد تجاهلت مبدأ الميزة النسبية مع بداية سعيها لتطوير إنتاجها الزراعي و تنويعه و تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية و ذلك من خلال إتباعها سياسات زراعية معتمدة على الدعم المالي الكبير الممنوح للمزارعين و استخدام التكنولوجيا الحديثة و الحماية الجمركية ، وهو الأمر الذي أدى في النهاية الى نمو الإنتاج الزراعي لبعض المنتجات بصورة لا تتناسب مع الميزة النسبية لهذه الدول .

ب - تعريف منظمة الأغذية و الزراعة (الفاو)

حددت منظمة الأغذية و الزراعة مفهوما محددا للأمن الغذائي وهو يعني " مقدرة البلد أو البلدان على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية السكان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية الأساسية لنمو الإنسان و بقائه في صحة جيدة و أنه لابد من توافر مخزون من المواد الغذائية يمكن اللجوء اليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج الغذاء أو في حالة تعذر حصول البلد على المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج ".

ج - تعريف البنك الدولي :

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم و صحتهم ، و يتحقق الأمن الغذائي لقطر ما ، عندما يصبح هذا القطر بنظمه

التسويقية و التجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات_ حتى في أوقات الأزمات _ و حتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي و ظروف السوق الدولية .و يستند التعريف على أربعة أسس هي:

١- الأساس الفيزيقي : و الذي يرتبط بحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي لقيامهم بأنشطتهم الحياتية اليومية ، و بما يحافظ على صحتهم .

٢- أساس الشمول : و الذي يرتبط بتطبيق الأساس السابق على كافة المواطنين في المجتمع بغض النظر على قدراتهم المالية أو الشرائية .

٣- الأساس الزمني : و الذي يرتبط بتطبيق الأساس الفيزيقي في كافة الأوقات خاصة أوقات الأزمات التي تتضمن كافة الأزمات بما فيها تردي الإنتاج المحلي أو اختلال أوضاع الأسواق الدولية في تجارة السلع الغذائية .

٤- مصدر الحصول على الغذاء:-و في هذا الشأن لم يشترط هذا التعريف مصدرا محليا او دوليا للغذاء ، و إنما اشترط قدرة النظم التسويقية المحلية ، و نظم التجارة الخارجية على القيام بتوفير الغذاء ، خاصة نظم التسويق المحلية لارتباط ذلك بتوفير الغذاء لبعض المناطق النائية .

د - **بالإضافة للتعريفات السابقة:** هناك تعريف أخر لـــ Solon وهو يرى أن الأمن الغذائي " توفير الغذاء على نحو مؤمن و مطرد لكل فئات المجتمع و أفراده بالكميات و النوعية التي تغطي الحاجة الى التغذية " و في ضوء هذا التعريف يرى Solon أن النسق الغذائي الذي يوفر هذا الأمن الغذائي يجب أن تتوفر فيه الخصائص التالية :-

١- القدرة على الإنتاج و التخزين و الاستيراد بما يكفي لإشباع حاجات كل فئات المجتمع.

٢- تحقيق الحد الأقصى من الاعتماد على النفس للتدني بآثار تقلبات السوق العالمية و الضغوط السياسية الخارجية.

٣- تأمين الغذاء المطلوب عبر التقلبات الموسمية أو المتعلقة بالدورات الاقتصادية .

٤- مراعاة عدم الإضرار بالبيئة أو سوء استخدام الموارد الطبيعية كضمان لاستمرارية الأمن الغذائي .

٥- العدالة في التوزيع من خلال توفير الحد الأدنى اللازم للتغذية بشكل منتظم لكل فئات المجتمع.

في حين يشير البعض الى أن توفير الأمن الغذائي يتمثل في توفير مخزون استراتيجي من السلع الغذائية يفي بالاحتياجات لفترة زمنية معينة . أي قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لجميع أفراد المجتمع ، و ضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام

، وهو حجم الاستهلاك الضروري للمحافظة على التوازن المادي .إذ ان هناك حد أدنى و ضروري لا يمكن تجاوزه وهو ذلك الحد الذي يترتب على تجاوزه تدهور التركيب العضوي للإنسان.

ثانيا : الأبعاد المختلفة لمشكلة الغذاء في العالم العربي

تتأثر مشكلة الغذاء في العالم العربي بعدة اعتبارات اقتصادية و اجتماعية و بيئية و سياسية ، و تعتبر البيئة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في الدول العربية مسئولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي العربي في حالة الأخذ في الاعتبار هذه الأبعاد مجتمعة و بالتوازي و بدون التركيز على إحداها و إهمال البعض الأخر .

أولا : الأبعاد الاقتصادية

١- **الانخفاض في كميات الإنتاج** :بدون شك أن مستوى الإنتاج و كذلك مستوى الغذاء المتاح على مستوى العالم العربي يعتبر أقل نوعا و كما مما هو مطلوب للاستهلاك الأمثل ، حيث أن القمح لا يغطي أكثر من ٥٧% من الاحتياجات . كما أن الإنتاج في الوطن العربي يتميز بضآلة المساحة المستغلة فهي لا تزيد عن حوالي ١٦ % فقط من الأراضي الصالحة للزراعة . بالإضافة الى انه يعتمد على الزراعة المطرية بكل مشكلاتها المتمثلة في عدم انتظام الإنتاج و انخفاض الإنتاجية .و قد ترتب على هذين الاعتبارين انخفاض معامل التكثيف الزراعي. كما يعتبر

المتوسط السنوي لانتاج الأرض في المنطقة العربية أقل بكثير من المستوى العالمي ، و يظهر الانخفاض بشكل واضح في حالة القمح . هذا بجانب أن معدل الزيادة السنوية في إنتاج الحبوب لا يتناسب مع معدلات الزيادة السنوية للسكان . و قد أظهرت الدراسات التفصيلية للعالم العربي أن حوالي ربع أو ثلث السكان لا يحصلون على الغذاء الكافي .

٢- **مدى قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة الزيادة السكانية غذائيا** :يعتبر قطاع الزراعة المحور الأساسي في تأمين القاعدة الاقتصادية و الغذائية للشعوب ، كما أنه يمثل الركيزة الأساسية للاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي. و مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الآونة الأخيرة بشكل هائل و اتساع الفجوة بين معدلات الزيادة السكانية و معدلات التنمية الاقتصادية ، و زيادة الطلب على المنتجات الزراعية و الغذائية في ظل انخفاض المعروض منها و زيادة أسعارها ، واجه السكان صعوبة بالغة في تدبير احتياجاتهم من السلع الغذائية . والسؤال المطروح : الى أي مدى تستطيع الزراعة و الإنتاج الزراعي الوفاء باحتياجات السكان و ملاحقة الزيادة السكانية المتسارعة في العالم العربي باحتياجاتها المتنوعة من الغذاء ؟ . و للإجابة على هذا التساؤل لابد من توضيح عدة حقائق:

أ-يرجع نجاح الزراعة في ملاحقة الزيادة السكانية خلال الفترة السابقة الى تطوير البحوث الزراعية في مجال تحسين الأراضي و زيادة الإنتاجية

بالإضافة الى بحوث تهجين السلالات ذات الإنتاجية العالية من المحاصيل الزراعية .

ب-لم تكن الزيادة في الإنتاج الزراعي بدون مقابل و لكنها جاءت على حساب تلوث البيئة و الهواء و التلوث الكيميائي للأراضي الزراعية .

ج-تركيز غالبية بحوث تنمية الإنتاج الزراعي على المناطق و الأقاليم الرطبة في الوقت الذي كان يجب أن تركز فيه على الأقاليم الجافة أو شبه الجافة ، كما كان يجب على البحوث أن تراعي البعد البيئي و الاجتماعي في التنمية الزراعية و مشكلات التوسع الرأسي في الإنتاج الزراعي و المحافظة على الموارد كاستراتيجية عامة للتنمية الزراعية .

٣- **تزايد معدلات الاستهلاك :** لقد تزايد حجم الاستهلاك من السلع الغذائية لبعض الفئات بمعدلات كبيرة نتيجة الاستهلاك غير الرشيد ، حيث أدت بعض السياسات غير المخططة في العالم العربي الى ظهور فئة اجتماعية تتمتع بإمكانات مادية هائلة و قدرات عالية الشراء و استخدمت معظم إمكاناتها في الإسراف على الاستهلاك الغذائي بشكل كبير . و قد ترتب على ذلك انخفاض المعروض من السلع الأساسية للطبقات الفقيرة و محدودي الدخل . لذلك يجب العمل على العدالة في توزيع الأجور و الدخول حتى لا يقع العبء الأكبر على الفئات الفقيرة .و هذا يعني أن ظاهرة الإسراف في استهلاك السلع الغذائية لدى بعض الفئات ليست منعزلة عن غيرها من الظواهر الاقتصادية مثل سياسة توزيع الدخل و الأسعار و الأجور و النظام الضريبي و رسوم الإنتاج و الاستيراد و

نظام البطاقات التموينية و غيرها. و تكمن أساس المشكلة الغذائية في المنطقة العربية في أنها تستهلك أكثر مما تنتج . و قد تفاقمت الفجوة الغذائية في الدول العربية منذ عام ١٩٧٠ حيث كانت قيمتها حوالي ٨٠٠ مليون دولار ثم ارتفعت لتصل الى حوالي ١٢٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥.

وخلاصة ما سبق أن مشكلة الأمن الغذائي العربي ترتبط بعدة جوانب ذات علاقة وثيقة بالمشكلة وهي الفجوة الإنتاجية العربية ، الفجوة التكنولوجية ، الفجوة الغذائية ، المخزون الاستراتيجي ، و سياسات التنسيق العربي في مجال الإنتاج و الغذاء .

٤- **التحديث الإنتاجي :** إن تطوير الأصناف و السلالات من المحاصيل الزراعية و كذلك الثروة الحيوانية بانواعها المختلفة تمثل المدخل الرئيسي لتحقيق تنمية زراعية تحقق الحد الأدنى من الأمن الغذائي العربي. و الدول العربية تتمتع بإمكانات هائلة من الموارد الطبيعية و البشرية و لديها قاعدة غنية من التنوع الحيوي و الأصول الوراثية التي لا تتوافر لغيرها . لذا يجب البناء عليها و تطويرها ، بجانب الاهتمام بوسائل التقنية الحديثة المتعلقة بالأصناف و السلالات و تطوير وسائل و مستلزمات الإنتاج الزراعي بما يحقق الأهداف المرجوة بتكلفة اقتصادية ملائمة ، وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال تضافر الجهود العربية التكاملية . كما أن مستقبل الزراعة العربية مرتبط بإدخال نظم الري الحديثة و التركيز على زيادة الإنتاج و تحسين استخدام المخلات اللازمة

للإنتاج الزراعي . و على الرغم من أهمية الأسمدة بأنواعها المختلفة في تطوير كفاءة استخدام موارد الأرض و المياه ، إلا أن الأراضي الزراعية العربية ما تزال تعاني من نقص في التسميد . حيث تبلغ حصة الهكتار الواحد في الدول العربية من الأسمدة الآزوتية حوالي ٢٧ كجم مقابل حوالي ٥٥ كجم في أمريكا الشمالية و حوالي ٩٣ كجم في أوروبا. و تأتي مصر في مقدمة الدول العربية المستهلكة للأسمدة حيث تسود فيها الزراعة المروية ، و يبلغ استخدامها نحو ٣٤,٨ % من استهلاك الدول العربية للأسمدة ، تليها في ذلك السعودية بحوالي ١٥,٨ % ، ثم سوريا ١٣% ، و المغرب ١٠,١% ، و العراق ٩,٨ %.

٥- **الأسعار و درجة استقرارها:** يتأثر الأمن الغذائي العربي بدرجة تقلب الأسعار العالمية للقمح ، حيث يستورد العالم العربي منه كميات كبيرة سنويا . و كلما زادت الأسعار أدى ذلك الى ارتفاع قيمة فاتورة الواردات الصافية من القمح . كما أن عدم الاستقرار في الأسعار العالمية يؤثر على عدم قدرة العالم العربي على تخطيط وارداته من القمح. أما بالنسبة لواردات العالم العربي من الذرة الشامية فتعتبر محدودة نسبيا بالمقارنة بواردات القمح . كما تؤثر درجة الاستقرار في أسعار تصدير الأرز بطريقة غير مباشرة على قدرة العالم العربي على تمويل استيراد احتياجاته من كل من محاصيل الحبوب الأخرى مثل القمح و الذرة الشامية .

٦- **الاستثمار الزراعي :** تشير العديد من الدراسات الى أن التركيز على تطوير قطاع الصناعة في العالم العربي قد أدى الى انخفاض الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة، و بالتالي ضآلة معدل نمو المساحات المنزرعة و الانتاج لمختلف الحاصلات الزراعية، وهو الأمر الذي ساعد على زيادة الفجوة الغذائية في العالم العربي . و يرجع وجود الفجوة الغذائية الى عدة عوامل من أهمها :

- عدم زيادة المساحة الزراعية للمحاصيل الغذائية .
- انخفاض الاستثمارات الثابتة الموجهة لقطاع الزراعة .
- اختلال التوازن بين الأسعار الزراعية و الأسعار العالمية .
- الخلل الواضح في هيكل توزيع الملكية و تفتيتها لمساحات صغيرة .

٧- **إعادة تخصيص الموارد :** يرى البعض أن هناك إمكانية لتحسين الأمن الغذائي العربي الإجمالي من خلال إعادة تخصيص الموارد بين السلع الغذائية (الحبوب) و السلع النقدية (القطن) . و كلما كانت درجة عدم الرغبة في تحمل المخاطرة كبيرة كلما كان هناك توسعا في إحلال محاصيل الغذاء محل المحاصيل النقدية على حساب انخفاض مساهمة الزراعة في جلب المتحصلات الأجنبية .

العلاقة بين الأمن المائي و الأمن الغذائي

يمثل الوطن العربي حوالي ١٠% من مساحة العالم و نحو ٥% من مجموع سكانه ، و يحظى بأقل من ٠,٥ % من موارد العالم المائية و المتجددة . و تستغل بعض الدول العربية مواردها المائية المتاحة بالكامل ، في حين تستغل

كل من الجزائر و سوريا و لبنان و عمان و المغرب و موريتانيا ما بين ١١% - ٥٣ % من مواردها المتاحة فقط نظرا لارتفاع تكاليف استغلالها . هذا بالإضافة الى ارتفاع نسبة الفاقد من المياه في شبكات النقل و التوزيع بالدول العربية ، حيث تتراوح ما بين ٤٠% - ٥٠ % من إجمالي المياه المنقولة ، و يقدرها البعض الأخر بحوالي ٦٠%. و تعاني معظم الدول العربية من العجز المائي ، حيث تشير التوقعات المستقبلية الى أن هذه الدول معظمها مرشحة لمزيد من التفاقم في أزمة المياه ، وهو الأمر الذي ينعكس بصورة واضحة على فرص تحقيق التنمية الزراعية المستدامة و الهادفة الى تحقيق الأمن الغذائي للعالم العربي. و تساهم الزراعة المروية بنسبة تبلغ ٤٠% من إنتاج العالم من الأغذية ، وهي بذلك تعتبر أكثر إنتاجية من الزراعة المطرية . لذلك فإنه من الضروري أن يكون مصدر الزيادة اللازمة للإنتاج لتلبية الطلب على الأغذية مستقبلا معتمدا بصفة أساسية على تكثيف الإنتاج الزراعي (التوسع الرأسي) و ليس على توسيع مساحات الزراعة (التوسع الأفقي) . و يرى بعض الباحثين أن حوالي ٨٠ % من الإنتاج الإضافي للأغذية سيأتي من الزراعة المروية في حالة استغلالها الاستغلال الأمثل. و تشير الدراسات الى أن متوسط نصيب الفرد سنويا في الدول العربية من الموارد المائية قد انخفض من ٣٨٠٠ متر مكعب عام ١٩٥٠ الى ٣١١٢ متر مكعب عام ١٩٩٥ ثم الى حوالي ١٣٥٩ متر مكعب عام ١٩٩٤ و قد انخفض الى ١٠٢٧ متر مكعب عام ١٩٩٦ . و يعتبر هذا المتوسط منخفض للغاية بالمقارنة بالمستوى العالمي السائد وهو ٧١٨٠ متر مكعب

سنويا للفرد. و تعتبر العلاقة بين الأمن الغذائي العربي و الزراعة المروية أحد قضايا سياسة استخدام الموارد المائية ، فالماء باعتباره مورد اقتصادي يخضع في نظام تخطيط استخدامه الى معيار تأثير السياسة المائية على الأمن الغذائي العربي .

ثانيا – الأبعاد الاجتماعية

١- التزايد المستمر في السكان :

لقد تزايد تعداد السكان في الدول العربية منذ عام ١٩٦٠ بمعدل ٢,٨ % سنويا ، و حسب بعض التقديرات فان هذا المعدل سينخفض الي ٢,٤ % في السنوات القادمة و في عام ١٩٩٦ قدر سكان الوطن العربي بحوالي ٢٥٧,٥ مليون نسمة ، و قد ارتفع هذا العدد الي ٢٨٦,١ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، أي بمعدل نمو قدرة ٢,٦ % سنويا ، و بموجب هذه المعدلات فان سكان المنطقة العربية سيتضاعف بحلول ٢٠٢٣ بمعدل ٢,٥ % سنويا ويعتبر من اعلي المعدلات في العالم .

و جدير بالذكر ان هذه الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي الي ظروف اكثر صعوبة، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة علي عاتق الدول في تضييق الفجوة الغذائية. وهذا النمو السريع للسكان في المنطقة العربية يمكن اعتباره سببا و نتيجة للفقر في ان واحد، إذ ان نمو السكان السريع غالبا ما يؤدي الي زيادة الفقر ، عن طريق رفع معدلات الإعالة في الوقت الذي يبقي فيه إنتاج ودخل الفرد بدون تحسين ملموس .كما ان معدلات النمو المرتفعة ترهق

ميزانية الخدمات (التعليمية و الصحية و السكان) و قدرتها علي مقابلة زيادة الطلب عليها . هذا بالإضافة الي إرهاق قدرة أسواق العمل علي استيعاب هذه الزيادة السكانية ، مما يؤدي الي خفض الأجور . و في ضوء الزيادة المتسارعة للسكان ، زاد الضغط علي المواد الغذائية ، و بصفة خاصة الحبوب التي تعتبر الغذاء الأساسي للشعوب العربية .

و من هنا تتضح الكيفية التي يساهم فيها النمو السكاني السريع في المنطقة العربية في انتشار الفقر و انعدام الأمن الغذائي . كما تعاني بعض الدول العربية (الصومال- السودان- العراق) من سوء التغذية ،في حين يعتبر الوضع الغذائي في البعض الآخر منها (اليمن - موريتانيا - المغرب) غير مرضي .بينما يعتبر اقل وطأة في كل من مصر و الجزائر . و قد ترجع الأسباب الي الفقر و الإهمال و التقصير، و في بعض الدول (السودان - الصومال) بسبب الصراعات الأهلية و الاضطرابات المستمرة . و في البعض الآخر (العراق – ليبيا) بسبب الحصار الاقتصادي المفروض لدواعي سياسية في اطار الصراعات السياسية الإقليمية و الدولية.

٢- مستوى الدخل :

تشير الإحصاءات المتعلقة بالدخل و الفقر في الدول العربية الي ان هناك حوالي ٧٣ مليون نسمة (حوالي ٢٥% من سكان الوطن العربي) يعيشون دون مستوي خط الفقر و معظمهم يعاني من نقص في الأغذية. و ترجع الأسباب الرئيسية للفقر في الدول العربية الي:

- النمو السكاني المتزايد و التدهور البيئي للمورد

- أعباء الحروب و الصراعات الأهلية
- انخفاض الأصول الإنتاجية و السلع و الخدمات العامة و ضعف وسائل التحكم فيها
- فشل استراتيجيات التنمية و إصلاحات اقتصاد السوق .

و هذه العوامل لها تأثيرا هاما علي خريطة الفقر في الدول العربية و هو الأمر الذي يجعل من الفقر سبب و نتيجة لهذه العوامل في نفس الوقت . و غالبا ما تنشأ ظواهر الفقر و انعدام الأمن الغذائي و التأثيرات البيئية بشكل متلازم حيث تتسم بكونها حلقة ذاتية الدعم و التأثير. و مما لا شك فيه ان مستوي الدخل ينعكس علي أسلوب التعامل مع الأراضي الزراعية من ناحية حيازة هذه الأراضي ، وهو الأمر الذي يؤثر بالتبعية علي الأمن الغذائي العربي.

٣- عدم احتواء الغذاء علي العناصر الضرورية:

لا تقتصر مشكلة الغذاء في العالم علي عدم كفاية الإنتاج للاستهلاك المطلوب و إنما تمتد المشكلة الي عدم احتواء الغذاء علي العناصر المطلوبة حتي لو توافرت الكمية المطلوبة. و تشتمل مكونات الغذاء الأمثل علي ما يلي:

١- عناصر ضرورية للطاقة (بروتينات – دهنيات- نشويات)

٢- أساسيات ضرورية للأجهزة ليست للطاقة (فيتامينات- أملاح)

٣- أساسيات بتحقيق التوازن في مكونات الغذاء.

و يشير البعض الي ان كمية البروتين التي يحصل عليها المواطن العربي تقترب من الاحتياجات الصحية ، و لكن علي الرغم من ان نصيب الفرد

يقترب من الاحتياجات الصحية بالنسبة للبروتين الكلي. إلا انه لازال ضئيلا بالنسبة للبروتين الحيواني . و بالتالي انخفاض نصيب الفرد من بعض الأملاح المعدنية و الفيتامينات الكيميائية .و من هذا المنطلق فان الغذاء العربي يعاني من عدم اتزان في الناحية الصحية نتيجة الاعتماد الكبير علي استهلاك الحبوب و عدم التحسن في استهلاك الأغذية الحيوانية. هذا بالإضافة الي ان مؤشر نصيب الفرد من السعرات الحرارية يعتبر أحد المعايير الأساسية لبيان الحالة الغذائية في الدول العربية بالمقارنة بالدول المتقدمة و النامية . حيث يزيد متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الدول العربية عن متوسط نصيب الفرد في الدول ا النامية و الذي يبلغ حوالي ٢٨٢٠ سعرة/ اليوم، كما يساوي أو يقارب من نصيب الفرد في الدول المتقدمة و الذي يبلغ حوالي ٣٣٧٦ سعرة/ اليوم . وقد بلغ في مصر ٣٣٣٦ سعرة/اليوم ، و في تونس ٣٣٣٣ سعرة/ اليوم ، و في سوريا ٣١٧٥ سعرة/اليوم . و علي الرغم من ان نصيب الفرد العربي اليومي من الاحتياجات الضرورية كافي علي المستوي الإجمالي ، الا انه لا يزال دون تغطية الحاجات الأساسية في بعض الدول العربية . حيث تواجه المجموعات الفقيرة صعوبة بالغة في الوفاء بالحاجات الغذائية بسبب الزيادة المطردة في أسعار المواد الغذائية نتيجة انخفاض معدلات الانتاج الغذائي للفرد في غالبية الدول العربية ووجود الفجوة الغذائية و تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من اهم المنتجات الزراعية

ثالثا: الأبعاد السياسية الدولية و الإقليمية لمشكلة الغذاء

أ- الأبعاد السياسية و الاتفاقات الدولية لمشكلة الغذاء

ان تامين الغذاء لدولة ما او لعدد من الدول ضمن مجموعة سياسية معينة لا يعتمد فقط علي المقومات الطبيعية ، من مناخ و تربة و عمالة و غيره . و لكن يعتمد علي ايضا علي القوة و الوزن السياسي للأمم. و يحتاج أيضا للنفوذ السياسي و التأثير . فالنفوذ السياسي و القوة ينبغي ان تصحب النظم الإنتاجية .

و قد كشفت الدراسات ان هناك العديد من المناطق التي عانت من المجاعة و الجفاف في أفريقيا في أعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧ ، في الوقت الذي كانت هناك كميات هائلة و متاحة من المواد الغذائية علي المستوي العالمي و لم تستغل لإنقاذ هذه المناطق .

كما يشير البعض الي ان الصناعة الأوربية الحديثة ، كان يستحيل ان تنتج ، و تنهض علي النحو الذي وصلت اليه بدون نجاح الإنتاج الزراعي في المقام الأول ، ومن هنا تم استخدام صفقات القمح في الضغط السياسي الدولي ،فالولايات المتحدة بصفتها المورد الرئيسي لسوق الحبوب العالمية ، و العكس تماما بالنسبة للدول التي تعتمد علي الحبوب في الغذاء أمرا يجعل التجارة الدولية للحبوب أداة هامة في التأثير و الضغط السياسي.حيث قامت الولايات المتحدة بتأخير شحن كميات من القمح الي بنجلادش في عام ١٩٧٤ بسبب بيع الأخيرة لمنتجاتها من الحبوب لكوبا .

كما ان تجارة القمح بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي (سابقا) تأثرت بالعلاقات السياسية ، فقد تعرضت للانفراج و التأزم عدة مرات ففي أوائل السبعينات (١٩٧٢) حدث انفراج في مبيعات القمح للاتحاد السوفيتي ، بناء علي سياسة الوفاق التي انتهجتها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي لإنهاء مشكلة فيتنام . ومع حدوث بعض الأزمات ، تعطل شحن القمح الأمريكي للاتحاد السوفيتي (سابقا) في أعوام ١٩٧٥ ،١٩٨٠ و هو الأمر الذي ادي الي مشكلات اقتصادية للاتحاد السوفيتي (سابقا).

هذا بالإضافة الي ما تلجا إلية الولايات المتحدة الأمريكية حاليا من رفضها تقديم المنحة الإضافية لمصر و ربط هذه المنحة بقضايا داخلية ، الأمر الذي يعني محاولات التدخل في الشئون الداخلية للبلاد. بجانب ذلك تعرض بعض الدول العربية لضغوط سياسية من قبل الدول الكبرى أدت الي فرض حصار اقتصادي علي هذه الدول (ليبيا – العراق – السودان) ، الأمر الذي ترتب علية نقص في الغذاء و معاناة اقتصادية كبيرة كما ان الارتباطات و الاتفاقات الدولية تؤثر بوضوح علي الأمن الغذائي ،حيث ان الاعتماد علي الموارد الذاتية في تنمية القطاع الزراعي هو المصدر الأساسي للنمو و توفير الأمن الغذائي.

و من هنا نجد تناقضا واضحا بين أهداف تحقيق الأمن الغذائي و بين أهداف و بنود اتفاقية الجات في مجال الزراعة، فالاتفاقية (الجات) سوف تؤثر علي المنتجات الزراعية التي لا تتمتع بمزايا نسبية واضحة ، فالمنتجات الهامشية قد تتأثر بوضوح . كما ان مشكلة الأمن الغذائي ترتبط بتحرير القطاع

الزراعي الذي يختلف تماما عن مفهوم التحرير الاقتصادي . حيث ان تطبيق التحرير الاقتصادي علي كل القطاعات بنمطية واحدة يختلف عنه في القطاع الزراعي، وذلك لمراعاة وجود و استمرار الدعم السلعي و السعري للسلع ذات المزايا النسبية

ب- الأبعاد السياسية الإقليمية لمشكلة الغذاء:

يختلف شكل الحكم من دولة الي أخرى ، و بالتالي تختلف درجة تدخلها و توجيهها للإنتاج حسب النظام الاقتصادي السائد ، و قد لخص cohen الأحوال التي تتدخل فيها الحكومة في الإنتاج في النواحي الآتية:

١- قد يكون تدخل الحكومة بغرض إيجاد توازن بين نواحي الإنتاج المختلفة الزراعي و الصناعي مثلا ، او التحكم في الأسعار لتلافي الهبوط فيها ،

٢- قد تتدخل الحكومة لرسم سياسة زراعية خاصة

٣- قد يأتي تدخل الحكومة في الإنتاج الزراعي او غيره لتحديد الملكية أو حجم الاستثمار او تنظيم حيازة الأرض ، و بذلك تتلافى ما يصاحبها من مشاكل تؤثر تأثير واضحا علي الإنتاج و مظاهر الحياة الاجتماعية و الاقتصادية بشكل عام . و ينعكس هذا بشكل او بآخر علي الامن الغذائي.بجانب ذلك فان للمتغيرات السياسية الإقليمية تأثيرا واضحا علي الأمن الغذائي العربي و بخاصة قضية الصراع العربي الإسرائيلي وما تنذر به من عواقب وخيمة سواء فيما يتعلق بالأمن المائي او الغذائي العربي.

رابعا: الأبعاد البيئية لمشكلة الغذاء

شهدت البيئة الزراعية العربية تدهورا حادا ، و ذلك نظرا لغياب البعد البيئي عن السياسات الزراعية القطرية العربية و يرصد أحد تقارير المنظمة العربية للزراعة ما أدت الية التجارب التنموية الزراعية العربية من خسائر بيئية مباشرة أثرت علي القدرات الإنتاجية للزراعة العربية علي النحو التالي :

- ظهور مشكلة الملوحة في المناطق قليلة الأمطار، فهي ٦,٦% من في سوريا ،٧% في العراق
- تعرض التربة للتعرية و التدهور ، حيث اصبح ٧٠,٩% من المساحة الإجمالية في العراق متصحرة او متعرضة للتصحر ،و يهدد التصحر ٦٠% من المساحة الإجمالية في سوريا ،٩٢,٨ % في اليمن ،١٥,٧ % في السودان . و لمحاولة مواجهة كل هذه التأثيرات البيئية و تحقيق الامن الغذائي لابد من الآتي
- إدخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية للمشروعات الزراعية.
- إدخال ضوابط للمحافظة علي التنوع البيئي في البيئة الزراعية و المحافظة علي الأصناف و السلالات النادرة .
- تحقيق نصيب عادل من الاستثمارات للزراعة و الريف ،
- تخطيط معدلات التوسع الأفقي و التكثيف الزراعي بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد و بالذات المائية

- تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي
- تنظيم مسالة الملكية العامة للموارد الطبيعة مثل المراعي

و خلاصة ما سبق ان الأمن الغذائي العربي يرتكز علي ثلاثة محاور أساسية هي :

١- كفاية المعروض من السلع الغذائية و ما يرتبط بها من خدمات على المستوى القومي بحيث يفي المعروض من هذه السلع بالاحتياجات الأساسية للتغذية .
٢- ثبات المعروض و تجنب التقلبات الحادة و التذبذب في الكميات المعروضة من السلع الغذائية و أسعارها.
٣- إتاحة الكميات المعروضة من السلع الغذائية لجميع فئات المجتمع بالأسعار التي تناسب الدخول لكل فئة .

و لكي يمكن تحقيق هذه المحاور فلابد من العمل على تطوير مصادر التوريد و إحداث تغيرات هيكلية في نظام التسويق و التوزيع و ترشيد أنماط الاستهلاك على المستوى القومي و ذلك من خلال استخدام الوسائل المختلفة لتوعية الجماهير بخطورة هذه القضية .

خامسا : أزمات الغذاء في العالم العربي

لقد برزت أزمة الغذاء كمتغير أساسي في السياسات العربية عقب ظاهرة شغب الغذاء التي شهدتها بعض الدول العربية في فترات مختلفة كنتيجة للمردود الاقتصادي للاتفاقيات التي عقدتها الحكومات العربية مع صندوق النقد

الدولي . حيث كان من نتائجها زعزعة الاستقرار السياسي في بعض هذه الدول مثل السودان و الجزائر والأردن نتيجة الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع الغذائية . و على الرغم من أن أحداث شغب الغذاء في المنطقة العربية قد ساد في ظروف لم تشهدها المنطقة من قبل ، إلا أنها تعتبر ظاهرة جديدة بالمقارنة بالدول الأفريقية التي تعاني من مجاعات مستمرة و لم تشهد مثل هذه الظاهرة. فالمنطقة العربية لم تعرف المبيعات ، نظرا لأن نقص الغذاء من الممكن تعويضه في معظم الحالات باستيراده من الخارج . حيث تستورد دول المنطقة العربية حوالي ٥٠% من احتياجاتها الاستهلاكية للغذاء ، و بذلك فهي تعتبر أكبر مستورد للغذاء في العالم .

بجانب ما سبق فإن أسباب هذه الظاهرة تكمن في ظهور إختلالات سوقية في المعروض من السلع الغذائية في بعض الدول العربية نتيجة غياب الضوابط التي كان ينبغي أن تصاحب سياسة التحرر الاقتصادي . وهو الأمر الذي أدي الى اتجاهات تضخمية في بعض هذه البلاد نتيجة ارتفاع أسعر السلع الغذائية بها . و قد تمثلت هذه الاختلالات في العزوف عن سياسة التركيب المحصولي بعد إطلاق حرية الزراعة كجزء هام من سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية . هذا بالإضافة الى ترك الحرية للمصدريين من المنتجات الزراعية دون ضوابط أو حدود معينة ، وهو الأمر الذي ترتب عليه التحول في سياسة المصدريين الى الاعتماد على عقود الزراعة و تخصيص مساحات شاسعة من الأراضي لزراعة محاصيل معينة للتصدير ، و بذلك انخفض المعروض من هذه المنتجات في الأسواق المحلية . وحتى يمكن تجنب حدوث

مثل هذه الأزمات الغذائية في العالم العربي فلابد من المواءمة بين الأهداف و الموارد المتاحة لهذه الدول . فقد كانت القرارات المتعلقة بتخفيض الدعم أو إلغاؤه بالنسبة لبعض السلع الغذائية في مصر عام ١٩٧٧ وليدة الأزمة العارمة التي اجتاحت البلاد في هذه الفترة ، و كذلك الحال بالنسبة لأزمات الغذاء في الدول العربية الأخرى حيث كان لها أثار بالغة في التعجيل بتوفير الأمن الغذائي .

سادسا : حلول مشكلة الغذاء في العالم العربي

أشارت بعض التقديرات النظرية الى أنه من الممكن زيادة أو مضاعفة الإنتاج الحالي من الغذاء الى ما يقرب من ٢٥ ضعفا و ذلك من خلال رفع الإنتاج الحالي الى القدر الممكن على أساس الإمكانيات الحالية من الأرض بتحسين السلالات النباتية و انتقاء البذور و تحسين وسائل الزراعة من خلال التوسع الرأسي و الأفقي.

أ- **التوسع الرأسي و زيادة الإنتاج :** و يقصد به زيادة غلة المساحة بمعنى زيادة الإنتاج من نفس المساحة التي تستغل في الوقت الحالي عن طريق تطوير أساليب الإنتاج الحالية ، و إدخال الأساليب الحديثة التي تزيد من كفاءة الإنتاجية الحالية للأرض . و تشير بعض التقديرات في مجال التوسع الرأسي الى أنه من الممكن زيادة الإنتاج الحالي من الحبوب بمقدار ٢٠% و من الدرنات بحوالي ٥٤ % و من الخضر و الفاكهة بنسبة ٢٠% .

ب -**التوسع الأفقي و زيادة الإنتاج :** و يقصد به زيادة المساحة التي من الممكن أن تستغل ، فإذا كانت المساحة التي تستغل فعلا ١٠% من مساحة العالم العربي فإنه من الممكن زيادة هذه المساحة الى حوالـــي ١٥ % . و جدير بالذكر أن المساحة المزروعة و المروية يمكن أن تزداد من حوالي ١٢ مليون هكتار حاليا الى نحو ٢٧ مليون هكتار عن طريق استخدام الموارد المائية المتاحة و ترشيد استخدامها . كما يمكن أن تزداد المساحة المزروعة الكلية (المروية و المطرية) من ٦٠ مليون هكتار تقريبا حاليا الى حوالي ١٠٠ مليون هكتار و ذلك خلال تحويل مناطق الرعي الطبيعي في الأراضي العربية و بخاصة السودان و العراق الى الزراعة المطرية.و لزيادة التوسع الأفقي في الزراعة فإن ذلك يرتبط بالأمن المائي العربي في ضوء القيام بالأنشطة التالية

- تنمية موارد المياه السطحية الجوفية و حمايتها من التلوث و الحفاظ على البيئة المائية من التدهور .
- التوسع في استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة و رفع كفاءة استخدام مياه الري و تقليل الفاقد منها .
- الحرص على الحقوق المكتسبة في مياه الأنهار المشتركة مع دول المنبع و الجوار و تعبئة الجهود العربية للدفاع عن قضايا المياه في المحافل الإقليمية و الدولية .
- التأكيد على الربط بين الأمن المائي و الأمن الغذائي باعتبارهما الوسيلة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة .

ج-**استحداث وسائل زراعية جديدة :** من الوسائل الأخرى التي كانت موضع دراسات مستفيضة لحل مشكلة الغذاء هو ما يعرف بالسياسة الزراعية . وهي تعتمد على أن التربة ليست ضرورية بالنسبة للنبات ، بل على العكس قد تكون عاملا معرقلا للنمو النباتي لأن العناصر الغذائية يمكن أن تنتشر في السائل أسرع من انتشارها في التربة . لذلك يصبح من الممكن زراعة نباتات مائية تستطيع أن تنمو بسرعة تزيد كثيرا على سرعة نمو نظائرها التي تزرع في التربة . و لكن هذه الطريقة تحتاج الى تكاليف عالية و إعادة هيكلة في النظم الزراعية المتبعة.

د-**الانتقال من نموذج التبعية الغذائية الى الاعتماد المتبادل :** حيث يمكن الاستدلال على التبعية الغذائية العربية من خلال المؤشرين التاليين:

١- مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء ، وهو معكوس نسبة الاكتفاء الذاتي .

٢- مؤشر نسبة جملة المدفوعات عن الواردات الغذائية الى حصيلة الصادرات المنظورة و غير المنظورة .

و يمكن حساب المؤشر الأول من خلال نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الهامة ثم ترجيح هذه النسب بأوزان تعكس تقريبا الأهمية النسبية لهذه السلع على سلم الحاجات الأساسية . و بطرح قيمة المؤشر المرجح من ١٠٠ نحصل على نسبة الاعتماد على الخارج في تدبير حاجات الدولة من الغذاء. أما بالنسبة للمؤشر الثاني فيعتبر عاملا مخففا لوطأة المؤشر الأول للتبعية الغذائية . فعندما تكون نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية عالية فإنه يجب

التمييز بين الدول حسب قدرتها على دفع ثمن تلك الواردات من حصيلة صادراتها. فالدولة التي لا تمثل فاتورة وارداتها الغذائية سوى نسبة ضئيلة من حصيلة صادراتها تعتبر في وضع أفضل من الدولة التي تدفع نسبة كبيرة من حصيلة صادراتها لتمويل وارداتها الغذائية ، و هو الأمر الذي يدفع بها في نهاية المطاف للاستدانة و الاقتراض من الخارج.

و يمكن تحقيق استراتيجية الاعتماد المتبادل من خلال ترشيد الاستهلاك و تنظيم معدلات النمو السكاني و محاولة الاعتماد على التبادل السلعي مع الخارج بدلا من التبعية الغذائية . وهذا لن يتحقق إلا من خلال تضييق الفجوة الغذائية في المنطقة العربية.

هـ- دور الإرادة السياسية العربية في توفير الأمن الغذائي :

يعد التكامل الزراعي العربي أحد المتطلبات الهامة لتحقيق برنامج التنمية الزراعية العربية بهدف الوصول الى توفير الأمن الغذائي العربي و من أهم مجالات التكامل :

أ/- **التكنولوجيا الزراعية :** يمثل تطوير الأصناف و السلالات من المحاصيل الزراعية و كذلك الثروة الحيوانية مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية الزراعية الهادفة لضمان تحقيق حد أدنى من الأمن الغذائي العربي . هذا بجانب الحاجة الى تطوير تكنولوجيا وسائل و مستلزمات الإنتاج الزراعي .

ب-**المياه و الري :** تعتبر المياه عاملا محددا للتنمية الزراعية رأسيا و أفقيا ، و يقتضي زيادة المتاح من الموارد المائية جهودا بحثية و تنفيذية عالية التكلفة على نحو لا يمكن لأي دولة عربية تحقيقه بمفردها . و من هذا المنطلق تمثل

زيادة الموارد المائية و تحسين نوعيتها و الحفاظ عليها و ترشيد استخدامها جهودا تكاملية في إطار التكامل العربي.

ج-تسويق و تمويل المنتجات الزراعية : حيث يمثل تسويق المنتجات الزراعية العربية في الخارج نقطة ضعف بارزة بالنسبة للمنطقة العربية ، و هو الأمر الذي يحتاج الى جهود فنية و تدريبية و إدارية متميزة . بالإضافة الى الحاجة لهيكل مؤسسي قومي لممارسة الأنشطة التسويقية للمنتجات الزراعية و إمكانية الترويج لها على الصعيد الخارجي مما يزيد من كفاءة تسويقها و يعمل على تعظيم منافع حلقات الإنتاج و التسويق و الاستهلاك منها . بجانب ذلك يمثل التمويل عقبة أساسية في تعظيم استغلال الجزء الأكبر من الموارد الزراعية العربية المتاحة . وهو الأمر الذي يتطلب جهودا عربية تكاملية لتوفير أساليب التمويل اللازمة . و لتحقيق التكامل الزراعي العربي في هذه المجالات فإن الأمر يقتضي قيام المؤسسات و الأجهزة التكاملية على المستوى الإقليمي و المحلي بتحديد و توزيع الاختصاصات و المهام المطلوبة بما يحقق أهداف التكامل. وفي ضوء ما سبق فإن البيئة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في الدول العربية تعتبر المسئولة الأساسية عن توفير الأمن الغذائي العربي في حالة أن تأخذ في اعتبارها العناصر التالية.

- قيام الدول العربية بتطبيق نظم سياسية تقوم على قاعدة التعددية و المشاركة .
- استخدام الوسائل السلمية لحل الخلافات العربية و النزاعات مع الدول الأخرى .

- قيام الحكومات العربية بتخصيص برامج محددة لإنجاز السلع و الخدمات الضرورية التي يتعذر على الأسواق توفيرها.
- تحرير الأسواق المحلية و الدولية بما يسمح باستخدام الموارد على نطاق عالمي .
- المساهمة في سد الفجوة بين الأغنياء و الفقراء من خلال البحث عن وسائل إضافية لمساعدة الفقراء على زيادة إنتاجيتهم .

أي أن تحقيق الأمن الغذائي القومي يتطلب إجراء إعادة هيكلة و عمليات تحول اجتماعي من خلال وضع البرامج الشاملة للتنمية المستدامة . وهذا الأمر يتطلب أيضا تغيرات هائلة في الإنتاج . التحديث الإنتاجي و اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الكلي و الجزئي بما يؤثر في التراكم و الإنتاج و الاستهلاك بما يحقق أهداف الأمن الغذائي العربي.هذا بالإضافة الى ضرورة التنسيق العربي في مجال الإنتاج وفقا لمبدأ الميزة النسبية و بما يحقق زيادة كفاءة استخدام الموارد العربية ، و زيادة و تعظيم الإنتاج العربي ، و زيادة و تعميق التعاون العربي و بصفة خاصة في مجال إنتاج و تجارة الغذاء.

خلاصة ما سبق أن معظم الأقطار العربية تعاني من اختلال حاد في التوازن الاقتصادي العام و بالأخص في الاختلال الموجود بين إنتاج المواد الغذائية و استهلاكها حيث تستهلك الأقطار العربية أكثر مما تنتج من المحاصيل الأساسية الغذائية .

الملاحق

جدول رقم (١) الاقتصادي العربي في إطار الاقتصاد العالمي عام ١٩٩٨

بيـــان	السكان بالمليون نسمة	المساحة بالألف كيلو متر مربع	الناتج القومي بالمليار دولار	متوسط دخل الفرد بالدولار
العالم	٥,٨٩٧	١٣٣,٥٦٧	٢٨,٨٦٢	٤,٨٩٠
الدول مرتفعة الدخل %	١٥,٠١	٢٤,٠٢	٧٨,٣	٢٥,٥١٠
الدول متوسطة الدخل %	٢٥,٢٧	٤٤,٠١	١٥,٣	٢,٩٥٠
الدول منخفضة الدخل %	٥٩,٦١	٣١,٩٧	٦,٤	٥٢٠
الدول العربية	٢٧٠	١٤,٢٠٠	٥٨٩	٢,١٨٢
نسبة من العالم %	٤,٥٨	١٦,٦	٢,٠٤	٤٤,٦٢

المصدر :صندوق النقد العربي ، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل ، العدد السادس من ٢-٥ مايو ٢٠٠٠ ، دمشق سوريا، ٢٠٠١.

جدول (٢) عدد السكان و معدل النمو السنوي في الدول العربية

الدولة	عدد السكان بالمليون			معدل النمو السنوي للسكان	
	١٩٧٠	١٩٩٥	٢٠١٥	(١٩٧٠-١٩٩٥)	(١٩٩٥-٢٠١٥)
مصر	٣٥,٣	٦٢,١	٨٥,٤	٢,٣	١,٦
الجزائر	١٣,٧	٢٨,١	٤١,٦	٢,٩	٢,٠
السودان	١٣,٩	٢٦,٧	٤٠,٤	٢,٧	٢,١
المغرب	١٥,٣	٢٦,٥	٣٥,٦	٢,٢	١,٥
العراق	٩,٤	٢٠,١	٣٤,٢	٣,١	٢,٧
السعودية	٥,٧	١٨,٣	٣٣,٥	٤,٧	٣,١
اليمن	٦,٣	١٥,٠	٢٩,٨	٣,٥	٣,٥
سوريا	٦,٣	١٤,٢	٢٢,٧	٣,٣	٢,٤
تونس	٥,١	٩,٠	١٢,١	٢,٣	١,٥
ليبيا	٢,٠	٥,٤	١٠,١	٤,١	٣,٢
الأردن	٢,٣	٥,٤	٩,٦	٣,٥	٢,٩
لبنان	٢,٥	٣,٠	٤,٠	٠,٨	١,٤
الامارات	٠,٢	٢,٢	٣,٠	٩,٦	١,٦
موريتانيا	١,٢	٢,٣	٣,٧	٢,٥	٢,٤
عمان	٠,٧	٢,٢	٤,٨	٤,٦	٣,٩
الكويت	٠,٧	١,٧	٢,٦	٣,٣	٢,١
البحرين	٠,٢	٠,٦	٠,٨	٣,٨	١,٦
قطر	٠,١	٠,٥	٠,٧	٦,٦	١,٥
جيبوتي	٠,١	٠,٦	١,٠	٥,٨	٢,٣
الصومال	--	٩,٠	--	--	--

المصدر : مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الملحق الاحصائي عن الوطن العربي ، العدد ١٨ ، عام ١٩٩٩ ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

جدول (٣) الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية
خلال الفترة من ٩١-١٩٩٩

(بالألف دولار)

البيان	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٩
الحبوب	٥٥٥٢	٦٢٠٢	٥٩٤٣	٥٨٦١
(القمح)*	٢٣٨٣	٣٠١٥	٣٢٠١	٢٦٢٦
(الشعير)*	٧٠٦	٧٥١	٦٤٥	٨٧٩
(الأرز)*	٨٤٧	٥١١	٩٩٨	٩٧٤
سكر خام	١٩١١	١٣٦٨	١٤٤٠	١٣٢٤
بقوليات	١٨٨	٣٨١	١٨٨	٢٦٩
زيوت نباتية	١١٢٨	١١٣٥	١٧٩٧	١٠٠٢
جملة الخضر	٢٠٣	٣٥٧	١١٥	١٤٩
جملة الفاكهة	(١٨٢)	١٦٢	٤٧٤	١٥٤
لحوم	١١٩٢	٩٠٩	١٦٢٦	١٥٧٧
الألبان و منتجاتها	٢٠٣٦	١٣٩٣	٢٠١١	٢٠٥٨
البيض	٨٦	٧٩	٤٢	٤٨
الأسماك	(٤٣٦)	(٤٣٦)	٩٠	(٦٦٦)
الإجمالي	١١٦٧٨	١٢١٠٧	١٣٧٢٦	١٢٤٤٢

* هذه القيم لا تضاف الى المجموعة لأنها جزء من الحبوب.

(   ) الأرقام بين القوسين سالبة.

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مأخوذ عن (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ١٩٩٧)للفترة من ٩٠-١٩٩٦ ، أما بالنسبة للأعوام ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العدد (٢٠).

جدول رقم (٤) حساب متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية

الرئيسية بالوطن العربي عام ١٩٩٩ – عدد السكان

المجموعات السلعية	الإنتاج (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	الصادرات (ألف)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	متوسط نصيب الفرد (كجم)
جملة مجموعة الحبوب	٣٩٩١٩	٤١٢٧٩	١٤٣٢	٧٩٧٦٦	٢٩٣
القمح و الدقيق	١٧٤٢٠	١٨٥٤١	٥٨١	٣٥٣٨٠	١٣٠
الذرة الشامية	٦٧٦٩	١١٥٤٢	٧	١٨٣٠٤	٦٧
الأرز	٦١٩٦	٢٣٤٢	٥١٦	٨٠٢٢	٢٩
الشعير	٤٣٥٠	٨٦٥٣	٤	١٢٩٩٩	٤٨
البطاطس	٧٠٠٧	٥٠٤	٤٩٥	٧٠١٦	٢٦
جملة البقوليات	١١٩٦	٦٨١	١٩٣	١٦٥٧	٦
جملة الخضر	٤٢٤٥١	١٨٢٠	١٢١٧	٤٣٠٥٤	١٥٨
جملة الفاكهة	٢٥٠٦١	٢١٧٧	١٧٦٩	٢٥٤٦٩	٩٤
السكر (مكرر)	٢٢٠٨	٤٥١٧	٢١٦	٦٥٠٩	٢٤
جملة الزيوت و الشحوم	١٦٨٩	٢٦٣٠	٥٤٠	٣٧٧٩	١٤
جملة اللحوم	٥٤٥٤	١٠٧٦	٥٦	٦٤٧٤	٢٤
لحوم حمراء	٣٣٩٢	٥٢١	٣٧	٣٨٧٦	١٤
لحوم بيضاء	٢٠٦٢	٥٥٥	٢٠	٢٥٩٧	١٠

الأسماك	٢٦٥٥	٤٠٠	٥٩٢	٢٤٦٣	٩
البيض	٩٤٥	٥٢	١٦	٩٨١	٤
الألبان و منتجاتها	١٩٤٦٦	٧٨٢٢	٣٣٤	٢٦٨٥٤	٩٩

(١)عدد السكان = ٢٧١٩١٦ ألف نسمة.المتاح للاستهلاك = الإنتاج + الواردات – الصادراتالمصدر : إمــام محمود الجمسي ، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين ٢٦-٢٧ سبتمبر ٢٠٠١.

جدول (٥) الموارد الأرضية و استخداماتها في الوطن العربي عام (١٩٩٦)

البيــــان	المساحة بالألف هكتار
مساحة الرقعة الجغرافية	١٤٠٢٤٥١
الأراضي الزراعية	٦٨٦٨٩
الأراضي الزراعية المستديمة	٦٦٦٨
الأراضي الزراعية الموسمية	٦٢٠٢١
- الزراعة المطرية	٣٩٤٨٣
- الزراعة المروية	١٠٧٧٢
الأراضي المتروكة (بور)	١١٧٦٦
مساحة المراعي	٣٦٠٣٠٠

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مأخوذ عن (المنظمــة العربيــة للتنميــة الزراعية ، قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية و السمكية في الوطن العربي عام ١٩٩٧).

جدول (٦) الموارد و المسحوبات من المياه العذبة في بعض الدول العربية عام(١٩٩٦)

البيان / الدولة	موارد المياه العذبة		المسحوبات من المياه العذبة			
	الكمية بالمليار بالمتر المكعب	نصيب الفرد بالمتر المكعب	% من الموارد المائية الإجمالية	% للمسحوبات من المياه العذبة للزراعة	% للمسحوبات من المياه العذبة للصناعة	% للمسحوبات من المياه العذبة للاستخدام المنزلي
الأردن	٠,٥	١٥٨	٦٦,٢	٧٥	٣	٢٢
الإمارات	٢,١	٥٩	١٤٦,٧	٩٢	١	٧
تونس	٣,١	٣٨٥	٨٧,٢	٨٩	٢	٩
الجزائر	٤,٥	٤٨٣	٣٢,٤	٦٠	١٥	٢٥
سوريا	١٤,٤	٤٨٣	٢٠٥,٩	٩٤	٢	٤
مصر	٥٥,١	٤٧	١٩٦٧,٩	٨٥	٩	٦
اليمن	٢,٩	٢٦٠	٧١,٥	٩٢	١	٧
عمان	١,٢	٤٥٦	١٢٣,٢	٩٣	٢	٥
لبنان	١,٣	١٠٣٠	٣٠,٧	٦٨	٤	٢٨
المغرب	١٠,٩	١١١٠	٣٦,٢	٩٢	٣	٥
السعودية	١٧,٠	١٢٤	٧٩,٢	٩٠	١	٩

المصدر : تقرير عن التنمية في العالم ، مؤشرات مختارة للتنمية الدولية، البنـك الـدولي، ١٩٩٩/٩٨.و أيضا مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الملحق الإحصائي عن الوطن العربي ، العدد ١٨ ، ١٩٩٩.

الفصل السادس : الموارد الصناعية

اولا : مفهوم القطاع الصناعي

القطاع الصناعي ، قطاع رئيسي من قطاعات الاقتصاد الوطني . وهو من القطاعات السلعية الذي يؤلف إنتاجه وزناً نسبياً متنامياً باطراد في كل الأقطار المتقدمة صناعياً ، وفي الأقطار النامية التقدمية ، ومنها قطرنا . حيث تتطور صناعتنا بوتائر سريعة جداً بالمقارنة مع مثيلاتها من الدول النامية وحتى الغنية منها ، وذلك بفضل اهتمام السلطات التقدمية بالتصنيع وأهميته الحاسمة في عملية التنمية الاقتصادية – الاجتماعية لقطرنا خاصة ، وللوطن العربي بشكل عام .

ثانيا : نشوء القطاع الصناعي

نشأن القطاع الصناعي بصورة تدريجية وعلى مراحل ، وذلك ضمن سياق تاريخي طويل وضعت بدايته ممارسة الإنسان للأنشطة الإنتاجية الواعية بهدف إشباع حاجاته الطبيعية منذ زمن بعيد .

إن عملية نشوء وتطور الأنشطة الصناعية وتبلورها في قطاع كبير منفصل من قطاعات الاقتصاد الوطني قد تجزأت تاريخياً إلى خمسة مراحل رئيسية وهي :

(١) مرحلة الصناعة المنزليـــة :

ويعتبر هذا الشكل من الأنشطة الصناعية الشكل الأساسي لظهور الصناعة حيث نشأ النشاط الصناعي في طيات المجتمع البــدائي القديم على هيئة نشاط منزلي هدفه إشباع حاجات الأســرة مــن الأشياء الضرورية لمعيشتها كالأحذية والملابس وأواني الطهــي وغيرها من المواد . وقد قام هذا النشاط على أساس تقسيم العمل بين الجنسين (الرجل والمرأة) . حيث مارســت المــرأة أعمــال الخياطة وصنع الملابس ، وقام الرجل بصــناعة أدوات العمــل والطهي والبناء وغيرها من المنتجات .

(٢) مرحلة الحرفية :

مع تطور القوى المنتجة والإنتاج الاجتمــاعي وتقســيم العمــل والتبادل والأسواق ، شرع بعض المنتجون البيتيون بالتخصــص في نمط معين من المنتجات ، حيث أصبح إنتاجهم يفيض علــى حاجة الأسرة ، وأصبحت بالتالي مخصصة للتبادل فــي الســوق مقابل منتجات أخرى .

(٣) مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة :

وهي عبارة عن مشغل صغير يقوم على أساس وجود عدد معين من الحرفيين والعمال الأجراء يعملون تحت سقف واحد وبـأمرة رب العمل يستأجرهم لإنتاج المصنوعات المتخصص بها .

(٤) المشغل الرأسمالي :

وهي عبارة عن مشغل كبير بالمقارنة مع التعاونية . ويعمل فيها عدد أكبر من العمال تحت أمـرة رب العمـل ، إلا أن الشـيء الجوهري الذي يميزها عن التعاونية هو وجود التقسيم التكنيكـي للعمل أي تجزئة الدورة المتكاملة لإنتاج مصنوع ما إلى عمليات صغيرة يتخصص بإنجازها هذا العامل أو ذاك .

(٥) الصناعة الآلية (المكائنية) :

قامت هذه الصناعة على قاعدة استخدام الآلة محل قوة الإنسـان الفيزياوية في تحريك أدوات الإنتاج ووسائله الأخرى عن طريق استغلال القوة الميكانيكية الكامنة في الطبيعة كالأنهار (قوة الماء) وقوة الريح في البداية . ومن ثم استخدام مصادر الطاقة الأخرى (الفحم والنفط والخشب وغيرها) لتحويلها إلى طاقة ميكانيكية بعد تحويلها إلى طاقة بخارية .

ثالثا : تعريـف الصناعـة

خضع مفهوم الصناعة أو القطاع الصناعي شأنه في ذلك شأن أغلب المصطلحات الاقتصادية ويخضع إلى جملة من التأويلات والتعاريف المتنوعة ، ومصدر هذا الاختلاف هو وجهات النظر والمعرفة المختلفة لهذه المدرسة الفكرية الاقتصادية أو تلك ، ولهذا الفكر الاقتصادي أو ذاك .

أما أكثر التعاريف شيوعاً فهي تعاريف المدرسة الحديثة وأبرزها التعريف الذي أعطاه فورتمان والذي ينص على أن الصناعة هي : "مجموعة من المشاريع التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانساً مطلقاً" .

ويمكن تعريف القطاع الصناعي انطلاقاً من هذا المبدأ كما يلي :
"الصناعة أو القطاع الصناعي نظام أو وحدة رئيسية وكبيرة في الاقتصاد الوطني والمتكون من عدد متزايد باطراد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعة وتحويلها والمواد الزراعية إلى سلع مادية وطاقة للاستهلاك الإنتاجي والشخصي ، أو خدمات ذات طبيعة صناعية تهدف المحافظة على قيمة استعمالية أو استعادتها .

فالقطاع الصناعي إذاً مجموعة من الفروع والمشاريع الصناعية تضم ثلاث مجموعات رئيسية من الأنشطة موجهة إلى الحصول على المواد

الخام الجاهزة في الطبيعة معدنية كانت أم غير معدنية والتي يطلق عليها بالصناعة الاستخراجية أو معالجة هذه المواد المستخرجة إلى جانب المواد الزراعية المنتجة .

رابعا : خصائص الصناعة

تختلف الصناعة عن بقية قطاعات الاقتصاد الوطني بعدة ميزات أهمها ما يلي :

(١) إنها القطاع الوحيد الذي ينتج الجزء الأهم من وسائل الإنتاج الضرورية لتطوير الصناعة نفسها وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني . فهي القطاع الوحيد الذي ينتج أدوات ووسائل العمل كالمكائن والمعدات والأجهزة الصناعية والزراعية ولغيرها من الأنشطة . كما أنها القطاع الوحيد الذي ينتج مختلف أنواع الطاقة الضرورية للاستهلاك الإنتاجي والشخصي كالطاقة الحرارية والكهربائية والنووية إلى جانب كونها المنتج الرئيسي لأنواع الوقود ومصادر الطاقة كالفحم والنفط والغاز والمواد المشعة ومشتقاتها .

(٢) تنتج الصناعة في المرحلة المعاصرة الجزء الأعظم من المواد الاستهلاكية إن كان ذلك غذاء أم ملبساً أم وسائل حياتية ثقافية كالسيارة والراديو والتلفزيون وغيرها من المنتجات .

(٣) إمكانيتها اللا محدودة نسبياً للنمو والتطوير السريع . حيث تمتاز الصناعة بإمكانيات هائلة للنمو وبوتائر سريعة بالمقارنـة مـع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى .

(٤) المعدلات العالية للتراكم – فالصناعة تتميز بكونها ذات فـائض اقتصادي كبير ومتنامي بسرعة فائقة بالمقارنة مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني . وذلك ناتج عن طبيعة القطاع نفسه والإنتاجية العالية للعمل وعدم محدوديتها وقصر الدورة الإنتاجيـة ، ممـا يجعلها المصدر الرئيسي للـدخل القـومي وبالتـالي الرفاهيـة الاجتماعية .

(٥) إمكانياتها الواسعة للاستخدام – وذلك لتناميها المستمر من جهـة ولتركز الإنتاج والقوة العاملة فيها ، مما يجعلها المصدر الرئيسي لحل العديد من المشاكل الاجتماعية كالبطالة . كل هذه الميـزات تجعلها القطاع الحاسم والقائد في مجمل عملية الإنتاج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد .

خامسا : الأقاليم الصناعية الرئيسية في العالم

تقع أعظم الأقاليم الصناعية في العالم في ثلاث مناطق رئيسية هـي :

(١) النطاق الصناعي في أمريكا الشمالية ويشمل الجزء الشمالي الشرقي من الولايات المتحدة وشرق كندا .

(٢) غرب أوروبا ووسطها .

(٣) الاتحاد السوفيتي (سابقاً) خاصة منطقة جبال أورال والجزء الواقع إلى الغرب منها .

وهناك إقليم رابع يجب إضافته وهو يشمل اليابان ودول شرق آسيا الصناعية الحديثة مثل كوريا وتايوان وتايلاند وشمال الصين .

ونلاحظ على التوزيع العالمي للأقاليم الصناعية في العالم أنها لا تغطي مساحات كبيرة كما هو الحال بالنسبة للزراعة أو الرعي ، وإنما هي عبارة عن بقع صغيرة لا تكاد ترى على خريطة العالم ، كما نلاحظ أيضاً أن هذه المراكز الصناعية ترتبط إلى حد كبير بالمراكز الحضارية التي تمدها بالعمالة المدربة وتوفر السوق لتصريف المنتجات الصناعية .

ويمكن أن نذكر بعض الملاحظات على نمط توزيع الأقاليم الصناعية في العالم نجملها فيما يلي :

(١) أن معظم صناعة العالم تتركز في نطاق يمتد في العروض الوسطى من شرق الولايات المتحدة إلى غرب أوروبا ومن جبال الأورال إلى كوريا واليابان في الشرق .

(٢) تتركز معظم الصناعة الثقيلة قريبة من حقول الفحم الرئيسية ذلك لأن الفحم هو أول مصدر للطاقة بالنسبة للصناعة الثقيلة وذلــك عند قيام الثورة الصناعية الحديثة .

(٣) كثير من المراكز الصناعية يوجد في المناطق الساحلية وقريــب من الموانئ الهامة لسهولة استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات .

(٤) من الواضح أن الصناعة في نصف الكرة الجنوبي أقــل تطــوراً وأقل إنتشاراً من نصف الكرة الشمالي .

سادسا : عوامل توطن الصناعة

تخضع الصناعة في قيامها وتوطنها إلى عوامــل متعــددة بعضــها جغرافي أو غير جغرافي فهناك عوامل تاريخية وطبيعيــة وبشــرية وكذلك هناك أحياناً **عوامل سياسية وإدارية** وسوف نتكلم فيما يلي عن هذه العوامل :

(١) المواد الخام : يعتبر وجود المواد الخام اللازمة للصناعة أحد العوامل العامة في توطن الصناعة في مكان ما . وقــد كــان موقع الصناعة في الماضي يرتبط إرتباطاً كبيراً بموقع وجود المادة الخام اللازمة لهذه الصناعة . أما في الوقت الحاضــر

فقد أصبح من الممكن جلب المادة الخام من مناطق بعيدة عن المراكز الصناعية .

(٢) مصادر القوى المحركة : تعتمد الصناعة الحديثة على مصدر أو أكثر من مصادر الطاقة ولكل صناعة مصدر طاقة تفضله على غيره ، فمثلاً صناعة الصلب تتطلب الفحم كمصدر طاقة ، بينما صناعة الألومنيوم تقوم حيث الطاقة الكهربائية المولدة من مساقط المياه . أما البترول فلم يعمل وجوده بكثـــرة فـــي مناطق معينة من العالم على توطن صناعات ذات شأن فيهـــا وإنما قامت عليه صناعات في مناطق بعيدة عن حقوله وذلك بسبب سهولة نقله بالأنابيب أو الناقلات العملاقة إلى مسافات طويلة .

(٣) المناخ : للمناخ وخاصة درجات الحرارة تأثير كبيـــرة علـــى الصناعة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . ونسمع كثيـــراً عن تأثير المناخ على قيام صناعة المنسوجات القطنيـــة فـــي منطقة لانكشير بالمملكة المتحدة وأن قيام هذه الصـــناعة قـــد إرتبط بإرتفاع نسبة الرطوبة في المنطقة وهي حالة مناخيـــة تناسب خيوط القطن .

(٤) المياه : تعتبر موارد المياه عاملاً هاماً من العوامل التي تقوم عليها الصناعة . حيث أن الصناعة تحتاج إلى كميات كبيـــرة

من المياه في عمليات التبريد والتنظيف والمعالجة . كما أن نوع المياه اللازمة مهم جداً أيضاً . حيث أن بعض الصناعات مثل المنسوجات والمواد الغذائية تحتاج إلى مياه على قدر كبير من النقاء والجودة .

(٥) السوق : لابد لقيام الصناعة من توفر أسواق لتصريف منتجاتها والأسواق إما أن تكون داخل الدولة أو خارجها . ويتوقف إستيعاب الأسواق الداخلية على عدد السكان المستهلكة وقدرتهم الشرائية .

(٦) وسائل النقل : يعتبر النقل من العوامل الهامة في توطن الصناعة فهو ضروري لنقل وتجميع المواد الخام اللازمة للصناعة ، كما أنه ضروري أيضاً لتصريف المنتجات المصنوعة .

٢- عوامل غير جغرافية

(١) رأس المال : لا شك أن الصناعة هي من أكثر نواحي الإنتاج الاقتصادي حاجة إلى رؤوس الأموال ، سواء بالنسبة للمنشآت أو الآلات أو ثمن المواد الخام أو أجور العمال العالية بالمقارنة بنواحي الإنتاج الأخرى . وفي الدول المتقدمة تتوفر

رؤوس الأموال مثال ذلك الولايات المتحدة وألمانيا واليابان ، أما في الدول النامية فيوجد عادة عجز في رؤوس الأموال .

(٢) السياسات الحكومية : تؤثر سياسة الحكومة تأثيراً كبيراً على الصناعة ، فهناك حكومات تشجع الصناعة بإعطاء القائمين عليها أراضي مجاناً أو بأسعار زهيدة لإقامة المصانع عليها . وكذلك بإعفاء الإنتاج الصناعي للمصانع الجديدة من الضرائب لفترة من الزمن .

سابعا : الأنواع المختلفة للصناعة

يعتبر تقسيم الصناعات إلي صناعات استهلاكية consumer goodsوصناعات إنتاجية Capital goods أكثر التقسيمات الصناعية قبولا من وجهة النظر الاقتصادية ، فتضم الملابس والسجاير والأثاث . أما المجموعة الثانية – الصناعات الإنتاجية – فتضم الصناعات التي ينتج الآلات والمعدات التي تستخدم في إنتاج صناعات أخري .

أولاً – الصناعات الاستهلاكية

ترتبط هذه المجموعة من الصناعات بالاستهلاك المباشر للإنسان وهذا يفسر الارتباط الواضح بين توزيع هذه الصناعات والسكان ، ويفسر من ناحية ثانية قيام هذه الصناعات قبل غيرها في الأقطار التي تبدأ اتجاهها الصناعي ، فسوقها مضمون ، ولن تستطيع أن نشير إلى أكثر من أمثلة من الصناعات الرئيسية كصناعات منتجات الغابات والصناعات الغذائية والملابس .

أ – الصناعات الغذائية :

ترتبط هذه الصناعات بجهات العالم المتطورة أكثر من ارتباطها بالأقطار التي لا تزال بعيدة عن التطور الحضاري ، فنظام الحياة في هذه المجتمعات الأخيرة يتضمن أن إنتاج الغذاء غالباً ما يكون عملاً يشغل كل أفراد المجتمع ، وبالتالي لا يحتاج إلى صناعة على العكس من المجتمعات المتطورة في أوروبا وأمريكا حيث تكون الحاجة ملحة للكثير من الصناعات الغذائية .

وتتميز الصناعات الغذائية بعدد من الخصائص أولها أنها صناعات عالمية الانتشار ، فهي ليست حكراً لمناطق معينة ، وثاني هذه الخصائص أنها من صناعات المصنع الصغير – مساحة وعمالاً – إذا ما قورنت بالصناعات الأخرى ، فصناعات التعليب مثلاً يقل فيها عدد المؤسسات التي يعمل فيها أكثر من ١٠٠ عامل ، وبعض مصانع تعبئة اللحوم والمخابز تستخدم عدداً محدوداً من العمال ، ولا تزيد مساحة مصانع التعليب والمخابز أو بعض مصانع المياه الغازية والمشروبات عن أفدنة محدودة – ٢ فدان . وثالث هذه الخصائص أنها غالباً ما تعتمد على عدد كبير نسبياً من العمال ، ورابع هذه الخصائص أن هذه الصناعات أكثر ارتباطاً بالأقطار الزراعية منها بالأقطار الصناعية فنصيب الصناعات الغذائية والمشروبات والدخان من جملة الدخل الصناعي من المناطق الزراعية الرئيسية في العالم يتراوح بين ٣٠% ، ٤٠% مقابل ٢٠% – ٣٠% في المناطق الصناعة . ولعل ذلك يفسر أمرين : الأول ارتباط الصناعة بمناطق المادة الأولية ، والأمر الثاني ملاءمة هذه الصناعات

أكثر من غيرها إلى طبيعة وإمكانيات المناطق الزراعية مالياً وفنياً ، لعل ذلك يقودنا إلى الخاصية الخامسة وهي أن الجزء الأكبر من صناعات هذه المجموعة يقوم في مناطق إنتاج المادة الخام .

ومن أهم أنواع هذه الصناعة ما يلي :

أ - **صناعة السكر**

تضم هذه الصناعة في حقيقتها صناعتين : صناعة السكر الخام ثم صناعة التصفية التكرير ، وعلى حين تظهر الأولى الارتباط الواضح بمناطق إنتاج المادة الخام - القصب أو البنجر - لا تتقيد الثانية بمنطقة الخام .

ولعل ارتباط الأولى بالخام يرجع إلى أنها من الصناعات التي تفقد كثيراً من الوزن بعد تصنيعها كما أن مادتها الأولية وخاصة القصب لا تتحمل مدة النقل لفترة طويلة كما تتحمله المادة المصنوعة - السكر - ويظهر هذا الارتباط بين صناعة الخام ومزارع القصب من مقارنة توزيع مصانع الخام Centrals مع مناطق الزراعة في الجزء الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة ، وفي كوبا وفي مناطق الإنتاج المختلفة في كل جهات العالم .

أما معامل التكرير فلا تتقيد بمناطق الخام لا زراعة ولا صناعة وغالباً ما تحتل مركزاً وسطاً بين مناطق الخام والسوق - لاحظ الحوامدية في الجمهورية العربية المتحدة ، أو قد تكون في دولة أخرى تختلف تماماً عن مكان الإنتاج ، فمعامل التكرير في الولايات

المتحدة الأمريكية – مثلاً – تعتمد في الجزء الأكبر من خاماتها على السكر الخام المستورد من كوبا – قبل التطورات الأخيرة – وهنا في الولايات المتحدة الأمريكية يظهر عامل آخر يشجع على استيراد السكر الخام أو تصنيعه محلياً بدل السكر المكرر الذي لا يكون أكثر من ١٠% مما يسلك في الولايات المتحدة الأمريكية – هذا العامل هو انخفاض الرسوم الجمركية على السلع نصف المصنوعة بالنسبة للسلع المصنوعة .

أما مناطق الإنتاج الرئيسية ونسبة المهام كل منها في الإنتاج العالمي فقد تحت الإشارة إليها عند دراسة السكر كغلة من الغلات الزراعية الغذائية .

ب – طحن الغلال وصناعة الخبز

تتصل هاتان الصناعتان بإنتاج سلعة واحدة هي الخبز ومادته الخام – الدقيق – ولكنهما تختلفان في الكثير من الخصائص الصناعية ، فصناعة طحن الغلال من أنواع صناعات المصنع الكبير الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على الآلات أكثر من العمال الذين لا يكونون عادة أكثر من ٥% من التكاليف الصناعية ، والذي يحتاج إلى مساحات واسعة للمخازن والمباني ... الخ . أما صناعة الخبز فهي من صناعات المصنع الصغير مساحة وعمالاً . ويختلفان في توطنهما فصناعة طحن الغلال كصناعة تفقد الكثير من الوزن بعد الصناعة – تفقد ٤٠% من الحبوب بعد طحنها وتكون المادة الخام ٨٥% من تكاليفها

تتوطن في مناطق إنتاج الخام ، أو مواني استيراد الحبوب على خلاف صناعة الخبر التي ترتبط أكثر بالسكان والسوق بمناطق الاستهلاك .

ج - الشـــاي

كان معظم إنتاج الشاي ، خارج الصين ، في أيدي شركات مســاهمة مملوكة للأوروبيين ، وذلك لأن الأوربيين هم الذين أدخلــوا زراعــة الشاي في الهند ، وسيلان ، وأندونيسيا والتي ما تــزال أهــم منــاطق الإنتاج . وقد استخدمت كميات كبيرة من رأس المال لإعداد مواقــع مناسبة للمزارع وكذلك لبناء المساكن للعمال المحليين وللأوروبيــين على السواء . كذلك استنفدت مبالغ طائلة للعناية بالأشجار حتى بــدأ حصاد أوراقها ، ثم تجهيز الشاي للتصــدير . وتبعــاً لــذلك فــإن الشركات المساهمة كانت الشكل المعتاد للتنظيم . ويلاحظ أن ضرورة توفير قدر من رأس المال لم تمنع المزارع الصغير من إثبات وجوده في زراعة الشاي . إلا أن الشكل الغالب للمنتجــين هــو الشــركات المساهمة والمزارع الكبيرة وذلك لسبب آخر وهو أن إعــداد الشــاي يتضمن قدر من المعرفة الفنية والمهارة ، يضاف إلى ذلك ضــرورة الانتظار أربعة أو خمسة سنوات بين الزراعة وجمع الأوراق .

د - التبـــغ

يلاحظ أن ما قيل عن الشاي ينطبق أيضاً على التبغ – فعملية تجفيف وإعداد الأوراق تعتبر الأساس بالنسبة لإنتاج التبغ ، والجزء الأكبــر

من التبغ المتداول عالمياً يتم إنتاجه بواسطة أفراد من أصل أوروبي ، سواء فعلاً في أوروبا أو في الولايات المتحدة أو في روديسيا الجنوبية . ويلاحظ أن حجم الوحدات المنتجة للتبغ عادة ما يكون أصغر كثيراً عنه بالنسبة للشادي ، لذلك فإن الشركات المساهمة نادرة نسبياً : المزرعة الصغيرة المملوكة لفرد أو عائلة تعتبر هي الشكل الغالب للوحدة الإنتاجية .

هـ- السيزال

العوامل التي تحدد هيكل وتنظيم صناعة السيزال مختلفة تماماً . فحتى وقت قريب ، كان الآلات المدارة بالطاقة ضرورية لفصل الألياف عن الأوراق ، بينما جعل وزن وحجم الأوراق الوسائل الآلية للنقل ، على النطاق الذي تستلزمه الآلات ، إقتصادياً إذا قورن حتى بالعمل الرخيص جداً . لذلك فإن الصناعة تطورت في شرق أفريقيا ، وجزر الهند الشرقية (أندونيسيا الآن) في شكل شركات مساهمة ، مع كون بعض الشركات كبيرة وتمتلك عدة مزارع كبيرة الحجم ، والبعض في الواقع ملك لشخص أو لعدة أشخاص في شكل شركة . في شرق أفريقيا ، قام المزارعون الأفارقة في عدة مناطق بزراعة السيزال حول حيازاتهم ، ويأتي إنتاج صغير الآن من هذا المصدر ، مع كون الأوراق تباع إلى أقرب مزرعة للتجهيز . ومع ذلك ففي السنوات الحديثة ، تم تطوير آلة يدوية صغيرة لتقطيع الألياف ، وصناعة السيزال الجديدة التي كانت قد نشأت في البرازيل منذ الحرب العالمية

الثانية هي صناعة المزرعة الصغيرة ، ومع ذلك ، مستقبل هذه الصناعة البرازيلية ليس مضموناً ، وليس هناك ما يدعو لإفتراض أن سيادة صناعة المزرعة الكبيرة في أفريقيا سيتناقص بخطورة في المستقبل القريب .

ثانياً – الصناعات المعدنية الإنتاجية

أ- صناعة البترول

فصناعة البترول ، وخصوصاً التجارة الدولية في منتجاته ، معروف أنه يسيطر عليها عدد قليل من الشركات الدولية الكبيرة جداً . وعندما بدأت الصناعة في التطور في الولايات المتحدة ، قام عدد كبير من الشركات المستقلة الصغيرة بإنتاج البترول الخام ، لأن كمية رأس المال اللازم لحفر وتشغيل البئر لم تكن كبيرة ، ومع ذلك ، فإن نقل الزيت إلى معامل التكرير فضلاً عن بناء المعامل ذاتها كان يتطلب رؤوس أموال كثيرة ، وسرعان ما تبين أن هناك وفورات كبيرة يمكن تحقيقها من كبر الحجم في التسويق وفي بعض مراحل الإنتاج . وقد شجع ذلك على نمو الشركات الكبيرة في هذه الصناعة .

وقد بدأت الشركات الكبيرة – التي نشأت باندماج الشركات الصغيرة القائمة – ببناء معامل التكرير الكبيرة ومحطات التوزيع الكبيرة ، ووجدت أنه من الضروري أن تندمج خلفياً Integrated Baskwards لتضمن إمدادات البترول الخام ، بينما مال الطلب

غير المرن على المنتجات البترولية إلى تشجيع الانـــدماج إلـــى الأمام Integration Forwards . كذلك فإن الأبحاث من كافــة الأنواع ، واستكشاف مصادر جديدة للبتـــرول تطلبــت مـــوارد رأسمالية كبيرة لا تملكها إلا الشركات الكبيرة .

وبدون الخوض في تفاصيل أخرى ، يمكن القول بأن هناك قـــوى في هذه الصناعة تعمل على قيام الشركات كبيـــرة الحجـــم التـــي تتكامل رأسياً فتتولى كل العمليات من إنتاج البترول الخام إلى نقله إلى تكريره ثم تسويق منتجاته . وهكذا ، ففي الولايات المتحـــدة اليوم ، يوجد حوالي عشرين شركة كبيرة تغطي نسبة كبيرة مـــن الصناعة كلها ، بالغرم من أنه يوجد كثير من الشركات الصغيرة نسبياً التي تعمل بوجه خاص في إنتاج البتـــرول الخـــام أو فـــي عمليات متخصصة . أما خارج الولايات المتحدة ، فإن الصـــناعة قد تركزت وتكاملت بدرجة أكبر . فتطوير الصناعة في الشـــرق الأوسط قد أمكن تحقيقه فقط بواسطة شركات كبيرة جـــداً تمتلـــك الموارد الرأسمالية اللازمة لاستكشـــاف واســـتغلال الإمتيـــازات الكبيرة التي منحتها حكومات البلاد المعنية ، وللتكرير ، والنقل ، والتسويق . وينطبق نفس الشئ على نطاق أصغر على فنـــزويلا والبحر الكاريبي .

إن صناعة البترول خارج الولايات المتحدة ، وخـــارج الاتحـــاد السوفيتي ، مركزه كلية تقريباً في يد خمس من أكبـــر الشـــركات

الأمريكية جنباً إلى جنب مع شركة شـل الهولنديـة ، وشـركة البترول البريطانية ، وشركة فرنسية تقل في الحجم عـن معظـم الأخريات . ويوجد أيضاً كثير من الشركات المستقلة في مراحـل التكرير والتسويق ، بينما يجري تأجير كثير من ناقلات البتـرول من شركات السفن بالإضافة إلى تلك التي تكون مملوكة لشركات البترول الكبيرة نفسها . هذه الشركات الدولية الثمانية تتعاون مع بعضها ، خصوصاً في الشرق الأوسط . وهكذا ، فهـي تشـترك جميعاً في شركة واحدة لاستغلال البترول الإيراني ، بينما تشترك خمسة منها في شركة واحدة في العراق ، وأربعة منهـا تكـون شركة واحدة في السعودية . بهذه الطريقة ، يمكن القول بأن درجة التركيز قد زادت . وهناك أيضاً بعض التنظـيم المشـترك فـي التكرير والتسويق ، على سبيل المثال بين شركة شـل الهولنديـة والشركة البريطانية .

ب-صناعة الحديد والصلب

عرف المصريون القدماء صناعة وسباكة المعادن ، فقد وجد فـي النقوش القديمة ما يوضح الطرق والوسائل التي اتبعت في صناعة المعادن في ذلك الوقت ، وهي لا تختلف من حيث الأسس العلمية عما هو متبع حالياً وإن إختلفت الوسائل .

وفي العصر الحديث ، كانت مصر ولا زالت رائدة الصناعة فـي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، وفي صناعة المعادن والحديد

والصلب بصفة خاصة ، وقد قامت صناعة الصلب الحاليــة فــي مصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وكانت موجهة أساســاً لصناعة حديد التسليح من صهر الخردة المتخلفة عن الحرب ، ولم تتعد الطاقة الإنتاجية في الخمسينات ٥٠ ألف طن ، حيث بدأت – في مصانع شركة الدلتا للصلب ، والشركة الأهليــة للصــناعات المعدنية ، وشركة النحاس المصرية – بأفران لصــهر الخــردة ووحدات درفلة الحديد المبروم .

وصناعة الصلب هي الركيزة الأساسية لباقي الصناعة ، فما مــن صناعة يمكن أن تتقدم أو تزدهر مهما كان نوعها في غياب مادة الصلب . فالصلب يدخل فيها ، أما على شكل خامات رئيسية مثل صناعة السيارات والجرارات والصناعات الهندسية بصفة عامة ، وأما على شكل خامات مساعدة أو عبوات ، وأمــا علــى شــكل معدات استثمارية ومنشآت معدنية .

الصعوبات التي تواجه صناعة الحديد والصلب :

تتأثر الوحدات الاقتصادية الصناعية – بصفة عامة – بعدة عوامل تتحكم في مدى كفاءة أدائها ، وهنالك حد أدنى لكفاءة أو كفاية أي من هذه العوامل ، إذا ما إنخفض مستوى أي منها عن هذا الحد ، تعرضت الوحدة الاقتصادية لصعوبات تؤدي إلى انحراف ســلبي في المؤشرات الاقتصادية للوحدة ، وبالنظر إلى صناعة الحديــد والصلب ، نجد أنها أكثر الصناعات حساسية وتــأثراً بانخفــاض

كفاءة أي من العوامل المؤثرة ، ذلك أنها تتكون من عدة عمليات صناعية مختلفة في طبيعتها إلا أنها متتابعة ومترابطــة بصـــورة متكاملة تماماً ، بحيث إذا تأثر أي جزء منها تأثر الكل بصـــورة متكاملة تماماً ، بحيث إذا تأثر أي جزء منها تأثر الكل بصـــورة مباشرة ، وبذلك يتضاعف الأثر السلبي عدة مرات بالقياس إلـــى الغالبية العظمى من الصناعات الأخرى .

العوامل المؤثرة على أداء صناعة الحديد والصلب :

وهنالك خمسة عوامل تعتبر الأكثر تأثيراً على أداء صناعة الحديد والصلب وهي :

١. الخامات ومستلزمات الإنتاج .
٢. المعدات .
٣. الأفـــــراد .
٤. البنية الأساسية والخدمات .
٥. النظم واللوائح الحاكمة .

وفيما يلي موقف صناعة الحديد والصلب المصرية – بصفة عامة – من هذه العوامل .

١. الخامات ومستلزمات الإنتاج :

الخامات ومستلزمات الإنتاج المستوردة : من المفـــروض ألا تمثل الخامات ومستلزمات الإنتاج أية صعوبة إذا مـــا تـــوفر للوحدات الاقتصادية التمويل اللازم بالعملات الأجنبية . ففـــي

استطاعتها في هذه الحالة استيراد الأنواع المناسبة في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة .

إلا أنه من الثابت ، في العديد مـــن الحـــالات ، أن وحـــدات اقتصادية عانت أشد المعاناة ، نتيجة لإضطرارها إلى استيراد أنواع غير مناسبة من حيث الجودة أو الصـــلاحية أو نتيجـــة لعدم إمكان الاستيراد في الوقت المناسب وإنتهاء المخـــزون .

وقد تطور الموقف بهذا الخصوص إلى الأحسن فـــي الوقـــت الحاضر ، وأتيحت الفرصة للوحدات الاقتصـــادية لاســـتيراد احتياجاتها من موارد السوق الموازية في بعض الحـــالات ، غير أن هذا الحل يتسبب في صعوبة أخرى هـــي : تحميـــل تكلفة الإنتاج بالفرق ما بين السعر الرسمي للعمـــلات الحـــرة والسعر التشجيعي ، مع ثبات سعر البيع للمنتج النهائي .

وجدير بالذكر أن الصعوبات سالفة الذكر لا تؤثر على صناعة الحديد والصلب بصفة مباشرة فحسب ، بل تتأثر بها بصـــفة غير مباشرة العديد من الصناعات المغذية .

وعلى سبيل المثال : صناعة الكوك ، وصناعات الحراريـــات من خامات مستوردة وصناعة السباكة .

الخامات ومستلزمات الإنتاج المحلية : ولإبراز أثر هذا العامل على صناعة الحديد والصلب سوف نختار مادتين لهما أهمية خاصة وهما خام الحديد والحراريات :

خام الحديد : يعتبر خام الحديد المادة الأساسية لصناعة الحديد والصلب المتكاملة ، ويمكن القول أن مستوى جودة الخـــام ، من حيث نسبة الحديد والشوائب التي تتواجد فيه ، تعتبر مـــن أهم العوامل الحاكمة في اقتصاديات الإنتاج لمرحلـــة الحديـــد الغفل ، ومن ثم للمراحل التاليـــة ، وهـــي إنتـــاج الصـــلب والمدرفلات .

وبالرغم من تواجد خام الحديد بكميات كافية فـــي مصـــر ، تسمح بقيام صناعة على مستوى عدة ملايين من الأطنان من الصلب في السنة ، إلا أن هذه الخامات دون المستوى المقبول للجودة ، بالمقاييس الحديثة لهذه الصناعة ، ويؤدي استخدامها دون معالجات خاصة – بالمقارنة بالخامات المستخدمة علـــى النطاق الدولي – إلى زيادة في التكلفة ، ذلك بالإضافة إلـــى إنخفاض الإنتاج عن الطاقة التصميمية للوحدة .

ومن الواضح أن من أهم الواجبات اللازم إنجازها على وجه السرعة ، إتخاذ الخطوات التنفيذية لمعالجة خـــام الحديـــد ، للوصول به إلى مســـتوى الجـــودة الـــذي يحقـــق التشـــغيل الاقتصادي للصناعة المصرية ، بناء على نتـــائج الدراســـات التي تجري حالياً في هذا المجال .

الحراريـــــات : وتستخدم الحراريات على نطـــاق واســـع ، وفي جميع مراحل صناعة الحديد والصلب ، وتـــؤثر تـــأثيراً

مباشراً على كفاءة التشغيل بجميع الوحدات الإنتاجية بصـفة عامة ، وعلى مرحلة إنتاج الصلب بصفة خاصة .

وتعاني صناعة الحديد والصلب معاناة شديدة من نتائج إنخفاض جودة الحراريات المنتجة محلياً ، سواء من خامات محلية أو من خامات مستوردة .

ويتسبب إنخفاض جودة الحراريات المنتجة محلياً في إرتفاع معدل استهلاكها إلى حوالي ثلاثة أمثال المعدلات النمطية السارية بالدول المتقدمة صناعياً ، بالإضافة على عجز صناعة الحراريات عن الوفاء باحتياجات صناعة الحديد والصلب من حيث الكم . وهكذا نشأت حلقة مفرغة تحاول صناعة الحديد والصلب التعايش معها .

والأثر المباشر لهذا الوضع ، هو ارتفاع تكلفة الإنتاج وإنخفاض الكفاءة الإنتاجية للوحدات . والأمر يستدعي اتخاذ الإجراءات التالية :

- العمل على إتمام مشروعات التوسع في صناعة الحراريات في أقصر وقت ممكن ، مع التأكيد من أن هذه التوسعات تطبق الأساليب والتكنولوجيا الحديثة لهذه الصناعة .
- إحلال وتجديد المعدات بالمصانع القائمة ، وتطوير أساليب الإنتاج بها إلى أحدث ما وصلت إليه هذه الصناعة بالخارج .

- إعطاء الاهتمام الكافي لنوعية وصلاحية الخامات المستخدمة في إنتاج الحراريات ، سواء كانت خامات محلية أو مستوردة . إذ لا فائدة ترجى من تطبيق أحدث الأساليب والتكنولوجيا في إنتاج الحراريات ، إذا ما استخدمت خامات غير صالحة أو مناسبة .
- التركيز على أنواع محددة من الحراريات يمكن إنتاجها محلياً بكفاءة ممتازة ، بحيث يستورد كل ما عداها .
- إيجاد إرتباط وثيق ما بين صناعة الحديد والصلب وصناعة الحراريات ، يؤدي إلى ضمان تنسيق خطط الإنتاج والتوسع والتطوير .

المعدات : عند معالجة موضوع المعدات من حيث حالتها ونوعيتها ومدى صلاحيتها للتشغيل الاقتصادي يلزم ملاحظة أن التكنولوجيا المطبقة تعتبر لصيقة بنوعية المعدات المستخدمة .

ومنذ نشأة المصانع المختلفة تناولتها الإضافات والتوسعات ، حتى وقتنا هذا . لذلك نجد أن جميع المصانع وبدون استثناء ، أصبحت خليطاً من القديم المتهالك الذي يطبق أساليب وتكنولوجيات إندثرت منذ سنوات ، والجديد الذي يناظر أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في هذه الصناعة ، ثم هنالك ما هو وسط بين هذين النقيضين ، والوحدات

الإنتاجية القديمة تمثل عبئاً ثقيلاً على الوحدات الاقتصادية . إذ أن تشغيلها يؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية وفي معدلات إستغلال المواد ، وفي مستوى الجودة وإرتفاع في تكلفة الصيانة والتشغيل ، وإرتفاع في معدلات استهلاك الطاقة والوقود .

وجدير بالذكر أنه قد أجريت دراسات ، في بعض الحالات ، لتجديد وتطوير بعض الوحدات الإنتاجية القديمة ، والإستغناء عما يثبت عدم صلاحيته .

والأمر يستدعي سرعة تنفيذ ما أسفرت عنه هذه الدراسات ، وتطبيق هذا المبدأ يشمل جميع وحدات صناعة الحديد والصلب المصرية ، وإتخاذ قرارات محددة تستهدف ما يلي :

١. تجديد الوحدات التي تثبت الدراسات الاقتصادية الفنية جدوى تجديدها .
٢. الإستغناء نهائياً عن الوحدات التي يثبت عدم جدوى تجديدها وإزالتها وإحلال وحدات حديثة بدلاً منها .

ذلك مع مراعاة ضرورة الالتزام بالمؤشرات الاقتصادية في اتخاذ مثل هذه القرارات .

٢. الأفـــــراد :

فيما يلي عرض العوامل التي تؤثر على العمالة تأثيراً مباشراً :

المستوى والتخصص : يتحدد مستوى الكفاءة للأفـراد فـي الصناعة بالمعرفة ، والمقدرة ، والخبرة . ومن هذه العوامـل الثلاثة تقع المعرفة في مجال المسئوليات المباشرة لكل مـن الدولة والصناعة .

ومن الملاحظ أن معاهد التعليم والتدريب ، مازالت قاصـرة من حيث الكم والكيف عن إمداد صناعة الحديـد والصـلب باحتياجاتها من الأفراد ، للوفاء بالاحتياجات في عدد كبير من التخصصات .

أما الخبرة ، فيجب تحديد الخبـرة بمسـتوى الأداء ، ولـيس بمعيار عدد سنوات العمل دون قيد أو شرط .

وفيما يتعلق بالتخصص ، فإنه يمثل مشكلة بالنسبة لصـناعة الحديد والصلب ، فهي تتميز عن باقي الصناعات باحتياجهـا إلى عدد ضخم من التخصصات المهنية والحرفية .

وتعاني الصناعة المصرية من نقص في مستوى خبرة الأفراد ، وكذلك نقص عدد العاملين في بعض التخصصات .

عدد العاملين : إن زيادة عدد العاملين عن حد معين بأي موقع عمل بالصناعة يؤدي إلى الإضرار بمستوى الكفاءة الإنتاجية لهذا الموقع ، بقدر يفوق كثيراً ما قد يترتب نتيجة لنقص العدد عن الحد النمطي .

فإن نقص عدد العاملين عما يجب أن يكون ، يمكن تعويضه في أكثر الأحوال ، بالمزيد من الجهد والتنظيم والتنسيق .

أما زيادة عدد العاملين عن الحد المقرر ، فيؤدي إلى إختلال جسيم في تنظيم العمل ، وفي مستوى الأداء للوحدة الإنتاجية .

وإذا ما عقدت مقارنة بين عدد الأفراد العاملين في صناعة الحديد والصلب المصرية ، وهذه الصناعة في البلاد المتقدمة صناعياً – مع الأخذ في الاعتبار الصفات المميزة للوحدات الإنتاجية من حيث مكوناتها ونوعية التكنولوجيا المطبقة – نجد أن الوحدات في مصر تعاني من زيادة في عدد الأفراد ، تتراوح في مراكز الإنتاج والخدمات الإنتاجية والأعمال الإدارية والتسويقية ما بين حوالي ٥٠% إلى ١٠٠% .

الالتزام : الالتزام هو أساساً حالة نفسية ذات أهمية بالغة ، يتوقف عليها مدى نجاح الوحدة الاقتصادية إلى حد كبير . وهذه الحالة النفسية ، ما هي إلا حالة توازن بين عدة عوامل يتفاعل بعضها مع بعض ، ومن أهمها على سبيل المثال :

روح الانتماء : والشعور بكفاءة القيادات ، والعدل ، والحزم ، والتوازن ما بين الحوافز الإيجابية والحوافز السلبية ، والمشاركة ، والأجر المناسب العادل .

ومن الملاحظ فيما يتعلق بوضع الأفراد في الصناعة بصفة عامة – وبالرغم مما له من أهمية قصوى وأثر مباشر على

مدى نجاح الوحدات الاقتصادية – أن كل ما يتعلق بهذا الموضوع يعالج بأساليب هي أبعد ما تكون عن الأساليب العلمية التي تحكم علاقات العمل والعاملين بالصناعة بالدول المتقدمة صناعياً .

والنتيجة أن أصبحت لدينا مجموعة من القوانين واللوائح والنظم التي لا تصلح للأنشطة الإنتاجية . وفي هذا المجال يتعين الإشارة إلى : أنه مثلما يجب أن نسترشد بمن سبقونا وتفوقوا في الصناعة ، في مجالات الدراسة والتخطيط ، والتنفيذ والتطبيق التكنولوجي ، كذلك يجب أن نسترشد بهم في مجالات نظم العاملين والوظائف والأجور .

إن التطبيق العلمي الحديث في هذه المجالات أصبح ضرورة ملحة ، فلم يعد من المقبول أن تعيش الصناعة المصرية في حالة من إنفصام الشخصية : تطبيق تكنولوجيا حديثة ثبت نجاحها في البلاد المتقدمة صناعياً من جهة ، ونظم عمالة لا تعتمد على أساس علمي حديث صالح للتطبيق في الصناعات المتقدمة من جهة أخرى .

٣. البنية الأساسية والخدمات :

من المعروف أن الصناعة لا يمكن أن تقوم أصلاً إن لم تتواجد بنية أساسية على درجة كافية من الشمول ، تتناسب مع نوعيات الصناعة القائمة ومتطلباتها ، والصناعة إذا ما قامت

لا يمكن أن تبلغ الحد الأدنى من النجاح ، إلا إذا توافرت لها الخدمات الأساسية بالمستوى المقبول من الكفاءة .

وفيما يلي مثالاً لتأثير كل من : النقل والكهرباء على كفاءة التشغيل في صناعة الحديد والصلب :

النقل : كثيراً ما يتأثر إنتاج مصانع الصلب بحلوان نتيجة لقصور عمليات نقل الفحم من ميناء الإسكندرية ، وكذلك نتيجة لقصور عمليات نقل خام الحديد من مناجمه بالواحات البحرية إلى المصانع .

الكهرباء : يتأثر الإنتاج كما وتكلفة في عدد من الوحدات الإنتاجية ، نتيجة لقصور شبكات توزيع الكهرباء ، والذي يؤدي إلى ما يلي :

كثرة حالات انقطاع التيار . وكثرة طلبات تخفيض الأحمال . وعدم كفاءة التغذية لتشغيل المعدات بطاقتها الكاملة .

٤. النظم واللوائح الحاكمة :

تؤثر النظم واللوائح الحاكمة في كفاءة عمل القطاع العام بأكمله ، بما في ذلك قطاع الصناعات المعدنية ، فمن أهم أسباب تعثر القطاع العام حتى الآن ، نوع العلاقة التي تربطه بكل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، فهي علاقة غير محددة المعالم ، ولا تثبت على حال ، بل تتغير من حين لآخر

، ويمكن وصف هذه العلاقة بأنها : خليط من الملكية والرقابة والتوجيه والسيادة والتحكم والإدارة .

ومن أهم صور التدخل المستمر في شئون الوحدات الاقتصادية من كافة أجهزة الدولة :

- قرار إنشاء جهاز للتنظيم والإدارة يتبع رئيس مجلس الإدارة بصرف النظر عن مدى الحاجة الحقيقية لمثل هذا الجهاز .
- قانون تنظيم الإدارات القانونية داخل الشركات يتعارض مع قواعد الإدارة .
- قانون الإصلاح الوظيفي ، يؤدي إلى إختلال لعلاقات العمل ، ولهياكل تنظيمية بأكملها في الوحدات الإنتاجية ، ولايتمشى مع مفاهيم العملية الإدارية في هذه الوحدات .
- قوانين وقرارات تصدر بتحديد أجور مؤهلات معينة ، بغض النظر عن طبيعة عمل صاحبها ، ينتج عنها إختلال تام لعلاقات العمل في الهيكل التنظيمي للوحدات الإنتاجية .
- قواعد عامة نمطية لإعداد الهياكل التنظيمية وترتيب الوظائف ، تطبق عرفياً عن طريق التسلسل الإداري ، لا علاقة لها بالاحتياجات الحقيقية للوحدة ومتطلبات العمل بها ، وذلك بإنشاء إدارات وتوحيد اختصاصات وتسميات

للوظائف الرئيسية ، بصرف النظر عن الاختلاف البين بين احتياجات وظروف الوحدات الاقتصادية المختلفة .

- قواعد ترد في قانون العاملين تكون نتيجتها المباشرة انتشار اللامبالاة والاستهتار بين بعض شاغلي الوظائف القيادية .
- العلاقة المدمرة ما بين الوظيفة والمؤهل وسنوات التخرج أو الخبرة من ناحية ، والأجر والترقي من ناحية أخرى .
- تعدد أجهزة الرقابة والشكوى والتحقيق ، مما يثير جواً من الأرهاب ويؤدي نشاطها إلى تجميد حركة الأفراد خوفاً من الخطأ .
- قرارات وقواعد لا حصر لها في شتى المجالات ، هدفها التوحيد والتنميط في إتمام المشتريات والمبيعات الأجنبية ما بين شركات القطاع العام ، بصرف النظر عن متطلباتها المختلفة والمتوقفة على نوع النشاط والحجم والظروف .

ثامنا : ملامح الملكية في قطاع الصناعات العربية

تتفاوت أهمية القطاع الخاص في عملية التصنيع من قطر إلى آخر ، كما خضع دور القطاع الخاص للمتغيرات الأساسية في كل قطر على حدة وللظروف الاقتصادية التي أملتها موارد النفط .

ونلخص فيما يلي ملامح الملكية في قطاع الصناعة العربية وأهم التطورات التي خضعت لها خلال العقدين الماضيين بما يوضح دور القطاع الخاص :

١. بسبب ملكية الدولة لمصادر النفط والصناعات الاستخراجية في جميع الأقطار العربية ، صادر القطاع العام مهيمناً على جميع فعاليات الصناعة التحويلية المرتبطة مباشرة بالصناعة الاستخراجية ، على الأقل في مرحلة تصنيع المنتجات الأساسية من الخامات (كما هو الحال في جميع الدول النفطية والدول ذات المكامين الواسعة للمعادن والفوسفات والكبريت والبوتاس) وشملت سيطرة القطاع العام في عدد من الأقطار العربية كمصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا واليمن عدد كبير آخر من الصناعات الخفية (الإستهلاكية والإنشائية والمعدنية بما فيها صناعات سلع الإستهلاك المعمرة منذ عقد الستينات) ولفترة جاوزت ربع القرن من الزمن في بعض منها . ولم تتساهل هذه الأقطار الستة بموضوع الاستثمار الأجنبي طيلة تلك الفترة (منذ الستينات) وإلى محلة متأخرة ، حتى بعد أن إزداد الاهتمام بفعالية القطاع الخاص ودوره في الاستثمار الصناعي بعد أن ظهرت بوادر إخفاق القطاع العام في إدارة مشاريع الصناعات الخفيفة .
٢. أدى الاهتمام بفعالية القطاع الخاص إلى بيع بعض المشاريع الصناعية في بعض الأقطار العربية.

٣. فيما عدا الصناعة التحويلية المعتمدة مباشـرة علـى الصـناعات النفطية أو ما يسمى بالصناعات الأساسية ، تركت أقطار مجلـس التعاون الخليجي ، منذ البداية ، الحرية التامة للقطاع الخاص فـي الاستثمار الصناعي ، كما شجعت الاستثمار الأجنبي في المشاريع الصناعية المشتركة ، ومن أهم الفروع الصناعية التي أهـتم بهـا المستثمر الأجنبي والعربي كـان فرعـا الصـناعات الكيماويـة والهندسية بالدرجة الأولى .

٤. في أقطار المغرب العربي كانت تونس والمغرب في مقدمة الدول التي اهتمت بالقطاع الخـاص وتشـجيع الاسـتثماريين الأجنبـي والعربي في الصناعة التحويلية ، ثم حذت حذوهما الجزائـر فـي وقت لاحق خلال عقد الثمانينات ، وأما مصر فقد انطلقت في هذا الاتجاه في النصف الثاني من عقد التسـعينات وتبعتهـا سـوريا والعراق ، وإن كانت التشريعات الخاصـة بتشـجيع الاسـتثمار الخاص في سوريا والعراق لا تشمل الاستثمار الأجنبي بل أكـدت دور القطاع الخاص والاستثمار العربي.

٥. تعتبر لبنان والأردن من الأقطار العربية التي كان ولازال القطاع الخاص فيها صاحب المكانة والمبادرة الأولـى فـي الاسـتثمار الصناعي ، إلا فيما يخص صناعة تكرير النفط الخام والصـناعة الاستخراجية للفوسفات والبوتاس في حالة الأخيرة (الأردن) .

تاسعا : التوزيع النسبي لمصادر القيمة المضافة في القطاع الصناعي العربي

يتسم التوزيع النسبي لمصادر القيمة المضافة في القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الدول العربية – بشكل عام – منذ عدة سنوات بالثبات تقريباً ، مع وجود تحويل تدريجي ولكن بنسب صغيرة وخاصة في الصناعات البتروكيماوية والصناعات الهندسية .

ويمثل النفط والغاز الجزء الأكبر من منتجات الصناعة الاستخراجية ومصدراً هاماً للقيمة المضافة في القطاع إذ بلغت مساهمتها في نحو ٨٣% من إجمالي القيمة المضافة في الصناعات الاستخراجية ، في حين أن الخامات غير المعدنية تساهم بحوالي ١١% والخامات المعدنية وخاصة خامات الحديد نحو إلى ٦% .

وتتفاوت مساهمة هذه النشاطات الصناعية بين الدول العربية في توليد الناتج تفاوتاً واضحاً . فهناك مجموعة الدول المنتجة للمنسوجات التي ترتفع فيها مساهمة الصناعات الغذائية فتشكل مساهمة مرتفعة نسبياً في كل من سوريا والمغرب ولبنان والعراق . وفي المقابل فإن دول الخليج والجزائر وليبيا تتراوح مساهمة الصناعات المشتقة من البترول والصناعات البتروكيماوية ما بين ٢٥% إلى ٤٠% من ناتج الصناعة التحويلية .

عاشراً : القوى العاملة بقطاع الصناعة العربية

لم تكن العمالة الصناعية في الوطن العربي قبل عقد السبعينات كبيرة . وكان معدل نموها خلال هذا العقد بمتوسط ٩ر٢% في الصناعة التحويلية .

وتقدر العمالة في القطاع الصناعي بنحو ٦ر١٧ مليون نسمة يشكلون نحو ٢١ في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية عام ١٩٩٧ ، وتراوحت نسبتها ما بين ٣٨% من إجمالي قوة العمل في حالة الإمارات و ٣ر٤% في حالة السودان ، وذلك عن متوسط الفترة من سنة ١٩٨٦ إلى سنة ١٩٨٩ .

وتشير إحصاءات منظمة التصنيع والتنمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة (المعرفة اختصاراً باسم "اليونيدو" إلى أن العمالة المشاركة في النشاط الصناعي التحويلي قد حققت أقصى معدلات نمو متوسط سنوي خلال الفترة من سنة ١٩٨٠ – ١٩٩٠ في كل من المغرب (٢ر٩) ، تونس (٧ر٧) ، الأردن (٦ر٧) ، كما أنها حققت معدل نمو متوسط لا يجاوز ١% سنوياً في حالة العراق ، وتبلغ ١ر٣% سنوياً في سوريا .

ويلاحظ أنه في بعض الدول العربية لم تنمو العمالة الصناعية لعدة سنوات . ويعود ذلك إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى زيادة كفاءة استخدام العمالة المتوفرة حالياً في القطاع العام قبل التوسع في التوظيف للعمالة الجديدة وإقامة عدد من الصناعات الحديثة التي تستخدم عمالة قليلة .

ويتضح مما هو متاح من إحصاءات أن كلاً من مصر والجزائر والمغرب تملك أكبر رصيد من المشتغلين في قطاع الصناعة التحويلية .

وإن التوسع الأفقي السريع في بعض الأقطار العربية التي لم تكن الكفاءات الفنية فيها تتلاءم وحاجة أو حجم الصناعات التي نفذت فيها خلال فترة قصيرة أو عن طريق ما يسمى "بخطط التنمية المعجنة" قد ساهم في ازدياد حجم العمالة المستوردة .

حادي عشر: التجارة الخارجية في السلع الصناعية

بلغت واردات الدول العربية من السلع والخدمات الصناعية حوالي ٩٤ مليار دولار خلال عام ١٩٩٦ ، بينما بلغت الصادرات الصناعية (بما فيها النفط الخام والغاز) حوالي ٥ر١٦٠ مليار دولار. أما صادرات الصناعات التحويلية فقدرت بحوالي ٣ر٣٨ مليار دولار . وتشير هذه الأرقام إلى أن الصادرات من كافة المنتجات المصنعة ونصف المصنعة قد ساهمة بتغطية ما يعادل نحو ٨ر٤٠% من إجمالي قيمة الواردات الصناعية مقارنة بنحو ٣٥ في المائة عام ١٩٩٠ ونمو ١٧% في عام ١٩٨٥م . ويعود التحسن في نسبة التغطية إلى تنامي وتنوع الطاقات الإنتاجية في الصناعات العربية وتوجهها إلى التصدير وخاصة المنتجات البتروكيماوية والأدوات المنزلية والمنسوجات والملابس كما أن سياسات برامج الإصلاح والتكيف الاقتصادي قد

ساهمت في تعزيز قدرة القطاع الخاص على المنافسة والنفاذ إلى أسواق جديدة .

جدول رقم (١)

نسبة التغطية في التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية

(مليون دولار)

البيان / السنوات	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦
الصادرات الاستخراجية بما فيها النفط والغاز	٨٥٩٠٠	٩٩٠٢٨	٩٩٠٢٨	١٢١١٦٣
صادرات السلع الصناعية التحويلية	٧٣٣٢	٢١٦٤٥	٣٤٨٠٤	٣٨٢٩٤
إجمالي صادرات القطاع الصناعي	٩٣٢٣٢	١٢٠٦٧٣	١٣٣٨٣٢	١٦٩٤٥٧
إجمالي الواردات الصناعية التحويلية	٤٣٠٩٤	٦٢٣٢٤	٩٢٩٧٦	٩٣٩٨٤
نسبة الصادرات التحويلية إلى الواردات الصناعية التحويلية (%)	١٧ر٣	٣٤ر٧	٣٧ر٤	٤٠ر٨

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ٤٧ .

وعلى الرغم من التزايد المشاهد في نسبة التغطية فمازالت الصادرات الصناعية العربية لا تغطي إلا ما يزيد قليلاً عن ٤٠% من قيمة الواردات الصناعية العربية .

ثاني عشر: تحديات ومعوقات القطاع الصناعي العربي

تختلف المعوقات الصناعية في طبيعتها ومسبباتها تبعاً لإختلاف هيكلية الاقتصادات العربية ، وتشير التجارب العملية إلى أن مجموعة

من هذه المعوقات تظهر في بعض الدول العربية نتيجة غياب البنيــة المؤسسية الملائمة في الصناعة نفسها ، وضعف الخدمات المؤسســية المساندة ، ووجود نظام صارم للمشاركة المحلية للاستثمارات الأجنبية المشتركة يؤدي إلى أحجام الاستثمار الأجنبي عــن المشــاركة فــي المشاريع الصناعية ويولد في نفس الوقت عائداً ريعياً لشركاء محليين غير فاعلين ، مما يعطل فرص النمو الذاتي للصناعة بالإضافة إلــى محدودية الأسواق الوطنية ، ووجود حواجز كثيرة تعيق إنسياب السلع والأفراد ما بين الدول العربية .

كذلك تتبع مجموعة أخرى من المعوقات الصناعية في كثير من الدول العربية من الظروف الاستثمارية للصناعة نفســها ، وتتمثــل هــذه المعوقات في إرتفاع تكلفة المنتج الصناعي وإنخفاض جودته أحيانــاً بسبب غياب المواصفات والمقاييس الصناعية الدقيقة ، ونقص إمدادات المياه الصناعية والطاقة ، وعدم توفرها أحياناً ، وإرتفاع تكلفة التمويل الذاتي للمشروعات الصناعية ، وعــدم تــوفر المنــاطق الصــناعية والخدمات الصناعية الفنية والمؤسسية ، وأخيراً ارتفاع التكاليف غير المباشرة الناجمة عن نظام الضرائب والجمارك والإجراءات الإدارية المعقدة .

وهناك أيضاً تحديات جديدة تواجه الصناعة العربيــة بــدأت تظهــر بوادرها في السنوات الأخيرة ، نتيجة توجه سياسة التصنيع في الدول العربية نحو التصدير إلى الأسواق الخارجية وتشتمل هذه التحــديات

على ثلاث مجموعات مختلفة ، تتلخص الأولى منها ، في شدة المنافسة في الأسواق العالمية في تحرير التجارة وتدويلها ، وتغير المزايا النسبية التقليدية في الإنتاج ، بسبب تطور طبيعة الإنتاج من كثافة نسبية في الموارد إلى كثافة نسبية في التقنية والمهارات الفنية ، مما يؤثر سلباً على الصناعات كثيفة العمالة ، كالصناعات الغذائية ، والمنسوجات والجلود ، ما لم يتم تدعيمها بتقنيات حديثة ، تزيد من ميزتها النسبية ، وقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية وتتصل المجموعة الثانية من التحديات بالمراكز والمؤسسات المساندة للتسويق وتشجيع الصادرات ، المعلوماتية التجارية ، وأساليب التوثيق التي مازالت قليلة الاستخدام في كثير من الدول العربية مع أنها ذات الأهمية لاكتشاف الأسواق الجديدة والتعريف بالسلع المتاحة .

وتتمثل المجموعة الثالثة من التحديات في شفافية المعلومات الاقتصادية ، التي تتأثر الصناعة بها كثيراً ، خاصة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والتسويقية ، حيث تكون المعلومات المتاحة في أحيان كثيرة رغم توفرها وكثرتها غير دقيقة ، ولاتعطي صورة كاملة عن الأوضاع الاقتصادية والمتطلبات الإدارية ، وبالتالي فإن شفافية هذه المعلومات وتوفرها يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة في إطار السوق المحلية والأسواق الخارجية .

وإضافة إلى كل هذا تواجه الصناعات العربية في الوقت الحاضر تحديات نابعة من تزايد الاهتمام باشتراطات المعايير والمواصفات

القياسية الخاصة بالجودة والصحة والبيئة ، التي تعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق الجودة المطلوبة للسلع والخدمات الصناعية ، وتسهيل دخولها للأسواق العالمية وهذا يتطلب من الصناعات العربية أن تعمل على توفير المغرفة الفنية ووسائل التدريب اللازمة لتطبيق المعايير والمواصفات القياسية .

ثالث عشر: فرص التعاون الصناعي العربي

بقيت جهود التعاون الصناعي العربي في إطار مستويات محدودة الوزن والأثر خلال السنوات الماضية ، ومحصورة في تنفيذ موضوعات التنسيق المشتركة في مجالات المواصفات القياسية الصناعية العربية وترويج مشروعات صناعية ذات منافع إقليمية أو وطنية ، وتسهيل وتوفير مصادر تمويل مشتركة للصادرات الصناعية العربية البينية .

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد فرص واسعة للتعاون العربي ، ويمكن التركيز بإيجاز على ثلاث مجموعات من فرص التعاون الصناعي العربي ، تتمثل المجموعة الأولى بتعظيم الاستفادة القصوى من المزايا النسبية للسوق العربية الواسعة . بإقامة صناعات كبيرة الحجم للتصدير ولإحلال الواردات ، وبخاصة في مجال السلع الرأسمالية لتجاوز مشكلة ضيق الأسواق على مستوى الدول العربية فرادى . وتتمثل الفرصة الثانية في خلق سلسلة من إجراءات التكامل الأمامي (أي مع الصناعات والنشاطات اللاحقة) ما بين بعض الصناعات الأساسية القائمة (كصناعات البتروكيماويات وصناعات النسيج والملبوسات) وصناعات أمامية ، تستخدم السلع الوسيطة التي تنتجها

الصناعات الأساسية كمدخلات لها ، وتعيد معالجتها وتصنيعها لإنتاج سلع نهائية ، مستفيدة بذلك من المزايا التنافسية لهذه السلع الوسيطة ذات التكاليف المنخفضة ، ومحققة قيمة مضافة عالية .

أما الفرصة الثالثة فتتمثل في تثبيت دعائم تكامل أفقي لاستغلال طاقات صناعية قائمة من خلال الإندماج والتعاقد الباطني لمؤسسات ذات طبيعة متشابهة من عدة دول عربية . ويؤدي هذا الاتجاه إلى إعادة توزيع المنافع وعدم حصرها بموقع واحد خاص بمؤسسة واحدة ضخمة . والأمر ليس محصوراً بصناعة محددة ، بل أنه قد يشمل عدداً كبيراً من الصناعات المتشابهة كصناعات المواد الغذائية والصناعات الهندسية والكيمائية وغيرها .

إن تدعيم مسارات التعاون الصناعي العربي في إطار تكاملي وتنفيذها على أرض الواقع يتطلب جهوداً كبيرة ووضع برنامج عمل يأخذ بعين الاعتبار معالجة المعوقات والتحديات التي تحد من وصول منتجاتها إلى الأسواق العربية والدولية إضافة إلى تحسين المناخ المؤسسي المنظم لهذه النشاطات .

الفصـــل السابع : النشاط التجاري

أولاً : النشاط التجاري والعوامل التي تؤثر فيه

يتضمن النشاط الاقتصادي كل المراحل التي تمر بها السلعة إبتـــداء من كونها مورد إلى أن تصل ليد المستهلك . وهذه المراحل تتضمن أولاً مرحلة الإنتاج وهي التي يتم فيها تحويل المورد إلى سلعة فنحن عندما ننتج قمحاً أو قطناً فإننا نقوم بعملية إنتاج زراعي .

أما المرحلة الثانية من مراحل الإنتاج فهي تحويل هذه الموارد إلـــى سلع في صورة أكثر ملاءمة لإستخدام الإنسان فيتم تحويل القمح إلى دقيق وخبر وتحويل القطن إلى قماش وملابس وتحويل الخشب إلـــى أثاث ويسمى النشاط الاقتصادي في هذه المرحلة بالنشاط الصناعي .

وفي المرحلة الثالثة من مراحل النشاط الاقتصادي نقوم بتغيير مكان السلعة التي أنتجت حتى تصل إلى المستهلك . وتسمى هذه المرحلـــة من النشاط الاقتصادي مرحلة التبادل التجاري أو التجارة .

وتتم عملية التبادل بين مناطق الفـــائض Surplus ومنـــاطق الـــنقص Shortage أيا كان موقع هذه المناطق دون أن تعني ذلـــك أنـــه مـــن الضروري أن يقوم التبادل التجاري بين دول الفائض ودول النقص . فهناك تبادل يتم في حالات لا يتوفر لها أي من الحالتين . وقد يكون

التبادل بين مناطق داخل الدولة الواحدة وهنا يسمى تجارة داخلية ، أو قد يكون خارج الحدود وهنا يدخل في مجال التجارة الخارجية ، أو بين القارات أو داخل منظمة اقتصادية واحدة أو بينها وبين مجموعة أخرى من الدول .

ويمكن تقسيم العالم إلى مجموعات تجارية واقتصادية على النحو التالي :

(١) منطقة التجارة الحرة لجمهوريات أمريكا الوسطى Central American Free Trade وتضم السلفادور وجواتيمالا وهندوراس ونيكاراجوا وكوستاريكا .

(٢) اتحاد جمهوريات أمريكا اللاتينية الحرة Latin American Free Trade Association وتضم الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك وبرجواى وأروجواي وكولمبيا وبيرو وأكوادور وفنزويلا .

(٣) جماعة السوق الأوروبية المشتركة European Economic Community وتضم ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج وبريطانيا وايرلندا والدانمرك .

(٤) الاتحاد الدولي للتجارة الحرة European Free Trade Association وقد قلت أهميته بعد إنضمام بعض دوله إلى السوق الأوروبية المشتركة .

(٥) اتحاد الكوميكون الذي يضم دول شرق أوروبا وقد تفكك هذا الاتحاد أخيراً في محاولة دوله إتباع سياسة السوق الحرة .

ثانياً : أهمية التبادل التجاري :

عند دراسة توزيع الثروة المختلفة في العالم تبين لنا إلى أي حد يتخذ هذا التوزيع شكلاً غير عادل ، فعلى سبيل المثال تمثل قارة استراليا ٣% من موارد العالم الزراعية ولاتمتلك سوى نصف في المائة من سكانه ، على حين لا تمتلك قارة آسيا أكثر من ٣٠% من الموارد الزراعية في العالم مقابل ٦٠% من سكانه . وبذلك يصبح التبادل التجاري هو الحل لهذا التناقض في توزيع الموارد خاصة وأن الصورة تتكرر في توزيع الموارد الطبيعية الأخرى .

وإذا كان الميزان التجاري فيها طالما يعاني من عجز كبير فإن صادراتها المنظورة هي التي تسد هذا العجز . وحتى الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة فإن التبادل التجاري بالنسبة لها لم يعد كماليا يمكن الإستغناء عنه وإنما هو ضرورة تحتمتها ظروف الإنتاج المحلي . كما تحتمها ضرورات التبادل الاقتصادي والسياسي في العالم وخاصة بعد سنوات الحرب العالمية الثانية .

التبادل إذاً نشاط اقتصادي له أهميته . وإذا كان لنا أن نعود إلى أسلوب الأرقام فقد لا يكون النشاط التجاري يوظف أكثر من ١٠% من جملة المشتغلين في العالم ، وإن كان يرتفع في أمريكا الشمالية وأوروبا والاقيانوسية إلى ما يتروح بين ١٥% ، ١٦% وينخفض

في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا والاتحاد السوفيتي (سابقاً) إلى ما يتراوح بين ٧% و ٩% وعلى مستوى الدول قد تصل هذه النسبة إلى ١٨% في الولايات المتحدة وتنخفض إلى ٥ر٢% في بلغاريا . وبين هذين الحدين تصل النسبة إلى ٥ر١٧% في ألمانيا / ١٦% في كندا وجنوب أفريقيا ، ١٥% في استراليا ، ١٤% في نيوزيلندا وفي المملكة المتحدة وهولندا ، ١٣% في بلجيكا والنمسا ، ١٢% في الدانمرك وفرنسا ، ١١% في النرويج واليابان و ٥ر٧% في مصر ، ثم تنخفض إلى نسبة تتراوح بين ٢% و ٥% في يوغوسلافيا والفلبين وتايلاند وتركيا ورومانيا وبيرو على سبيل المثال .

وإذا انتقلنا إلى الدخل فنجد أن التبادل التجاري يكون ما يتراوح بين ١٤% ، ١٥% من جملة الدخل العالمي .

أما عن أهمية التبادل التجاري كما تظهر في نصيب من الدخل التجاري فمن دراسة مراكز النشاط الاقتصادي الرئيسية في العالم يتبين أن أعلى دخل بالنسبة للفرد يتحقق في قارة أوروبا تليها أمريكا الشمالية .

ثالثاً : العوامل التي تؤثر في التبادل التجاري :

أولاً : الاختلاف والتباين الذي يتمثل في جهات العالم المختلفة في حصيلتها من الموارد المختلفة ، وفي طبيعة كل مورد

من هذه الموارد وفي ظروف الإنتاج ، والضـــوابط التـــي تتحكم فيه ، وأخيراً في نوع الإنتاج وكمياته ، وعلاقة هذا الإنتاج بعدد السكان ومستوى الاستهلاك .

ثانياً : أثر الحرب كعامل يؤثر في التبادل التجاري وشكله ويكفي أن نتتبع تطور التبادل التجاري والدورات التجاريـــة فـــي السنوات الثمانية السابقة على نحو ما أشرنا مـــن قبـــل – ليتبين لنا كيف كانت سنوات الركود هي ســـنوات الحـــرب العالمية الأولى والثانية . وأن سنوات الرواج هي سنوات ما بعد الحروب . ولايقتصر أثر الحرب على ما يحدث خلال فترة الحرب نفسها من إنخفاض في حركة النقل . وتغيرات في طبيعة السلع والعملاء ، وإنما يمتد إلى ما بعد الحرب . فقد تتغير خريطة العالم .

ثالثاً : الإرتباطات الإقليمية والإرتباطات الدولية العالميـــة مثـــل إتفاقية القمح الدولية والمجلس العـــالمي للقمـــح والإتفاقيـــة العادية للتعريفة والتجارة الجات Gatt General Agreement for Tarrif Trade وغيرها من إتفاقيات الغلات الدولية وهي تترك جميعها أثرها على التبادل التجاري.

رابعاً : قيود العملة وصعوبة أو سهولة الحصول عليها ، وهي الأخرى اعتبار هام يشكل النشاط التجاري ويجعل المستورد يفضل الاستيراد من مركز تتوافر عملته أكثر من مصدر آخر يصعب الحصول على عملته ومن ثم يجب البحث عن أسواق بديلة .

خامساً: التوجيه الحكومي والسياسة الحكومية التجارية التي تسمح بالتبادل التجاري مع معسكر آخر ، وتغير هذا السماح من وقت لأخر يترك أثره على التبادل التجاري وخاصة توزيعه الجغرافي .

سادساً: عامل النقل وخاصة النقل البحري باعتباره عاملاً مؤثراً وهنا قد نذكر طريق السويس الملاحي الذي يربط شرق آسيا وجنوبها وغربها مع البحر المتوسط وأوروبا نذكره كعامل مؤثر في الربط التجاري بين الشرق والغرب وقد أصبح يحتل مركز الطريق الملاحي الثاني في العالم ، أما الطريق الملاحي الأول فهو طريق المحيط الأطلنطي الشمالي الذي يربط أكبر مركزين تجاريين في العالم على جانبي الأطلنطي ، أمريكا الشمالية وغرب أوروبا .

رابعا : حجم التجارة العالمية ومراكزهـا

المقصود بحجم التجارة هنا هو مجموع الصادرات والواردات في فترة زمنية معينة . وقد سبق أن أشرنا إلى التطور الكبير الـذي شهده التبادل التجاري بصورة أصبح فيها حجم التجارة اليـوم يكـاد يعادل عشرة أمثال ما كان في الستينات أو أكثر .

كذلك نجد أن الدول المتقدمة تحتكر ما يقرب من ثلثي تجـارة العالم في جانب الصادرات ، ٧٠% من جملة الواردات ، وبالتـالي تعتبر منطقة التجارة الأولى في العالم وإن كانت أهميتها النسبية قـد إنخفضت عما كانت عليه في السبعينات أمام التزايد في أهمية الدول النامية التي إرتفعت نسبة صادراتها من جملة صادرات العالم عـام ١٩٨٠م إلى ٢٧% بعد أن كانت ١٧% عـام ١٩٧٠ و ٢١% مـن جملة واردات العالم بعد أن كانت ١٧% أما دول المعسكر الشـرقي فإن نصيبها لم يتغير كثيراً وظل حوالي ٩% من جملـة صـادرات وواردات العالم .

أما على مستوى القارات فنلاحظ أن قارة أوروبا تسهم بـأكثر من ٤٠% من كل صادرات وواردات العالم ، مقابل ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥% بالنسبة لقارة آسيا ثم تأتي بعد ذلك أمريكـا الشـمالية وأمريكا الجنوبية وأفريقيا واستراليا على التوالي .

أما بالنسبة لتوزيع التجارة على التكتلات الاقتصادية الرئيسية فنجد أن السوق الأوروبية المشتركة في الثمانينات تختص بحوالي ثلث تجارة العالم صادراً ووارداً ، على حين لم يزد نصيب أي تكتل آخر من دول العالم على ١٠% من جملة التجارة . ويظهر أن دول الأوبك تسهم بنسبة ١٥% من جملة صادرات العالم (البترول) مقابل ٦% من جملة الواردات ، وهذا الاختلاف بين نسبة الصادرات والواردات لا تظهر في أي منطقة أخرى في العالم .

وهناك عشر دول رئيسية في العالم تستأثر بحوالي ٥٧% من تجارة العالم هذه الدول هي الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا والاتحاد السوفيتي (سابقا) وكندا

خامسا : التجارة الخارجية للدول العربية

١- أهمية قطاع التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية العربية من أهم القطاعات الاقتصادية العربية ، حيث يعتمد الدخل القومي بشكل أساسي على حصيلة الصادرات العربية من السلع والخدمات . فنسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تزيد عن ٥٠% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية وهي تتعدى هذه النسبة في غالبية الدول العربية النفطية ، وتشير هذه النسبة إلى أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي

للدول العربية وإلى الأرتباط الكبير لهذا النشاط الاقتصادي للدول العربية وإلى الأرتباط الكبير لهذا النشاط بالتطورات في الأسواق الدولية .

جدول رقم (١)
نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج
المحلي الإجمالي للدول العربية
خلال الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٦

بيان	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	٢ر٤٨٦	١ر٤٨٦	٩ر٤٩٦	–ر٥٣٠	٧ر٥٧٥
التجارة العربية الإجمالية (مليار دولار)	٤ر٢٥٨	٧ر٢٥١	–ر٢٥٤	٥ر٢٨١	٧ر٣١١
نسبة التجارة العربية / الناتج المحلي (الإجمالي %)	١ر٥٣	٨ر٥١	١ر٥١	١ر٥٣	١ر٥٤

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ١١٥

غير أن الأهمية النسبية للتجارة الخارجية العربية في التجارة العالمية متواضعة فهي تمثل نسبة ٣% تقريباً من قيمة التجارة العالمية خلال الفترة المذكورة .

غير أن الأهمية النسبية المتواضعة للتجارة العربية في التجارة العالمية لا تعكس الدور الحيوي الذي تلعبه التجارة الخارجية في الحياة الاقتصادية العربية .

ولقد كان معدل نمو التجارة الخارجية العربية يفوق باستمرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ باستثناء عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ . وقد تراجع هذا المعدل عام ١٩٩٧ مقارنة مع عام ١٩٩٦ ، حيث كان معدل التغير السنوي في قيمة التجارة الخارجية حوالي ٨ر٣% عام ١٩٩٧ مقارنة مع حوالي ٧ر١٠% عام ١٩٩٦م .

ويتضح من تطور التجارة الخارجية العربية أن الصادرات العربية الإجمالية تلعب دوراً هاماً في نمو التجارة الخارجية العربية ، حيث يؤدي تحسن الصادرات العربية ، بشكل غير مباشر إلى تحسن أداء الواردات العربية وأحياناً بمعدلات تفوق معدلات نمو الصادرات ذاتها . إلا أن تراجع الصادرات العربية يؤدي إلى تراجع قيمة الواردات العربية ولكن بمعدلات أقل من معدلات تراجع الصادرات ، أو يعود ذلك إلى وجود عوامل أخرى تحكم الواردات العربية الإجمالية مثل نمط الإنتاج ، ونمط الاستهلاك .

جدول رقم (٢)

تطور التجارة الخارجية العربية

خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٧

(القيمة بالمليار دولار)

بيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	معدل التطور السنوي %		
									من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الصادرات	٣ر١٤٠	١ر١٢٨	٣ر١٣٤	٤ر١٢٨	٦ر١٣١	٠ر١٤٧	٠ر١٧١	٠ر١٧٧	١ر١	٥٢ر١٣	٥ر٣
الواردات	٢ر١٠٣	٣ر١٠٨	١ر١٢٤	٣ر١٢٣	٤ر١٢٢	٥ر١٣٤	٧ر١٤٠	٦ر١٤٦	٦ر٥	٤ر٤	٢ر٤
التجارة الإجمالية	٥ر٢٤٣	٤ر٢٣٦	٤ر٢٥٨	٧ر٢٥١	٠ر٢٥٤	٥ر٢٨١	٧ر٣١١	٦ر٣٢٣	١ر٣	٠ر٩	٨ر٣

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ١٩٩٧ ، ص ١١٧ ، بالنسبة لبيانات سنتي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، معدل التغير السنوي لعام ١٩٩٦ ، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ١١٦ لباقي السنوات .

وبالمقارنة مع التجارة العالمية يتضح أن أداء التجارة العربية الخارجية لا يزال أقل من أداء التجارة العالمية حيث ارتفعت قيمة التجارة العربية الخارجية الإجمالي من ٤ر٢٥٨ مليار دولار أمريكي سنة ١٩٩٢ إلى حوالي ٦ر٣٢٣ مليار دولار أمريكي سنة ١٩٩٧ ، أي بمعدل نمو سنوي يصل إلى حوالي ٦ر٤ في المائة خلال هذه الفترة .

أما التجارة العالمية فقد نمت خلال الفترة نفسها بمعدل سنوي يصل إلى ٧ر٢ في المائة .

جدول رقم (٣)نمو التجارة العربية والعالمية

بيان	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	معدل النمو خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧
قيمة التجارة العربية (مليار دولار)	٢٥٨ر٤	٢٥١ر٧	٢٥٤ر٠	٢٨١ر٥	٣١١ر٧	٣٢٣ر٦	
معدل نمو التجارة العربية (%)	٨ر١	-٢ر٦	٠ر٩	١٠ر٨	١٠ر٧	٣ر٨	٤ر٦
قيمة التجارة العالمية (مليار دولار)	٧٦٣٦ر٨	٧٥٠٥ر١	٨٥٤٦ر٤	١٠٢٢٦ر٧	١٠٧٣١ر٦	١٠٩٨٧ر٤	
معدل نمو التجارة العالمية (%)	٧ر٢	-١ر٧	١٤ر١	١٩ر٤	٤ر٩	٢ر٤	٧ر٥
وزن التجارة العربية في التجارة العالمية (%)	٣ر٤	٣ر٤	٣ر٠	٢ر٨	٢ر٩	٢ر٩	

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ١١٦

ويلاحظ أن الأهمية النسبية للتجارة العربية في التجارة العالمية قد تراجعت من ٤ر٣% عام ١٩٩٣ إلى ٣% عام ١٩٩٤ واستقرت عند حدود ٩ر٢% خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ . ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين أولهما تراجع أهمية المواد الأولية المعدنية في التجارة العالمية وحيث أن النسبة العظمى من الصادرات العربية هي من المواد الأولية المعدنية فإن ذلك ينعكس بشكل مباشر على تراجع أهمية التجارة العربية مقارنة مع التجارة العالمية.

والعامل الثاني هو التصاعد المستمر في أهمية صادرات سلع الصناعة الجديدة ، من أجهزة ومعدات الاتصالات والمعلومات وتجهيزات المكاتب حيث شهدت هذه الصناعة نمو ملحوظاً في السنوات الأخيرة وتعود الآن نمو التجارة العالمية ، ولم تستعد الدول العربية بعد من السوق العالمية الصاعدة لهذه المنتجات لافتقارها إلى هذه الصناعة .

٢- الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية

يرتبط الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية بشكل أساسي بالتغيرات في الهيكل الإنتاجي ، وهو الأمر الذي يحدث عادة بوتيرة بطيئة في الأجل القصير . كما أن تغيرات الأسعار في الأسواق الدولية للسلع المصدرة والمستوردة تؤثر على الأهمية النسبية لهذه السلع في الهيكل السلعي للتجارة الدولية .

٣- الهيكل السلعي للصادرات العربية الإجمالية :

هيكل الصادرات السلعية العربية لازال يسوده القطاع الاستخراجي ، حيث تشير البيانات المتاحة عن صادرات أثنتى عشر دولة عربية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى أن صادرات المواد الأولية تشكل حوالي ٣ر٧٤ في المائة من إجمالي الصادرات العربية كمتوسط للفترة المذكورة (منها حوالي ٩ر٧١ في المائة صادرات نفطية) . ومع التحسن الذي شهدته أسعار النفط في السوق الدولية خلال السنتين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ فإن الأهمية النسبية للنفط قد زادت في هيكل الصادرات العربية .

وشكلت مجموعة السلع الصناعية (والتي تشمل المجموعتين ٦ر٨ من التصنيف الدولي للسلع) حوالي ٥ر١٣ في المائة من الصادرات العربية الإجمالية كمتوسط الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥ ، وأرتفعت أهميتها النسبية من ٧ر١٠ في المائة سنة ١٩٩٠ إلى حوالي ٤ر١٦ في المائة عام ١٩٩٥م ، ويرجع ذلك إلى أنها نمت بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٦ر١٢ في المائة خلال تلك الفترة ، وهو أعلى من معدل نمو الصادرات السلعية الإجمالية خلال الفترة نفسها الذي بلغ ٣ر٣ في المائة .

ويعتبر هذا الأمر تطوراً إيجابياً في اتجاه تنويع هيكل الصادرات العربية وتقليص الاعتماد على الصادرات من السلع الأولية والخامات المعدنية .

جدول رقم (٤)

الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية الإجمالية

متوسط الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

بيان	الأغذية والمشروبات	المواد الخام	الوقود المعدني	المنتجات الكيماوية	آلات ومعدات نقل	المصنوعات	سلع أخرى غير مصنعة	الإجمالي
الصادرات	٣٦٢٥ر٢	٢٤٩٤ر١	٧٣٦٤٤ر٤	٤٧٦٧ر٦	٣٤٣١ر٦	١٣٨٠٩ر٩	٧٠٤ر٨	١٠٢٤٧٧ر٦
الواردات	١١٩١٢ر٦	٤٥٠٠ر٢	١١٧١٧ر٢	٧٢٦٦ر٥	٢٦١٥٥ر٦	٢٦٨٤٢ر٣	٢٥٧٢ر٤	٩٠٩٦٦ر٨
الصادرات %	٥ر٣	٢ر٤	٧١ر٩	٤ر٧	٣ر٣	١٣ر٥	٠ر٧	١٠٠ر٠
الواردات %	١٣ر١	٤ر٩	١٢ر٩	٨ر٠	٢٨ر٨	٢٩ر٥	٢ر٨	١٠٠ر٠

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ١٩٩٧ ، ص ١٢٣

أما المنتجات الكيماوية فقد انخفضت أهميتها النسبية في الصادرات العربية الإجمالية من ٥ر١ في المائة سنة ١٩٩٠ إلى ٤ر٧ في المائة سنة ١٩٩٥ ذلك أن معدل نموها خلال تلك الفترة كان أدنى من معدل نمو الصادرات السلعية العربية .

ويبدو أن الصادرات العربية من المنتجات البتروكيماوية لا تزال تواجه حواجز جمركية وغير جمركية في الدول المستوردة ، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي . بينما تتمتع الصادرات العربية من المصنوعات بإعفاءات

جمركية في أسواق الاتحاد الأوروبي ، وذلك في إطار اتفاقيات التعاون الفني المبرمة مع مجموعة دول المغرب العربي والمشرق العربي . أو اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية التي حلت محل بعض منها . أما صادرات الآلات ومعدات النقل والتي نمت بمعدل مرتفع يصل إلى ١٥ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥ فهي تعكس في جانب منها عمليات إعادة التصدير .

٤– الهيكل السلعي للواردات العربية الإجمالية

تعتمد الدول العربية على الاستيراد في تغطية احتياجاتها من الأغذية والمشروبات ، وأيضاً في تلبية الطلب المحلي من السلع المصنوعة والآلات ومعدات النقل ، حيث تشكل المصنوعات (المجموعتان ٦+٨ من التصنيف الدولي للسلع) حوالي ١ر٣٠% من الواردات الإجمالية خلال الفترة ١٩٩٥–١٩٩٧ .

وتشكل مجموعة السلع الغذائية والمشروبات نسبة مرتفعة من الواردات العربية الإجمالية إذا بلغت أهميتها النسبية في الواردات العربية الإجمالية خلال الفترة من ١٩٩٠–١٩٩٥ حوالي ١٣% وارتفعت إلى ٣ر١٤% كمتوسط خلال الفترة ١٩٩٥–١٩٩٧ ومن المتوقع أن تؤدي اتفاقيات الجات إلى ارتفاع أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية نتيجة خفض الدعم عن هذه السلع في الدول الصناعية ، وهو الأمر الذي ينتظر له أن يشكل

حافزاً للدول العربية على توسيع إنتاجها من السلع الغذائية في الأجل المتوسط والطويل .

ومن الملاحظ أن الواردات من مجموعة الآلات ووحدات النقل ارتفعت بصورة ملحوظة خلال الفترة ١٩٩٠ -١٩٩٥ إذ سجلت معدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٠ في المائة ، فإرتفعت قيمتها من حوالي ٢٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، كما إزدادت أهميتها النسبية في الواردات العربية الإجمالية من ٣٠ في المائة سنة ١٩٩٠ إلى حوالي ٣٥ في المائة سنة ١٩٩٥ .

ويعزى إرتفاع الواردات من هذه المجموعة إلى ضيق القاعدة الإنتاجية في الدول العربية وعدم استطاعتها تلبية احتياجات الأسواق العربية من هذه السلع ومن العوامل التي يرتبط بها هذا الأمر بدوره صغر حجم الصناعات في الدول العربية وضيق أسواقها . وتبرز في هذا المجال أهمية منطقة التجارة الحرة العربية لما يمكن لها توفره من أسواق واسعة تشجع على إقامة الصناعات الرأسمالية بالأحجام الاقتصادية .

الفصل الثامن : موارد الطاقـــة

أولاً : التعريف بمصادر الطاقة

تتعدد مصادر الطاقة المستخدمة ، كما تتعدد المعايير التي تعبر عـــن حجـــم الطاقة ، فوفقاً لمعيار الاحتياجات الكلية للطاقة الدوليـــة Total Primary Energy Requirements تكون الطاقة المستخدمة هي مجموع المواد الأولية التي تستخدم لتوليد الطاقة ، ويشمل ذلك المجموع المواد التجارية التي تباع في الأســـواق مثل الفحم وزيت البترول والغاز الطبيعي ، كما يشمل في بعـــض الأحيـــان ، المواد غير التجارية مثل الخشب وقمم المستنقعات .Peat ولكنه لا يشتمل على الطاقة الكهربائية المائية والنووية . أما وفقاً لمعيار إجمالي الطاقة النافعة Total Useful Energy فهي الطاقة ذات الفعالية ، والمستخدمة بالفعل بعد أن يؤخذ فـــي الاعتبار الطاقة في عمليات إنتاج الطاقة وتحويلها ونقلها واستعمالها .

ويمكن تصنيف الطاقة حسب استعمالات المختلفة Energy Utilization إلى حرارة Heat وقوة Power .

وقد تكون الطاقة أو مصادر الوقود في شكل سائل ، مثل البترول Liquied fuels, أو قد تكون في شكل غاز (الغاز الطبيعي) Gaseous fuels أو في صورة صـــلبة (الفحم) Solid Fuels, بالإضافة إلى الطاقة الكهربائية المائية والنووية Hydroand Nuclear energy

ويمكن تقسيم مصادر الطاقة ، من ناحية مدى البقاء أو الفناء إلى مجموعتين :

أ- مصادر الطاقة الفانية (غير المتجددة) : وهي التي تتناقص كمياتها نتيجة لعملية الاستغلال ، ويؤثر المعدل الذي تستخدم به في الوقت الحاضر ، على مدى إتاحتها في المستقبل . ومن أمثلة هذه المصادر (زيت البترول ، الغاز الطبيعي ، الفحم ، الطاقة النووية) .

ب- مصادر الطاقة غير الفانية (المتجددة) : وهي المصادر التي تبقى متجددة ، وتظل احتياطياتها قائمة ولكن بشرط إلا يزيد معدل الاستغلال عن المعدل الطبيعي لتجدد هذه الموارد . ومن أمثلة هذه المصادر (الطاقة الشمسية ، كهرباء المساقط المائية ، أنواع الوقود ذات الأصل النباتي مثل الأخشاب) .

كذلك يمكن تقسيم مصادر الطاقة من ناحية قدمها أو حداثتها إلى مصادر تقليدية مثل الفحم ، والبترول والغاز الطبيعي والطاقة النووية وكهرباء المساقط المائية ، ومصادر جديدة مثل الطاقة الشمسية والهوائية والجرفية وأمواج المحيطات والزيت الثقيل ، ورمال القطران وصخور الزيت ، والوقود الصناعي ، وهذه المصادر قليل الاستغلال في الوقت الحاضر ولكن ينتظر أن تلعب دوراً كبيراً في توفير الطاقة في العالم في المستقبل .

وفيما يلي تعريف بأهم مصادر الطاقة المستخدمة في العالم :

(١) البترول Petroleum

البترول كلمة من أصل لاتيني ، ومعناها زيت الصخر ، ويوجد عـــادة عنـــد سطح الأرض أو في باطنها . وقد يأخذ البترول الشكل السائل ، ويسمى حينئذ بالزيت الخام .Curde Oil أو يأخذ شكلاً غازياً ويسمى بالغاز الطبيعـــي Natural Gas .

ويتكون البترول في الطبيعة ، من تحلل المواد العضوية الناتجة من إنطمـــار الملايين من الحيوانات والنباتات الميتة عبر ملايين السنين ، في طبقات مـــن الطمي الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين .

ويبقى البترول الذي يكون مختلطاً بالماء ، داخل مسام تلك الطبقات الرسوبية إلى أن تحدث فيها التواءات أو انكسارات بفعل حركات القشـــرة الأرضـــية ، فيندفع تحت الضغط الواقع عليه ، وبحكم طبيعته التي تســـمح لـــه بـــالهجرة Migrate داخل الصخور المسامية Porous Rocks ليتراكم فيما يسمى بالمصـــيدة البترولية .Petroleum Trap ولا يمنع من مواصلة الهجرة في تلك الحالة إلا مـــا يحاصر المصيدة من طبقات صخرية غير مسامة .

وقد تتكون المصيدة البترولية أيضاً نتيجة لتحول الطبقات المسامية إلى طبقات غير مسامية بفضل العوامل الطبيعية ، كما قد تتكون لأسباب جيولوجية أخرى . وإذا تقارب عدد من المصايد البترولية أو الطبقات الحاملة للبترول .

وكذلك قد تحمل المصيدة البترولية ، بترولاً ولكن يتعذر اســـتخراجه بســـبب ضعف المقدرة المسامية لصخورها أو لضآلة حجم الطبقة الحاملة للبترول أو لوقوعها على عمق كبير مما لا يبرر إنتاج البترول من الناحية الاقتصادية .

وبعد أن كانت نسبة الاستهلاك العالمي للفحم حوالي ٨٣% في عـام ١٩٢٤ انخفضت النسبة الآن إلى أقل من ٢٥% .

(٤) الطاقة الكهربائية المائية والطاقـة النوويـة
Hydro and Nuclear Energy

تعتبر الطاقة المتولدة من المساقط المائية أرخص موارد الطاقة ، ولكن يتطلب استخدامها ظروف طبيعية خاصة تتعلق بالمجرى المائي وكمية المياه والمناخ السائد والتضاريس وخلافه ، هذا إلى جانب ظروف اقتصادية تتعلق بقرب هذه الموارد من السوق (للاستهلاك المباشر مثل الاستهلاك المنزلي أو ما يماثله ، أو استخدامها كطاقة وعامل إنتاج لإدارة المصانع) فضلاً عن عـدم وجـود منافسة من الموارد الأخرى للطاقة .

وتتمثل مشكلة الطاقة النووية أساساً في ارتفاع التكاليف الرأسـمالية اللازمـة لإقامة المحطات النووية ، فضلاً عن معارضة الرأي العام لإقامة المفـاعلات النووية وتزايد الخوف من عدم دقة إجراءات السلامة والأمان .

(٥) بدائل الطاقة المتجددة

ويقصد بها الطاقة الشمسية المستمدة من الرياح ، أمواج البحـر والمحيطـات وغيرها وعلى الرغم من أن هذه المصادر لا تزال غير تجارية ولا تقوى على منافسة مصادر الطاقة التقليدية (مثل البترول ، الفحم ، الغاز الطبيعي) إلا أن هناك اهتماماً جاداً بتطوير التكنولوجيا الخاصة بهذه المصادر لكـي يصـبح استغلالها اقتصادياً في بداية القرن القادم .

ثانياً : الأهمية النسبية لمصادر الطاقة :

يوضح الجدول التالي ، الأهمية النسبية لمصادر الطاقة المختلفة في توفير احتياجات العالم من الطاقة حتى عام ٢٠٠٠ ، ويتضح من جدول (١) أن البترول مثل حوالي ٤٥% من عرض الطاقة عام ١٩٩٠ ، وأنخفض إلى ٣٧% عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بنسبة ٥٤% عام ١٩٨٧م .

جدول (١)

نصيب مصادر الطاقة المختلفة في توفير احتياجات العالم

المصدر	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٩٠	٢٠٠٠
البترول	%٤٨	%٥٤	%٤٥	%٣٧
الغاز الطبيعي	%١٧	%١٨	%١٨	%١٦
الوقود الصناعي	-	-	%٢	%٤
الفحـــم	%٢٨	%١٩	%٢٠	%٢٤
الطاقة النووية	-	%٣	%٧	%١٠
كهرباء المصادر المائية وغيرها	%٧	%٧	%٨	%٩
أحجام عرض الطاقة (مليون برميل/ يوم معادل بترول)	٥٧	٩٥	١٢٠	١٦٥

أما بالنسبة للغاز الطبيعي ، فينتظر أن يبقى وضعه النسبي في عرض الطاقة ١٨% عام ١٩٩٠ وينخفض إلى ١٦% عام ٢٠٠٠ ومن المنتظر أن يزيد نصيب الفحم من ١٨% في الوقت الحاضر إلى ٢٠% عام١ ٩٩٠ وإلى ٢٤% عام ٢٠٠٠ بسبب الزيادة المتوقعة في استخدام الفحم في محطات توليد الكهرباء في الاستخدامات الصناعية كبديل للبترول والغاز الطبيعي . أما بالنسبة للطاقة النووية فينتظر أن يزداد نصيبها من ٣% في الوقت الحاضر إلى ١٠% عام ٢٠٠٠ وسوف يتوقف معدل النمو على موقف الرأي العام تجاه إقامة المحطات النووية .

ثالثاً : التطورات في استهلاك وإنتاج وإحتياطات الطاقة التجارية :

(١) الطلب على الطاقة وأهم اتجاهات الاستهلاك العالمي

أ- الطلب على الطاقة :

يتأثر الطلب على الطاقة بالعديد من المتغيرات التي يجب أخذها في الاعتبار ، في أي دراسة لتقديم حجم الطلب على الطاقة ، وأهم هذه العوامل :

(١) متوسط دخل الفرد :

ينعكس متوسط دخل الفرد ومستوى معيشته ، بصورة واضحة على متوسط استهلاكه من الطاقة في السنة ، فبينما يرتفع هذا المتوسط في الدول الصناعية المتقدمة ليصل إلى حوالي ٧٤٩٥ كيلو جرام (معبراً عنه بالاستهلاك من الفحم) في عام ١٩٨٠ ، ينخفض بالنسبة للدول النامية إلى ٣٦٨ كيلو جرام

فقط ، وهو يساوي ٥% تقريباً من متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية .

(٢) أسعار الطاقة :

إن الطاقة مثلها مثل أي سلع أخرى ، يزيد الاستهلاك منها إذا انخفض سعرها ، وينخفض الاستهلاك منها في حالة ارتفاع السعر ، ويتوقف أثر السعر على حجم الاستهلاك من الطاقة ، على عاملين رئيسيين : أولاً ، بدائل الطاقة ، ثانياً ، مرونة الطلب السعرية .

(٣) تكوين أو هيكل الإنتاج القومي :

يختلف الطلب على الطاقة ، عندما يختلف تركيب الناتج القومي بين بلدين على نفس المستوى من التقدم أو درجة النمو الاقتصادي ، فمتوسط دخل الفرد في الدانمارك مثلاً يعادل نظيره في بلجيكا ومع ذلك فإن متوسط الاستهلاك الفردي للطاقة في الدانمارك حيث لا تتطلب صناعتها سوى درجة خفيفة من الطاقة ، يقل كثيراً عنه في بلجيكا التي تعتمد صناعاتها على الاستخدام الكثيف للطاقة .

(٤) التباين في مستويات التقدم الاقتصادي والصناعي

فالمجموعات النامية والفقيرة من الدول ، تميل إلى الاعتماد في توليد الطاقة اللازمة لها على المصادر التي لا تدخل الأسواق كسلع تجارية مثل الحطب

والمخلفات الحيوانية ، وذلك نتيجة ضآلة الدخول النقدية واقترابها من حـــدود الكفاف (الحدود الدنيا لمستويات المعيشة) في تلك المجتمعات .

(٥) مدى الوفر أو الكفـــاءة فـــي اســـتخدام الطاقة

يتأثر الطلب على الطاقة في المستقبل ، بمدى التقدم الذي يتحقق بالنسبة لكفاءة الطاقـــة المستخدمة ، فكلما تقدم الفن التكنولوجي مع مضـي الـــزمن ، تـــزداد درجة الكفاءة في استخدام الطاقة ويتحقق قدر أكبر من الوفرة .

(٦) القوانين المنظمة لاستهلاك الطاقة

ازدادت أهمية هذا العامـــل ، بعد أزمة البترول والطاقة في عـــام ١٩٧٣م ، وذلك نظراً لارتفاع تكاليف الطاقة بشكل كبير ، وقد سارعت الحكومات فـــي الدول المختلفة ، وخاصة الدول الصناعية إلى وضع قوانين للحد من استهلاك الطاقة بهدف ترشيد استهلاكها .

(٧) المناخ

يزيد استهلاك الطاقة في البلاد التي يشتد فيها البرد في فصل الشتاء وترتفـــع فيها درجة الحرارة في فصل الصيف ، حيـــث تنتشـــر أجهـــزة التكييـــف أو الدفايات أو غيرها سواء في المنازل أو المصانع أو المكاتب أو السيارات .
وأما في البلاد المعتدلة الطقس صيفاً وشتاءاً ، مثل بلاد حوض البحر المتوسط فتقل الحاجة إلى هذه الوسائل مما يساعد في تقليل الطلب على الطاقة .

رابعا : إنتاج البـــترول في مصـــر

مقدمــــة

تعتبر مصر من أقدم الدول في إنتاج البترول ، إذ تم اكتشافه بســاحل خليج السويس عام ١٨٦٨ ، وترتب على ذلك بدايـة الصـناعات البتروليـة باستخراج البترول الخام سنة ١٩١١ ، وإنشاء أو معمل للتكرير سنة ١٩١٣ .

ومنذ اكتشاف وإنتاج الزيت في مصر عام ١٩٤٥ ، كانـت شـركة واحدة فقط تسيطر على عمليات البحث والإنتاج والتكرير والتوزيع ، وقد كان نصيب الدولة خلال هذه الفترة هو الاتاوة المستحقة على هذه الشـركة فقـط بواقع ٥ر١٢% من الإنتاج ، وعند محاولة الدولة تعديل لوائح تلـك الشـركة وتحسين شروطها لصالح مصر ، توقفت عن البحث والتنقيب من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ ، مما أدى إلى انخفاض احتياطي الخام من ٣٥ مليون طـن إلى ٥ر٢٦ مليون طن ، نظراً لعدم اكتشاف أي حقول جديدة . وقـد بلغـت مساحة المناطق التي شملها البحث حتى عام ١٩٥٢ حوالي ١٤٩٠كم٢ فقط . ومنذ ثورة يوليو ١٩٥٢ اتجهت الدولة نحو تشجيع البحث والاستكشـاف ثـم التكرير والتوزيع ، عن طريق الشركات الوطنية ، فأعطت عـدة تـراخيص بحث عن البترول للجمعية التعاونية للبترول ، ثم أسست معها ومع الشـركة الإيطالية إيني الشركة الشرقية للبترول في سنة ١٩٤٥ ، والتـي كـان مـن جهودها اكتشاف حقل بلاعيم سنة ١٩٥٥ ، ثم أسست الشركة العامة للبترول التي بدأت الإنتاج من حقول بكر عام ١٩٥٩ ، كما قامت الدولة أيضاً بعقـد

ثلاث اتفاقيات بحث عن البترول وفق نظام المشاركة خلال عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ .

ويساهم قطاع البترول مساهمة فعالة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في مصر فهو يمد البلاد باحتياجاتها من الطاقة حيث يؤمن ٩٠% من الاحتياجات المحلية للطاقة كما أنه يوفر فائض من العملات الأجنبية لاحتياجات التنمية الاقتصادية . فبالرغم من انخفاض أسعار البترول العالمية فإن فائض المعاملات البترولية بلغ ٧ر٢٣٨٩ مليون جنيه في عام ١٩٩٥م .

نتيجة لهذه الأهمية الاقتصادية لقطاع البترول بذلت الدولة كل الجهود لاجتذاب أكبر قدر من الاستثمارات البترولية العالمية . كما أنها استطاعت أن تبرم الكثير من الاتفاقات البترولية مع شركات بترول عالمية ، مما ساعد مصر بفضل تلك الجهود الاستكشافية التي غطت كل مساحة الجمهورية – أن تحافظ على حجم احتياطياتها من الزيت الخام وأن تضاعف احتياطياتها من الغاز الطبيعي ثلاث أمثالها رغم الزيادة الكبيرة التي حققها إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعي على مدى السنوات الخمس عشر الماضية .

أولاً : إنتاج البترول في جمهورية مصر العربية :

ارتفع عدد حقول البترول المنتجة في عام ١٩٩٢ إلى ١١٦ حقلاً ، وقد تميزت فترة الثمانينات بتزايد الجهود المبذولة لاكتشاف الحقول الجديدة ووضعها على خريطة الإنتاج مما أدى إلى زيادة عدد حقول

البترول المنتجة من ٣٨ حقلاً في عام ١٩٨١ إلى ١١٦ حقلاً في عام ١٩٩٣ .

وقد سجل إنتاج البترول الخام في مصر في عام ١٩٩١ نحـــو ٢ر٤٥ مليون طن بزيادة ٣% عن العام السابق له والذي بلغ حـــوالي ٨ر٤٣ مليون طن . وقد بلغت نسبة الإنتاج المصري مـــن البتـــرول نحـــو ٥ر١% من الإنتاج العالمي الذي بلغ ٣١٤٨ مليون طـــن فـــي عـــام ١٩٩١ ، واحتلت مصر المرتبة السادسة عشر على المستوى العالمي . كما أنها احتلت المرتبة الرابعة داخل القارة الأفريقية التـــي وصـــل إنتاجها إلى ٣٣٦ مليون طن في عام ١٩٩١ ، بنسبة ١١% من الإنتاج العالمي .

أما إنتاج الغاز الطبيعي فإنه ينمو سريعاً نتيجة لتكثيف عمليات البحث في مناطق الدلتا والصحراء الغربية والبحر الأحمر . ويساهم الغـــاز الطبيعي بنسبة ٢١% من حجم الطاقة في مصر كما أنه يستخدم كمادة خام لصناعات كثيرة مثل الأســـمدة والحديـــد والصـــلب والأســـمنت والبتروكيماويات . وتؤدي زيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي إلى إحلاله محل المنتجات البترولية مما يزيد من فائض البترول الممكن تصديره للخارج . فمنذ اكتشاف أول حقل للغاز الطبيعي في عام ١٩٦٧ وهـــو حقل أبو ماضي تم تطوير الاتفاقيات الخاصـــة بالمعالجـــة وتوصـــيل الغازات للشبكة القومية التي تتسع باستمرار . وقد ترتب على ذلك أن إرتفع استهلاك الغاز من ٩ر١ مليون طن في عام ١٩٨١ بنسبة ١٤%

من إجمالي استهلاك المواد الهيدروكرونية إلى ٢ر٨ مليون طن في عام ١٩٩٣م أي بنسبة ٣١% من الاستهلاك القومي للمواد الهيدروكربونية التي بلغت ٦ر٢٦ مليون طن .

ثانياً : مساهمة صناعة البترول في عملية التنمية الاقتصادية

يلعب قطاع البترول دوراً مؤثراً في الاقتصاد القومي سواء من حيث توليد الدخل أو تحقيق الاكتفاء الذاتي من موارد الطاقة أو توفير فرص العمل أو زيادة دخل البلاد من العملات الأجنبية أو علاقات التشابك مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي ، ويهمنا في هذا الخصوص التركيز على النقاط الآتية :

١- الرفاء باحتياجات البلاد الاستهلاكية من المنتجات البترولية والتي تبلغ حالياً حوالي ٢٦ مليون طن في السنة . وتستوعب هذه الاحتياجات أكثر من ٥٥% من إنتاجنا من الزيت الخام بالإضافة إلى إجمالي ما ننتجه من الغاز الطبيعي ومشتقاته والتي تصل إلى حوالي ٨ مليون طن زيت مكافئ في السنة . ويلاحظ أن إشباع الاستهلاك المحلي من المواد البترولية المنتجة محلياً يوفر للبلاد عملات أجنبية كانت ستدفع ثمناً لواردات البترول في حالة عجز قطاع البترول عن مواجهة احتياجات الاستهلاك، بالإضافة إلى ذلك تحرير البلاد من الضغوط الخارجية السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها دول

العالم الثالث المستوردة للنفط فالبترول سلعة استراتيجية تخضع للمتغيرات السياسية والاقتصادية وأخيراً فإن تغطية احتياجات البلاد من موارد الطاقة المنتجة محلياً يضمن إمداد قطاعات الاستهلاك والإنتاج باحتياجاتها من المنتجات البترولية في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة مما يخلص هذه القطاعات من مشاكل الاختناق والتعطل التي تتعرض لها الدول المستوردة للطاقة بسبب تأخير وصول الواردات .

٢- يمثل قطاع البترول مصدراً أساسياً للنقد الأجنبي اللازم لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق تصدير الفائض عن حاجة البلاد من المنتجات البترولية . فبالرغم من الانخفاض الذي طرأ على الأسعار العالمية للبترول فإن صادرات البلاد من المنتجات البترولية بلغت ٧ر١٩٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩١/٩٠ . وتغطي هذه الحصيلة حوالي ٧ر٥٠% من حصيلة الصادرات السلعية المصرية كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (١)الهيكل السلعي للصادرات المصرية

١٩٩١/٩٠

البنـــــــــد	القيمة بالمليون دولار	النسبة المئوية
الإجمالـــــــــي	٨ر٣٨٨٦	٠ر١٠٠
١ – سلع زراعيـــــــــة	٠ر٢٢٦	٨ر٥
* قطـــــــــن	٢ر٨٣	١ر٢
* أخــــــرى	٨ر١٤٢	٧ر٣
٢- صناعة البـــترول	٧ر١٩٧٠	٧ر٥٠
* بترول خـــام	٧ر١٤٦٢	٦ر٣٧
* منتجات بترولية	٠ر٥٠٨	١ر١٣
٣- سلع صناعية	١ر١١٦٣	٩ر٢٩
* صناعة الغزل والنسيج	٩ر٥٢٨	٦ر١٣
* صناعات أخـــرى	٢ر٦٣٤	٣ر١٦
٤- سلع غير موزعـــة	٠ر٥٢٧	٦ر١٣

المصدر : البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ١٩٩٢/٩١ المجلد ٣٢ ، العدد الرابع ، القاهرة .

٣- تكوين ثروات بقصد توريثها للأجيال القادمة ويتطلب ذلك بذل كافة الجهود التي من شأنها زيادة الاحتياطي البترولي وإطالـــة عمره الاستغلالي لأطول فترة ممكنـــة ، فمـــن الملاحـــظ أن الاحتياطي المؤكد من زيت البترول والغاز قد ارتفع من ٢ر٤ مليار برميل في بداية الثمانينات إلى ٣ر٦ مليار برميل في عام ١٩٩٢ ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاحتياطي لـــيس كميـــة استاتيكية بل هو متغير ديناميكي قابل للزيادة تبعاً لمستوى الفن

الإنتاجي الحديث ورؤوس الأموال المستثمرة في مجال الاستكشاف والإنتاج ، علاوة على ذلك يتم المحافظة على الاحتياطي البترولي لأطول مدة ممكنة عن طريق تشجيع استخدامات الطاقة البديلة مثل الطاقة المائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح . وأخيراً يمكن المحافظة على احتياطي الطاقة البترولية عن طريق ترتيب استهلاك المنتجات البترولية في القطاع العائلي والمصانع والمرافق ووسائل النقل والهيئات الحكومية مما يؤدي في النهاية إلى نقص معدلات نمو الطلب المحلي على البترول .

ثالثاً : الاحتياطي البترولي

تهدف السياسة البترولية في مصر إلى زيادة الاحتياطيات البترولية عن طريق تشجيع الاستثمار في مجالي الاستكشاف لحقول جديدة والتنمية للحقول الموجودة حالياً . وقد ترتب على ذلك زيادة الاحتياطي من الزيت الخام من ٢٠ر٣ مليار برميل مكافئ في عام ١٩٨٥ إلى ٤٠ر٣ مليار برميل مكافئ في عام ١٩٩٤ . هذا بالرغم من زيادة الإنتاج من الزيت الخام من ٦ر٢٩٤ مليار برميل مكافئ في عام ١٩٨٥ إلى ٤ر٣٢٥ مليار مكافئ في عام ١٩٩٤ . أما احتياطي الغاز الطبيعي فقد ارتفع من ٥٣ر١ مليار برميل مكافئ في عام ١٩٨٥ إلى

٣٠ر٤ مليار برميل مكافئ في عام ١٩٩٤ أي أن هناك زيادة في احتياطي الغاز بنسبة ١٨١% فيما بين عام ١٩٨٥ و ١٩٩٤ .

ويرجع التحسن في موقف الاحتياطي البترولي في مصر إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي :

١- استخدام الفنون الإنتاجية الحديثة في مجال الإنتاج بالحقول القديمة مما يساعد على زيادة معدلات الاستخراج من هذه الحقول وبحيث أن الزيادة في الإنتاج لا تتحقق على حساب الاحتياطي البترولي .

٢- زيادة الاستثمارات في مجال الاستكشاف والذي ترتب عليه اكتشاف سبعين خزاناً جوفياً للزيت والغاز في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ تم بالفعل وضع ٢٤ منها على طريق الإنتاج.

٣- زيادة الاستثمارات وتواصل الجهود في مجال تنمية الحقول المنتجة فعلياً مثل تدعيم مشروعات الإنتاج الثانوي للحقن بالماء وغيرها . ويوضح الجدول التالي تطور الاحتياطي البترولي في مصر :

جدول رقم (٢)

تطور احتياطي الزيت والغاز خلال التسعينات

التاريـــخ	الاحتياطي المتبقي (بليون برميل مكافئ)		
	زيت خام	غاز طبيعي	إجمالـــي
٨٥/١/١	٣,٢٠	١,٥٣	٤,٧٣
٨٦/١/١	٣,٢٠	١,٥٥	٤,٧٥
٨٧/١/١	٣,٣٠	١,٧٥	٥,٠٥
٨٨/١/١	٣,٣٠	١,٩٥	٥,٢٥
٨٩/١/١	٣,٢٩	٢,٢١	٥,٥٠
٩٠/١/١	٣,٣٢	٢,٤٠	٥,٧٢
٩١/١/١	٣,٤٦	٢,٤٣	٥,٨٩
٩٢/١/١	٣,٥١	٢,٤٦	٥,٩٧
٩٣/١/١	٣,٤١	٢,٥٩	٦,٠٠ -
٩٤/١/١	٣,٤٠	٤,٣٠	٧,٧٠

رابعاً: ترشيد استهلاك الطاقـــــة

توضح التقديرات المنشورة عن احتياجات مصر من الطاقة الكهربائية ومن البترول حتى سنة ٢٠٠٥ مدى العبء الضخم الذي سوف تتحمله والذي يجب أن تعمل من الآن كما تعمل الدول الصناعية المتقدمـــة ، على مواجهته من جهة ، وعلى ترشـــيد اســـتخدام الطاقـــة وخفـــض استهلاكها من جهة أخرى ، حتى يتوازن المعروض منها مع الطلـــب

عليها ، فلا تتعرض البلاد لهزات اقتصادية أو اجتماعية ، تنتج عن نقص مصادر الطاقة نقصاً قد يهدد استمرار عمل بعض مرافقها .

أن دول العالم الصناعية تهتم في الوقت الحاضر بمسائل الطاقة ن فهي معنية بالمحافظة قدر الإمكان على مصادرها التقليدية المتاحة ، بالاقتصاد في استخداماتها وابتكار الوسائل والأجهزة التي تحقق الوفر فيها ، كما أنها تهتم في الوقت نفسه بتحقيق تقدم علمي يسمح باستخدام مصادر الطاقة غير التقليدية ، لتحل مستقبلا بدرجة كافية محل المصادر التقليدية .

ويرجع الاهتمام العالمي بالاقتصاد في استهلاك البترول إلى ارتفاع أسعاره منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، واستمرار اتجاهها نحو الارتفاع ، ثم إلى ازدياد الاعتماد على استيراده من الدول المنتجة له ، وتوقع تناقص إنتاج حقوله تدريجياً .

وإذا كان وضعنا في مصر يختلف عن وضع الدول الصناعية ، فنحن ننتج من البترول ما يكفينا فضلاً عن تصدير الفائض منه ، ثم أننا لا تقلقنا زيادة الأسعار ، لأننا حددناها وثبتناها للمنتجات التي تستهلك محلياً ، بصرف النظر عن أسعارها العالمية ، كما أن استهلاكنا حتى الآن قليل بالنسبة للدول الصناعية ، لكننا من المؤكد نهتم بالتوفير في الاستهلاك عموماً لنصحح مسارنا الاقتصادي ، فكل طن من البترول نوفره نستطيع أن نصدره ، كذلك فإن استهلاكنا من الطاقة بأنواعها سيتزايد في الحقبة المقبلة ، ليصل إلى كميات قد لا نستطيع تدبيرها ،

وبفرض أننا إستطعنا فسوف تثقل كاهلنا تكاليفها فما أحرنا والأمر كذلك ، وأن نبدأ من الآن في دراسة السبل والوسائل العلمية للتنوع السليم في الاستهلاك ونشر الوعي بين المواطنين ، وشرح أبعاد الموقف لهم ، وكذلك أهميته لمستقبل البلاد ، وحثهم على التعاون كل في موقعه ، لتحقيق تنفيذ سياسة التوفير ، مسترشدين في ذلك ببعض الأساليب التي أتبعتها بنجاح الدول الصناعية في توفير استهلاك الطاقة والتي تناسب ظروفنا ، ومن ذلك:

- إنشاء إدارة مسئولة عن توفير الطاقة (بعض الدول كفرنسا جعلها تابعة لرئيسة الوزراء) ، تعمل بالتعاون مع أجهزة الدولة في تجميع إرشادات ووسائل وسبل الترشيد في الاستهلاك ، وتنشرها وتتابع تنفيذها ، وتنظم الحملات الإعلامية وتدعو الهيئة الصناعية والاقتصادية للاشتراك فيها ، وتجمع الإحصائيات عن مدى الوفر الذي تحقق إنها توجه الجهات التي لا تتقيد بإرشادات التوفير إلى الاستجابة لها ، وتتخذ أجراً ضد المقصرين ، وهي بذلك تكون إدارة مسئولة عن تحقيق الوفر في استخدامات الطاقة وهي التي تستصدر القوانين المحققة لأهدافها .
- اعتبار إدارة كل وحدة حكومية أو صناعية أو اقتصادية مسئولة عن تنفيذ إرشادات التوفير في استخدام الطاقة ومتابعة النجاح الذي يتحقق .

ويتفرع من ذلك تخصيص مهندس لشئون الطاقة في كل موقع يستهلك كميات كبيرة ويراقب الاستهلاك ويطبق أساليب التوفير ، ويقدم كل فترة بيانات عن الاستهلاك وعن ما الذي تحقق ، ويقارن ذلك بالفترات السابقة .

- العودة لإتباع نظام التوقيت الصيفي للاستفادة من طول النهار في الصيف ، وقد تم إتباعه هذا العام في بعض دول أوروبية غربية ، والوفر الذي يحققه مؤكد ولا يتكلف أي خطر استثماري .
- إن استهلاك الحكومة والقطاع العام في مصر يمثل نحو ٦٥% في المتوسط من الاستهلاك العام ، وهي في مادة المازوت ٧٥% ، وفي البنزين ٤٤% ، وفي السولار ٤٣% ، ولذلك فإن مجال الاقتصاد فيه واسع ، والتركيز عليه يؤتي ثماراً عاجلة .
- إن الهدف من ترشيد الاستهلاك هو تحقيق التقدم الاقتصادي في جميع المجالات باستهلاك أقل طاقة ممكنة ، لذلك تتعدد أساليب التوفير التي تتبع لتناسب كل مجال .

خامساً : التحديات التي تواجه النفط والغاز العربي خلال القرن القادم

يستحوذ الوطن العربي الذي يقع في قلب منطقة الشرق الأوسط على النصيب الأكبر من الاحتياطي النفطي العالمي وحوالي ٢٨ر٥٢% من احتياطي الغاز – وذلك على النحو الذي بيناه تفصيلاً آنفاً .

ومع ذلك لم يحقق النفط العربي والغاز ما كان مأمولاً ، ليرضى طموحات الشعوب العربية ، فلقد ذهبت الفوائض المالية النفطية إلى

قطاعات المال والفندقة الفاخرة وتجارة الواردات والصناعات الخفيفة ، بل أن ٥/١ من هذه الفوائض هي التي تستثمر داخل الوطن العربي والباقي خارجه ، كما يقوم المفكر اللبناني جورج قرم .

وتعيش الأمة العربية حالياً في ظل نظام دولي جديد المتغيرات والتحديات التي تشكل ذلك النظام الدولي الجديد ، وتلقى بقدر لا يستهان به من الشكوك حول إمكانيات الاستفادة بهذا المورد الهام لتحقيق التنمية العربية .

وفيما يلي نذكر باختصار وبشكل سريع أهم هذه المتغيرات والتحديات :

أولاً : المتغيرات والتحديات التي تواجه إنتاج النفط وتسعيره وتوزيعه :

١- لقد أنتلقت عملية "تسعير" برميل النفط والمتر المكعب من الغاز ، من تأثير المنتجين إلى السيطرة الكاملة للمستهلكين ، فتجارة النفط بات التعامل فيها من خلال الأسواق الورقية Paper oil تلعب فيها الاحتكارات النفطية والمؤسسات المالية من بنوك وبيوت الاستثمار الدور الأكبر في تحديد الأسعار ، ما يعني أن التقلبات السعرية أصبحت حادة ومفاجئة .

لم يعد هناك سوق للنفط يباع فيه البرميل بسعر ثابت ، إنما كافة الصفقات عبارة عن صيغة سعرية

Formula Price ترتكز على مؤشر هو خام البريت Brent (نفط بحر الشمال) ، ومن ثم فإن الاحتكارات النفطية قد ربطت برميل النفط العربي بحركة سعر النفط المنتج في إحدى المراكز الرأسمالية ، بالرغم من أن الكمية المستخرجة كمخ (البرنت) لا تساوي ١ : ١٠ من النفط المستخرج من دولة واحدة عربية هي المملكة السعودية .

ومع انتقال قضية التسعير إلى بروصة خام برنت في لندن تضاءل دور التفاعل العنصري "العرض والطلب" ، لأن المتحكم الفعلي أصبح القادر على تخزين النفط وتسويقه وتمويل صفقاته والقابض على خفايا البورصة .

٢- ضعف منظمة أوبك للدول المصدرة للنفط ، بنشوب الحرب بين بعض الدول المنتمية لها واتساع رقعة الانقسام بين الأعضاء وخروج العديد من الدول المؤثرة عن الإجماع ، وسيادة الغش في الحصص وتحول كل دولة لممارسة لعبتها الخاصة في الإنتاج والتسويق والبيع ، ومن أهم المؤشرات على ضعف المنظمة (تشاركها منظمة الأوابك للدول العربية المصدرة للنفط نفس الموقف) عدم القدرة على اتخاذ

أي سياسة أو حتى سلسلة منظمة من الإجراءات والترتيبات لمواجهة التحدي الذي فرضه ميثاق الطاقة الأوروبي على منتجي النفط فيما يسمى بضريبة الكاربون .

٣- توسيع حركة البحث والكشف والتنقيب لتشمل كل مناطق العالم من أجل أضعاف تأثير نفط الشرق الأوسط على العالم الصناعي . وامتدت الاكتشافات لتغطي المناطق المختلفة سواء في الصين وفيتنام وماليزيا وبورما إلى اليمن والجابون وكوبا .

ولكن أهم منطقة تحتوي على احتياطي ضخم ومؤثر من النفط والغاز سيشكل تحدياً كبيراً من ناحية كم وكيف برميل النفط العربي والغاز المصاحب له، هي منطقة كومنولث الدول المستقلة (تنشل روسيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطي) . حيث تحتوي هذه الكتلة على احتياطي مؤكد من النفط قدره ٥٧ بليون برميل ، وإنتاجها يصل إلى ٥ر١٠ مليون برميل / يوم ، ولا يسبقها بالنسبة للاحتياطي سوى المملكة العربية السعودية والكويت وإيران لدى كتلة الكومنولث المستقلة يصل إلى ٢١ر٤٠% من الاحتياطي العالمي .

٤- هيكلة السوق النفطية لتستقر على قاعدتي "المضاربة الآجلة / "Futuras" و "المقايضة التبادلية / Swaps" أي تحويل معظم التعاملات والصفقات إلى البورصة الدولية للنفط ومشتقاته كبديل عن الاتفاقات بين الهيئات الوطنية من جانب والأطراف المشترية للنفط من جانب آخر .

ثم أن الاحتكارات النفطية الدولية مثل : شل وإكسوف وكوستال : أصبحت تخصص إدارات مستقلة داخل تنظيماتها لترتيب عمليات بيع النفط والمنتجات البترولية في مقابل سلع استراتيجية ، تشمل القمح والسكر والأسمدة والمعدات الصناعية الثقيلة . ولقد اتسعت عمليات المقايضة التبادلية بحيث دخلت فيها أطراف متعددة ، مثل اليوروبروكرز Euro Brokers في أوروبا ومكاتب السمسرة في نيويورك ، والشركات التجارية الدولية المتخصصة في تجارة السلع الغذائية ، بالإضافة لبعض البنوك الكبيرة ، وهي الكريدي ليونيه والكريدي سويس وبنك سوسيتيه جنرال .

٥- السيطرة من جانب الاحتكارات النفطية على الوسائل الإعلامية المؤثرة في صناعة النفط والغاز ، مثل

المجلات والنشرات والتقارير اليومية والأسبوعية التي تبث اتجاهات السوق والأسعار ، وتقدم الرؤى التحليلية لمصالح الاحتكارات النفطية . ومن ثم صياغة الوعي النفطي وتشكيله وضمان السيطرة عليه وتوجيهه نحو المسارات التي تضعف من الموقف التفاوضي للدول العربية المنتجة للنفط والغاز .

وقد ارتبط بهذه العملية تأسيس إدارات تابعة للإدارة العليا في الاحتكارات النفطية الكبرى ، يطلق عليها "شعبة الاستراتيجيات الدولية" تختص بمتابعة الصراع الدولي في مجال النفط والغاز والطاقة بصفة عامة وعلى مستوى الكرة الأرضية .

٦- توسيع "المخزون الاستراتيجي" لدى جميع الدول الصناعية واستخدامها وقت الطوارئ لمواجهة أي نقص في الإمدادات أو لضبط الأسعار ومنعها من الارتفاع المفاجئ ، وهو ما ظهر بشكل جلي أبان حرب الخليج الثانية وما أعقبها من صدور التوجيهات الاستراتيجية لإدارة الرئيس جورج بوش بزيادة مخزونها الاستراتيجي هي الأخرى بمقدار ١٧ مليون برميل في اليوم .

دعم وتشجيع عملة التحكم الكامل في مسألة "نقل التقنية المتقدمة" في إنتاج النفط أو البحث والتنقيب عنه ، وهو ما أدى بدولة الجزائر التي لديها إمكانيات نفطية كبيرة إلى أن تعاني من تدهور إنتاجية الحقول ، بسبب تقادم أساليب الإنتاج وحجب الوسائل الجديدة عنها ، خصوصاً في ظل التقنية المعقدة المستخدمة حالياً ، وتعرف باسم "الحفر الأفقي Horizontal Drilling" ، والتي أدت لزيادة إنتاجية الحقول القديمة بشكل هائل ، وفي تحليله لأثر هذه التقنية يقول روبرت اليس الخبير الأول في مركز أبحاث جامعة كمبردج للطاقة : "إنا ستغير السياسات الوطنية والمالية للدول المنتجة للنفط حتى يمكنها جذب المزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات المرجوة لدى العالم الصناعي" .

كذلك طور العالم الصناعي بشكل خطير تقنية "التكرير" بحيث أصبحت مصافي التكرير في روتردام قادرة على هضم أي نوع يقدم إليها ، سواء كان نفطاً متدني النوعية أو مرتفع الكبريت والرصاص ، فتحوله لمشتقات نفطية خفيفة (مقطرات ممتازة) ، وهو عكس المعمول به في كافة المصافي الموجودة في الوطن

العربي ، أو حتى على مستوى العالم الثالث ، الذي لا يعرف سوف مصافي تكرير ذات تقنية محدودة .

٧- تطويق امتداد الخطط التسويقية للدول العربية للمناطق الواعدة ، مثل جنوب شرق آسيا فهذه المنطقة هي الامتداد الطبيعي للنفط العربي ، ويصل الاستهلاك اليومي لليابان وحدها ٤ مليون برميل / يوم ، والاستهلاك اليومي لكوريا الجنوبية ٩٠٠ ألف برميل / يوم ، أما معدل الزيادة السنوية لليابان من استهلاكها فهو ٥% ، وعند كوريا الجنوبية ٩% وعند ماليزيا ٩% وعند تايوان ٢ر٥% .

ويلاحظ منذ أن بدأت المملكة السعودية والكويت وإيران النفاذ بالنفط الخام والمشتقات البترولية لمنطقة جنوب شرق آسيا ، فإن الاحتكارات النفطية كانت تراقب الموقف عن كثب ، وتنسق جهودها لاحتكار عمليات توريد النفط إلى مصافي التكرير في سنغافورة بصفتها مركز التكرير الرئيسي لجنوب شرق آسيا .

ثانياً : التحديات التي تواجه صناعة التكرير العربية

يبلغ عدد مصافي التكرير على مستوى الوطن العربي ٦٠ مصفاة يمكنها إنتاج ٦ ملايين برميل ، ويمثل ذلك ٣٠% من إجمالي إنتاج النفط الخام ، ورغم

ذلك فإن هذه الطاقة التكريرية تمثل ٨% من إجمالي طاقة التكرير على مستوى العالم ، وهي إمكانية ضئيلة ، حيث يبلغ نصيب شرق آسيا مثلاً ٢٠% ، وأوروبا ١٩% ، ورغم ذلك فإن التحدي الأهم هو تراجع "التقنية" ومن انخفاض الطلب على زيت الوقود الثقيل نتيجة الآليات الصارمة للحفاظ على البيئة .

فالتحدي يكمن في ضرورة تحديث المصافي القائمة بما يتفق مع المعايير البيئية الموضوعة ، وهذا يحتاج لحجم هائل من الاستثمارات المالية في المصافي لتكون مهيئة لنمط القرن القادم ، والرقم المطروح هو ١٨ إلى ٢٠ مليار دولار .

ثالثاً : التحديات التي تواجه صناعة الغاز الطبيعي

ازداد الطلب على الغاز الطبيعي لكونه طاقة نقيه تحافظ على البيئة مع ميزات متعددة في استخدامه في المولدات التي تعمل بطريقة الدورة المركبة ، والتي تتمتع بكفاءة عالية في عمليات الإنتاج ، وبذلك يزداد الطلب على الغاز ويزداد حجم الاكتشافات سنوياً (استهلاك دول الاتحاد الأوروبي يزيد بنسبة ١٠% كل عام) ومن هنا تأتي أهمية الاحتياطي المخزون . ويبين الجدول التالي الذي يوضح عمر الاحتياطي المخزون لدى الدول العربية المؤثرة ، أهمية الاحتياطي وطول فترته لدى المنطقة العربية .

جدول يوضح العمر الاحتياطي للمخزون من الغاز الطبيعي

لدى الدول العربية المؤثرة

الدولـــــــة	عمر الاحتياطي المخزون بالسنوات
العراق	٢٨١٨
الكويت	٣٠٠٠
عُمـــان	١٣٧
قطـــر	٦٩١
السعودية	١٦٢
الجزائر	٦٦
ليبيا	١٩٤
تونس	٣٧٥
إيران	٧٦٢
تركيا	١٤٠
إمارة أبوظبي	٢٨٧
إمارة رأس الخيمة	٨٥٠

ولكن هناك تحديات تواجه صناعة الغاز أولها التكلفة الباهظة لتسـييل الغـاز حتى يمكن نقله واستخدامه ، ويحتاج ذلك لاستثمارات ماليـة كبيـرة ، ثـم المنافسة الكبيرة من جانب الدول الأخرى ، مثل إيران التي تكاد تستحوذ على تغذية منطقة آسيا الوسطى ، حيث يوجد خطوط أنابيب للغـاز مـع أرمينيـا وجورجيا وأذربيجان وأوكرانيا ، ناهيك عن أن جنوب الصـين عـام ٢٠١٠ سوف يكون أكبر مصدر ضخم لسوق الغاز في العالم . وخلال عـام ١٩٩٨ سيبدأ ضخ الغاز البريطاني للقارة الأوروبية ، كذلك ستضخ النرويج للشـبكة

الأوروبية نحو ٥٠ بليون متر مكعب ، وهو مكافئ لما تصدره الجزائر للقارة الأوروبية ، ناهيك عما تغذي به روسيا الاتحادية دول الاتحاد الأوروبي ١/٥ من إحتياجاتها .

وقد أدى تطور المنافسة إلى تحد آخر وهو تسعير المتر المكعب من الغـــاز ، حيث تصر كل الدول العربية على اتفاقات طويلة الأجل يتم من خلالها تحديد سعر أدنى ، ولكن نجحت الاحتكارات النفطية ومستهلكي الغاز في كسر هــذا الموقف (أنظر موقف كوريا واليابان مع قطر) ، والإصرار على عدم الالتزام بسعر حد أدنى . وأن ربط سعر الغاز بترمومتر سعر برميل النفط ستكون له آثار ضارة نظراً للتكاليف الضخمة في إقامة منشآت صناعة الغاز ، فتصـــبح مشروعات التسييل غير مجدية خلال السنوات العجاف .

الفصل التاسع : الموارد المائية
مشكلة القرن الحادي والعشرين

أ- أهمية الموارد المائية

تزايدت أهمية الماء كمورد حيوي في الوقت الحاضر نتيجة للضغط المتزايد من جانب السكان الذين يتزايدون بمعدلات كبيرة من ناحية ، وإرتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى ، مما دفع الإنسان إلى الاهتمام بدراسة هذا المورد الطبيعي ذو الأهمية الاقتصادية والبيئية المتزايدة . بل أن دراسة المياه هي أهم العناصر التي تؤكد العلاقة القوية بين الأرض والإنسان ، وفي فهم وربط البيئة الطبيعية بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية وإنعكاسات كل ذلك على نشاط الإنسان .

وتبلغ كمية المياه الموجودة على سطح الأرض ٤ر١ مليار كم٣ ، وهي إما مالحة تتمثل في مياه المحيطات والبحار وجزء من الماء الجوفي ، وإما عذبة تتمثل في مياه الأنهار والبحيرات والغطاءات الجليدية وغيرها ، وتكون المياه غلافاً يكاد أن يكون متصلاً يحيط بكوكب الأرض يعرف بالغلاف المائي Hydrosphere حيث تغطي البحار والمحيطات ٧١% من جملة مساحة كوكب الأرض وتحتوي على ٦ر٩٧% من إجمالي حجم المياه ، بينما تتوزع المياه العذبة (بالإضافة إلى بعض المياه المالحة) فوق أسطح القارات وأسفلها ، مكونة غلافاً شبه متصل ويحتوي على

٤ر٢% من إجمالي حجم المياه ، ويبدو أن هذه النسبة الضئيلة – بل جزء صغير منها – هي المسئولة عن الحياة والغذاء فوق اليابس .
وتجدر الإشارة إلى أن ٧٥% من حجم المياه العذبة يوجد محبوساً في صورة غطاءات جليدية تتراكم بالمناطق القطبية الشمالية والجنوبية ولا يستفيد منها الإنسان . وبناء على ذلك تصبح المياه التي يستخدما الإنسان بأعداده الكبيرة التي يعيش على سطح الأرض أقل من ٦ر٠% من إجمالي حجم المياه.
والواقع أن الطلب على الماء العذب ، يتزايد في كل أنحاء العالم الآن نتيجة للنمو السكاني المطرد ، والتوسع في استهلاك المياه بمعدلات متزايدة في كثير من القطاعات خاصة الصناعة والتوسع في المساحات المزروعة ، مما أدى إلى حدوث تغير في المفاهيم المتعلقة بموارد المياه ، كذلك أدت ظاهرتا الجفاف والتصحر التي أصابت بعض مناطق العالم – خاصة في أفريقيا – خلال العقود الأخيرة إلى تعميق مفهوم المحافظة على المياه وتطويرها بما يساعد على حسن تنظيم كفاءة استخدامها .

ب- مشكلة المياه

أولاً : مشكلة نقص الماء العذب عن الوفاء باحتياجات السكان

من المعروف أن عدد السكان في العالم يتزايد بمعدلات كبيرة جداً خاصة في الدول النامية ، وتشير التقديرات إلى أن هذا العدد سيصل إلى ٥ر٦ بليون نسمة في عام ٢٠٠٥ وقد ترتب على هذه الزيادة السكانية الهائلة زيادة كبيرة في الطلب على الماء لإنتاج

الغذاء من ناحية ، ولتوفير مياه الشرب لهؤلاء السكان من ناحية أخرى ، فإذا أضفنا إلى ذلك التوسع في الصناعة وإرتفاع مستوى المعيشة . أدركنا مدى الزيادة في الطلب على الماء.
وكنتيجة إنخفض نصيب الفرد ، على مستوى العالم ، من ١٤ ألف متر مكعب في أوائل السبعينات ، إلى ٨ آلاف متر مكعب في نهاية الثمانينات ، ومن المنتظر أن ينخفض إلى ٦٠٠٠ متر مكعب في عام ٢٠٠٠ ، في حين أن ضروريات الفرد في الغذاء والحياة تتراوح بين ١٠ – ١٤ ألف متر مكعب في السنة .

وتتفاقم مشكلة نقص الماء اللازم للحياة مع موجات الجفاف المتتالية التي تصيب بعض جهات العالم ، مثل الموجة الجافة التي إجتاحت إقليم الساحل الواقع إلى الجنوب من الصحراء الكبرى ، والذي يمتد من السنغال في الغرب حتى الصومال في الشرق عبر كل من مالي والنيجر وتشاد والسودان وأثيوبيا .
ولمواجهة مشكلة نقص الماء العذب في المستقبل تقترح الحلول الآتية حتى تقل خطوة هذه المشكلة :

(١) تغيير طرق الري التقليدية وإتباع الطرق الحديثة كما ذكرنا كالري بالرش أو بالتنقيط وغيرها .
(٢) عدم التوسع في زراعة المحاصيل الشرهة للمياه كالأرز ، وإستبدالها بمحاصيل تحتاج لكميات قليلة منه .

(٣) التحول من زراعة المحاصيل التي تتطلب المياه العذبة فقط إلى محاصيل يمكن أن تستخدم المياه الملحة نسبياً لريها .

(٤) عدم تحويل أراضي المراعي والأراضي الهامشية إلى أراضي زراعية .

(٥) تقليل التوسع في توليد الكهرباء من الوقود الحفري كالفحم أو البترول لأنه يستهلك كميات هائلة من الماء .

(٦) التوسع في مشاريع خزن المياه وخاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة ، وتعتبر السدود أحسن الوسائل وأن كانت تتعرض لبعض المشكلات مثل الاطماء والتلوث وتبخر جزء كبير من مياهها ، ويجب تدبير الوسائل التي تقلل من هذه المشكلات .

(٧) النظر على مشكلة المياه من المنظور الشخصي ، ويجب ألا يلقى على الحكومات عبء توفير الماء كله ، وإنما يجب على الأفراد إنشاء خزانات في منازلهم لتخزين مياه المطر كما كان الحال في الماضي .

(٨) التفكير في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد تنقيته واستخدام المخلفات الصلبة أما كسماد أو لتوليد البيوجاز Biogas ، وتعد الصين رائدة في هذا المجال وقد إستفادت إلى أقصى حد من مياه الصرف الصحي ، كما تقوم بعض

الدول العربية بإعادة استخدام هذه المياه وخاصة في الري
.

(٩) يجب على الأفراد في كل دولة وعلى مستوى العالم ، تحمل مسئولية عدم الإسراف في إستهلاك المياه .

ثانياً : تلوث الماء

ينتج تلوث مياه البحار والمحيطات وكذلك الأنهار والمجاري المائية من عوامل عديدة منها إلقاء مخلفات المصانع والصرف الصحي للمدن بهذه المجاري المائية .

ولايقتصر تلوث المياه على الأنهار والبحيرات فقط بل يمتد التلوث اليوم إلى مياه البحار والمحيطات رغم اتساع رقعتها – خصوصاً حول المناطق الصناعية المقامة على شواطئ البحار كذلك حول المواني الكبيرة التي تتكدس بها مختلف أنواع السفن والناقلات ، ولايمكن أن تفصل بين كل من تلوث الهواء وتلوث الماء وذلك لأن الهواء الملوث يؤثر كثيراً في المساحات المكشوفة من الماء ويلوثها بما يحمله من شوائب وأبخره وغازات .

ولقد أثبتت الدراسات أن تلوث مياه البحار والمحيطات لا يقتصر على طبقات المياه السطحية فقط وإنما قد يمتد إلى طبقات المياه العميقة ، وقد يصل في بعض الأحيان إلى قيعان هذه البحار ، كما

لا يقتصر التلوث على المناطق الساحلية فقط مثل المناطق المجاورة للمدن أو الموانئ بل قد تظهر آثار هذا التلوث في مناطق بعيدة جداً عن شواطئ البحار وقد تظهر في وسط مياه المحيطات .

ويعتبر تلوث البيئة البحرية مشكلة عالمية إذ أن تأثيرها لا يقتصر فقط على قطر بعينه بل يمتد غالباً إلى الأقطار المجاورة . ويمكن تلخيص أهم آثار تلوث البيئة البحرية في :

- بعض الملوثات لها تأثير سام مباشر على الحيوانات والنباتات البحرية .
- بعض الملوثات تحتاج إلى كميات كبيرة من الأكسجين المذاب في الماء لأكسدته فلا يترك للأحياء المائية كفايتها منه .
- بعض الملوثات تشجع على نمو نوع معين من كائنات البحر ويختل التوازن .
- قد تتراكم كميات الملوثات من مادة معينة في السلاسل أو الشبكات الغذائية وينتج عن ذلك آثار ضارة لكائنات البحر والإنسان أحياناً .

وتعتبر الفضلات التي تلقى من السفن وكذلك مخلفات عوادم السفن التي تفرغ حمولتها ومياهها الملوثة بالزيت من أهم هذه الملوثات .

لذلك ونظراً لأهمية وضرورة الحفاظ على المجاري المائية وحمايتها من التلوث آثاره ، فقد صدر القانون رقم ٨٢/٤٨ في شـأن حمايـة المجاري المائية من التلوث وذلك بعد إقراره من مجلس الشعب.

ولقد نصت المادة الخامسة من القانون على أن يلتزم ملاك العائمـات السكنية أو السياحية وغيرها الموجودة في مجرى النيل لفرعيه بإيجاد وسيلة لعلاج مخلفاتها أو تجميعها في أماكن محددة وترحيلها وإلقائها في مجاري أو مجمعات الصرف الصحي . ولا يجوز رمي أي مـن المخلفات على النيل أو مجاري المياه . ويتولى مهندسو الري المكلفين بتطبيق أحكام هذا القانون – كل في دائـرة اختصاصـه – التفتـيش الدوري على هذه العائمات فإذا تبين مخالفتها لأحكام هذه المادة يعطى مالك العائمة مهلة ثلاثة أشهر لاستخدام وسيلة العلاج وإزالة مسببات الضرر ، فإذا لم يتم ذلك بعد انتهاء المهلة المحددة يلغـى تـرخيص العائمة .

فيما يتعلق بحماية البيئة المائية :

تهدف حماية البيئة المائية من التلوث على تحقيق الأغراض الآتية :

(١) حماية شواطئ الدولة وموانيها من مخـاطر التلـوث بجميـع صوره وأشكاله .

(٢) حماية بيئة البحر الإقليمي – هي المساحات من البحر التي تلي الشاطئ وتمتد في اتجاه البحر لمسافة ١٢ ميل بحري – ومواردها الطبيعة الحية أو غير الحية وذلك بمنع التلوث .

(٣) يحظر على السفن تصريف أو إلقاء الزيت أو المزيج الزيتي في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدولة أما السفن الحربية الخاصة بالدولة فيجب أن تتخذ هذه السفن الإحتياطات الكفيلة بمنع تلوث البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدولة .

وقد فرضت عدة عقوبات مختلفة تتناسب تناسباً طردياً مع شدة المخالفة بمعنى أنه كلما كبر الضرر الناتج من المخالفة إزدادت العقوبة آخذين في الاعتبار إذا كانت المخالفة متعمدة أو غير متعمدة أو إرادية أو غير إرادية .

إجراءات تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة من السفن

يحظر على السفن تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة داخل البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية – هي المنطقة البحرية الممتدة فيما وراء البحر الإقليمي بمسافة مائتي ميل بحري مقاسة بخطوط الأساس بالدولة ويجب التخلص منها طبقاً للمعايير والإجراءات الآتية :

تلتزم السفن أيا كانت جنسيتها بمراعاة المعايير والضوابط التالية عند تصريفها لمياه الصرف الصحي.

(١) أن تكون السفينة مزودة بالشهادة الدولية لمنع التلوث بقاذورات مياه الصرف الصحي وأن تكون الشهادة الدولية سارية المفعول .

(٢) أن تكون السفينة مجهزة بوحدة لمعالجة مياه الصرف الصحي .

(٣) لا يجوز لأي سفينة أن تصرف مياه الصرف الصحي المعالجة على مسافة أقل من أربعة أميال بحرية من الشاطئ .

(٤) في حالة صرف السفينة لتلك المخلفات قبل معالجتها فلا يجوز لها ذلك قبل مسافة ١٢ ميل بحري من خط الشاطئ – هو أقصى حد تصل إليه مياه البحر على اليابسة أثناء أعلى مدى يحدث خلال فترة لا تقل عن أحد عشر عاماً .

ثالثا : أوضاع الموارد المائية في الوطن العربي

تقع معظم أجزاء الوطن العربي في الحزام الصحراوي الجاف من الكرة الأرضية الذي يتميز بارتفاع معدلات الفاقد من الأمطار عن طريق التبخر ، حيث لا يتجاوز معدل هطول الأمطار ٥٠ مم في السنة . وباستثناء الجبال العالية في شمال العراق وفي لبنان وجبال أطلس في المغرب حيث يصل معدل سقوط الأمطار إلى ما يزيد عن ١٠٠٠ مم بالسنة ، فإن هذا

المعدل لا يتجاوز ٦٠٠ مم في السنة في بقية المناطق العربية . وتقدر الموارد المائية المتجددة (السطحية والجوفية) في الوقت الحاضر بحوالي ٣١٥ مليار م٣ في السنة ، أي ما يوازي ٧ر٠٥% من الموارد المتجددة في العالم ، مما يجعل متوسط ما يصيب الفرد من المياه نحو ١٣٨٠م٣ في السنة وهو أقل المعدلات في العام ، حيث يصل متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة على صعيد العام ٧٧٠٠م٣ بالسنة . وتتباين أنصبة الفرد من المياه المتجددة من قطر عربي لآخر . فمثلاً يتراوح نصيب الفرد في قطر والكويت حوالي ١٢٠م٣ بالسنة بينما يصل ما بين ٣٧٣٠م٣ – ٥٣٠٠م٣ في السنة للفرد العراقي .

وتعاني معظم أقطار الوطن العربي من ضغوط شديدة على مواردها المائية حيث أن ما يزيد على نصف هذه الموارد تأتي من خارج الوطن العربي . وأن استهلاك المياه في هذه الأقطار يزيد بمعدلات مرتفعة نتيجة التزايد المطرد في عدد السكان وما يرافقه من تغيرات اقتصادية واجتماعية ، إضافة إلى الهدر في استخدام المياه والاستخدام الجائر للطبقات المائية الجوفية في كثير من الدول العربية ، الأمر الذي أدى إلى غور الينابيع وهبوط منسوب المياه الجوفية في بعض المناطق الساحلية ، وإنسياب باطني من مياه البحر واختلاطها بمياه الخزانات الجوفية وزيادة الملوحة فيها .

كما يتميز وضع الموارد المائية في الوطن العربي بظاهرة أخرى خطيرة هي مشكلة التلوث من مياه المجاري أو من المخلفات السائلة الصناعية ، هذا بالإضافة إلى ما يدخل في مياه البزل (الصرف) الزراعي من كميات هائلة من

المبيدات والأملاح وفضلات السماد والمخلفات الأخرى التي قد تتسرب داخل الأرض لتلوث المياه الجوفية . ويرجع هذا الوضع إلى انعدام سبل معالجة المياه قبل تصريفها وعدم استخدام التقنيات الملائمة للحفاظ على نوعية المياه خلال عملية التصنيع . ومن ناحية أخرى تؤدي بعض الممارسات الخاطئة للري إلى تملح أجزاء أخرى هامة من الأراضي الزراعية وتدهور التربة كما هو في كل من العراق ومصر وليبيا والأردن . ففي العراق تقدر نسبة الأراضي التي تعاني من الملوحة أو القلوية حوالي ٧٤% من جملة الأراضي الزراعية ، وفي مصر يقدر أن ٣٢% من أراضي الدلتا و ٣٠% من الأراضي الزراعية في وادي النيل متأثرة بالتملح .

وثمة مشكلة أخرى بالإضافة إلى مشكلات التلوث البيئي تتعلق بكفاءة استخدام المياه في الأقطار العربية وبالأخص بالزراعة التقليدية ، حيث يؤدي استخدام الأساليب السطحية للري (الري السيحي) إلى فقدان ما بين ٣٠-٥٠% من المياه المستغلة وهذا يعني أن فقد المياه قد يصل إلى حدود ٨٠ مليار متر مكعب . وقد تم مؤخراً إدخال أساليب محسنة للري لزيادة كفاءة الري وتقليل الفاقد من المياه ، ومثال ذلك الري بالتنقيط الذي يتميز بكفاءة قد تصل إلى ما بين ٨٠-٩٠% والري بالرش الذي تتراوح كفاءته بين ٧٥-٨٠% ويستخدم الأردن الري بالتنقيط في حوالي ٦٠% من مجموع مساحته المروية ، وتستخدمه الإمارات بنسبة ٢١% ومصر بنسبة ١٠% ، أما السعودية فتستخدم الري بالرش في ٦٤% من مجموع المساحات المروية تليها الإمارات ٢١%

وتونس ١٧% ثم المغرب ١٣% في حين يكون الري السطحي هو النظام السائد في كل من العراق والسودان وسوريا وعمان .

ومما لا شك فيه أن هناك مجالات كبيرة لتحسين كفاءة نظام الري السطحي تصل كفاءة استخدام المياه ورفعها فيها من ٥٠% إلى ٧٠% ، ففي سوريا ارتفعت الكفاءة الحقلية لنظام الري من ٤٧% إلى ٧٢% عند إدخال تقنية التسوية بأشعة الليزر واستخدام الري المتردد في نظام الري السطحي . ولكن هذه التقنية الرائدة محصورة ومستخدمة على نطاق ضيق جداً في كل من مصر والعراق وسوريا والمغرب .

وأخيراً لابد من التطرق إلى المأزق الكبير الذي يطوق استخدام هذه الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي وهو ارتفاع نسبة اعتماده على الموارد المائية النابعة خارج حدوده ، حيث تصل هذه النسبة إلى ما بين ٥٠-٦٢% من مجموع مصادر المياه السطحية . وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار توزيع السكان قطرياً فإن ثلثي سكان الوطن العربي تأتي مواردهم المائية المتجددة من أنهار تنبع خارج حدود الأقطار العربية . مما يجعلها عرضة للنقص والتدهور المتوقع في الكمية والنوعية نتيجة لأسباب طبيعية أو استخدامات جائرة في دول المنبع (تركيا وأثيوبيا بصورة خاصة) في غياب تشريعات دولية تضمن حقوق الدول العربية في مصر والسودان في حالة نهر النيل والعراق (نهري دجلة والفران) وسوريا (الفرات) وموريتانيا (نهر السنغال) . وقد يصبح الوضع المائي لهذه الأقطار أكثر سوءا في حالة إنجاز بلدان المنبع مشروعات السدود التي تقيمها وتنوي إقامتها على الفرات ودجلة والنيل .

رابعا : تسعير مياه الري

يمكن أن يعتبر استنزاف الموارد الطبيعية بالاستخدام غير الرشيد لمياه الري تكلفة إضافية تخصم من الدخل القومي . ولذلك فإن ثمة جدلاً اقتصادياً يدور حول تسعير مياه الري وإلزام المزارع بدفع التكلفة كلياً أو جزئياً واستعمال ذلك كأداة لترشيد استخدام المياه خاصة في ظل ظروف ندرة المياه التي تعيشها الأقطار العربية . وهناك من يرى ضرورة دعم المزارع وتجنب إلقاء أعباء جديدة على تكلفة الإنتاج ، وذلك تجنباً لارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الاستهلاكية المحلية . وبالمقابل نجد بعض الاقتصاديين من ينادي بإلغاء الدعم على تكاليف إتاحة المياه وإقامة المشروعات المائية ، وفرض رسوم تغطي التكاليف الفعلية التي تتحملها الدولة ، حيث أن ذلك سيؤدي بالمزارع إلى أن يجري تعديلات في التراكيب المحصولية مما يضمن كفاءة أعلى في استخدام المياه . وفي هذا الإطار تتعدد المناهج المستخدمة في استرداد تكاليف إتاحة المياه مثل تكلفة الفرصة البديلة والتكلفة الحدية ومتوسط التكلفة والقدرة على السداد والتكلفة حسب ظروف السوق . وقد بدأ العمل بهذه السياسة في بعض الدول العربية ليس كمجرد سياسة مالية بل كإجراء هام الحفاظ على المياه ، إذ يتم دعم القسط الأكبر من مياه الري كحافز للإنتاج الزراعي ولتشجيع التمركز في الريف والحد من الهجرة إلى المدن . هذا بالإضافة إلى تسعير المياه باسترداد كامل التكلفة يؤدي إلى إرتفاع كلفة الإنتاج وتراجع الكفاءة التنافسية للمزارعين في الأقطار العربية . كما أن مسألة فرض

الأعباء على المزارعين لابد أن تخضع إلى موازنة دقيقة لمجمل الأعباء والمعونات وإلا فإن نتائجها ستكون سلبية وربما هدامة .

خامسا : المعوقات التي تعترض تحقيق الأمن المائي العربي

يمكن تلخيص المعوقات التي تعترض الأمن المائي العربي ، وأدت إلى ظهور الأزمة المائية العربية فيما يلي :

أ- **محدودية الموارد المائية**

وهي نتيجة طبيعية لجغرافية الوطن العربي الذي تقع ٩٠ في المائة من أرضيه ضمن أقاليم مناخية جافة وشبه جافة محدودة في مواردها المائية ، ويتسم هطول الأمطار فيها بالتذبذب على مدار السنة ، بالإضافة إلى ضعف فعالية الأمطار حيث يصل الفاقد منها عن طريق التبخر إلى أكثر من ٨٥ في المائة.

ب- **مأزق الموارد المائية المشتركة**

وتمليه محددات جغرافية وجيولوجية جعلت أكثر من ٥٠ في المائة من الموارد المائية العربية السطحية تنبع من بلاد غير عربية (تركيا ، أثيوبيا) ، وتشير الشواهد إلى أن هذه المشاركة قد تتأثر بطبيعة التطورات المحلية والعالمية ، وعلاقة الدول العربية بالدول المعنية ومدى اهتمام هذه الدول بالتعاون والتنسيق المشترك في مجال الموارد المائية .

ويزداد الأمر تعقيداً إذا كانت هذه الموارد لا تحكمها اتفاقيات دولية تضمن حقوق البلدان المتاخمة للأحواض المشتركة مما يجعل الموارد

المائية العربية عرضة للنقص والتدهور في النوعية ، نتيجة تنامي الاستخدامات أو تلويث المياه في الأحباس العليا .

وتجدر الإشارة إلى أن تناقص هذه الموارد سوف يشكل عائقاً رئيسياً في تخطيط بعض الدول العربية لاستثمار الموارد المائية وبلورة استراتيجياتها المستقبلية في هذا الشأن .

ج- الزيادة في السكان

إن الزيادة في نمو السكان في العالم العربي تعد من أعلى النسب في العالم وسوف يؤدي النمو السكاني والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في المستقبل إلى تعاظم الطلب على الغذاء والماء الصالح للشرب ، وبالتالي تفاقم أزمة المياه ، وارتفاع الفجوة الغذائية ، إضافة إلى أن هذا الانفجار الديموغرافي له آثار كبيرة مرتبطة بالتوسع العمراني في المدن الكبيرة وما يؤدي إليه من مشاكل بيئية وصحية .

د- نقص المعرفة ببعض الموارد المالية

رغم التقدم في معرفة أغلب الدول لمواردها المائية ، فإن المعلومات المتاحة مازالت تنقصها الدقة ، وذلك لعدم وجود قياسات دائمة على مجاري الأنهار والأودية الموسمية ، كما تفتقر معظم الدول العربية إلى محطات أرصاد دائمة لتحديد البراميترات الخاصة بمعرفة مكونات الدورة الهيدرولوجية مثل التبخر والتسرب كما أن المياه الجوفية مازالت تتطلب مزيداً من الدراسات والقياسات المعرفة خصائصها ، وتدقيق

تقويم الأحواض ومتابعة استغلالها ، لتفادي الاستعمالات الجائرة وما يترتب عليها من أضرار فادحة ، كتداخل مياه البحر فيها .

ه- **ضخامة متطلبات الأمن الغذائي**

تعتمد كل الدول العربية الأمن الغذائي كمبدأ سياسي واقتصادي ثابت في برامجها الإنمائية ، وتحقيقه يعتمد أساساً على مدى توفر الأمن المائي العربي ، وقد تبين فيما سبق صعوبة تحقيق ذلك ، غير أنه يمكن تقليص الفجوة الغذائية من خلال مضاعفة وتضافر الجهود العربية في تنمية الموارد المائية ، ورفع الكفاءة الزراعية وتعظيم إنتاجية الوحدة الزراعية .

و- **إنخفاض كفاءة استخدام المياه**

ويتمثل بهدر مياه الشرب والتبذير الزائد في استهلاكها في بعض الدول العربية ، إضافة إلى ضياع مياه الشرب في شبكات التوزيع ، وارتفاع نسب الضياع إلى ٥٠% أحياناً نتيجة لنوعية الأنابيب المستعملة وضعف الصيانة ، وعدم متابعة كميات توزيع المياه وتحليلها . ويلعب الضعف المؤسسي والإداري للأجهزة المعنية ، وعدم مواكبة التقنيات الحديثة في مجال البحث عن التسرب دوراً هاماً في استمرار هذا الوضع وترديه .

ز- **تدهور نوعية المياه والتربة**

أدى التوسع في المساحات الزراعية المروية ، وتنمية مشاريع الري بهدف تحقيق الأمن الغذائي ، إلى الإسراف في الموارد المتاحة ، كما أدى تكثيف استعمال المبيدات والأسمدة الكيماوية ، إلى أن تدنى نوعية

المياه خاصة السطحية منها . وكذلك أدى الاستخدام الجائر للمياه الجوفية إلى انخفاض المنسوب في بعضها وتلمحها ، إضافة إلى أن تدهور نوعية التربة قد أدى إلى تفشي ظاهرة التملح والغدق ، وتدني الإنتاجية واختلال الخصوبة .

ح- **إهمال الجانب الاقتصادي للمياه**

إن إهمال الجانب الاقتصادي في تنمية الموارد المائية واستخدامها خاصة في مجال الري ، قد ساهم بدرجة كبيرة في هدر هذه الموارد وتدني كفاءتها ، ونظراً لأن استرجاع كامل التكلفة لجلب المياه وتوزيعها قد لا يكون وارداً في الوقت الحالي في الدول العربية ، نتيجة لعوامل اجتماعية وسياسية ، بما فيها تحقيق الأمن الغذائي فإن معظم الدول العربية تتجه نحو استرداد تكاليف إتاحة المياه على مستوى الحقل وصيانة منشآتها . ولا شك أن هذه السياسة سوف تساهم في توجيه المنتجين الزراعيين إلى استخدام نظم الري الأكثر تطوراً وكفاءة إلى ترشيد استخدام المياه .

سادسا : الآفاق المستقبلية لمعالجة أزمة المياه

أن التصدي لأزمة المياه في الوطن العربي يتطلب تبني مجموعة من السياسات والإجراءات للحد من المعوقات السابق الإشارة إليها .

ومن أهم هذه السياسات والإجراءات ما يلي :

أ- العمل على تدقيق معرفة الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي ، من حيث الكم والنوع وإمكانيات تطويرها واستثمارها في إطار تنمية

مائية مستديمة مع مراعاة الجانب البيئي وحقوق الأجيال القادمة . وفي هذا الإطار ينبغي العمل على تطوير حصاد الأمطار وفقاً للظروف المحلية لكل بلد بإنشاء السدود الترابية والبحيرات والبرك وتوجيه مياه الأمطار والسيول إلى أماكن مناسبة لاستقبالها والاستفادة منها.

ب- السعي لإيجاد حلول لقضايا المياه المشتركة مع دول الجوار عن طريق التوصل إلى اتفاقات دولية لاقتسام هذه الموارد بشكل رسمي . كما ينبغي التوصل أيضاً إلى اتفاق فيما يخص الأحواض المشتركة بين الدول العربية ، ووضع استراتيجيات واقعية لاستثمار المخزون المائي الجوفي في إطار مشاريع عربية مشتركة .

ج- اعتبار المياه الجوفية غير المتجددة مخزون استراتيجي يجب استغلاله بحذر ومراعاة حق الأجيال القادمة فيه .

د- تطوير استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة ، والتي تقدر كمياتها بما يقارب ٥٠ في المائة من مياه الشرب . واستعمال هذه المياه في الري يمكن أن يساهم في حل جزء من ندرة المياه أولاً ، وتقليل كلفة معالجة مياه الصرف الصحي بالنسبة للمعالجة التي تستلزمها متطلبات حماية البيئة ثانيا. هذا بالإضافة إلى استفادة النبات من الموارد الغذائية التي تحتويها هذه المياه . وفي هذا الصدد يمكن أن تكون هذه المياه مصدراً رئيسياً لمياه الري في المستقبل في دول الخليج العربية .

هـ- تنمية صناعة المياه المحلاة في الدول العربية ، مع الاستفادة من التجربة الفريدة لدول الخليج العربية في تطوير هذه الصناعة ورفع كفاءتها وتخفيض تكاليفها مع العناية في الوقت نفسه بدعم البحث العلمي في مجال تحلية المياه وتطويره .

و- تعزيز إدارة المياه وحصرها في جهة مركزية واحدة ، لأن توزيعها بين أطراف متعددة يؤدي إلى عدم التنسيق وحدوث مشاكل لاحقه ، لعل أهمها انعدام التخطيط والنظرة المتكاملة كما يجب التأكيد على أن المياه والبيئة وبالأخص الصرف الصحي لا يمكن تجزئتها إذا أردنا ضمان استدامة الموارد المائية .

ز- استحداث أو تطوير التشريعات والأنظمة وإنشاء أجهزة الرقابة على استخدامات المياه الجوفية وإحداث مناطق حماية حول الآبار والطبقات التي هي محل استنزاف ، وتنظيم ومراقبة حفر الآبار والطبقات التي هي محل استنزاف ، وتنظيم ومراقبة حفر الآبار وكميات الضخ وحمايتها من التلوث .

ح- إعطاء أهمية قصوى لترشيد استعمال المياه في قطاع الزراعة لتحقيق أعلى كفاءة من وحدة المياه المستخدمة ، لما يمكن أن توفره من موارد مائية إضافية ، تساهم في التوزيع الأفقي في الري ، وتلبية احتياجات الشرب والصناعة ، ويمكن أن يتحقق هذا بشكل خاص باستعمال التقنيات الحديثة للري كالرش والتنقيط والري السطحي المحسن ، وباستعمال الوسائل الاقتصادية كفرض رسوم على المزارعين تغطي

على الأقل تكاليف الصيانة والتشغيل والإمدادات على مستوى الحقل ، والاهتمام بالإرشاد الزراعي ، واستعمال مياه الري بصفة مقننة ، وذلك بتحديد استعمال كميات المياه اللازمة وقت نمو النبته وبعده ، بالاستناد إلى خصائص المياه والتربة وتركيب المحاصيل في الدور الزراعية ، كما يجد دعم البحث العلمي لاستنباط واستزراع الأصناف المقاومة للجفاف والملوحة على المستوى القومي ، وخاصة في مجال تقنيات الهندسة الوراثية ، وكذلك العمل على استعمال الري التكميلي الذي أثبتت مردوديته ..

ط- ترشيد استخدام مياه الشرب والحد من التبذير ، ودعم البحث عن التسربات في شبكات التوزيع مع وجوب العمل على تطوير تقنيات إعادة استعمال المياه المستعملة في صناعة كوسيلة للحد من التلوث من ناحية ، وللاقتصاد في استخدام هذه المياه من ناحية أخرى ، إضافة إلى ذلك يلزم العمل على رفع مستوى الوعي البيئي والمائي ، بما يضمن تعميق الشعور بأهمية المحافظة على المياه في العالم العربي .

الفصل العاشر: الموارد السياحية

المبحث الاول

حركة السياحة العالمية واتجاهاتها المختلفة

تحتل صناعة السياحة على المستوى العالمي مرتبة هامة بين الصناعات المؤكدة للدخل وستظل كذلك في المستقبل ولذلك يقال أن القرن الحادي والعشرين هو قرن السياحة، حيث تسهم السياحة في تكوين فائض ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية وتوفير فرص العمل في المجالات المختلفة.

وقد ازدادت حركة النشاط السياحي بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت السياحة خلال هذه الفترة أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى الإنسان لتحقيقها من أجل الانسجام والتغيير من ضغوط الحياة التي يتعرض لها باستمرار ومنذ ذلك الحين تطورت السياحة كظاهرة عالمية وأصبحت عملاقاً اقتصادياً ضخماً إلا أن الإحصائيات التي تتعامل مع حجم حركة السياحة الدولية وحجم حركة السياحة الداخلية تشير إلى أن حجم السياحة الدولية مقارنة بحجم السياحة الداخلية يمثل ١ : ١٠ أي أن حجم السياحة الدولية ٩/١ من حجم حركة السياحة الداخلية. والسياحة كصناعة أصبحت تتصدر سلم اهتمامات العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء لقدرتها على تحريك

دورة الاقتصاد القومي واعتبرت المعيار أو المؤشر الرئيسي لإحداث التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم.

وبالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (١) يتضح أن حركة السياحة الدولية قد حققت نمواً ملحوظاً منذ بداية الخمسينات حتى الوقت الحاضر ولكن بمعدلات متفاوتة وهذا يرجع إلى العديد من الصراعات والحروب التي حدثت بين كثير من دول العالم المختلفة مما كان له أثراً سلبياً على نمو الحركة السياحية.

جدول رقم (١)

تطور حركة السياحة العالمية

السنة	عدد السائحين بالمليون
١٩٥٠	٢٥,٣
١٩٦٠	٧١,٢
١٩٧٠	١٦٩,٠
١٩٨٠	٢٨٤,٨
١٩٨١	٢٨٨,٩
١٩٨٢	٢٨٦,٨
١٩٨٣	٢٨٤,٢
١٩٨٤	٣١٢,٤
١٩٨٥	٣٢٢,٧
١٩٨٦	٣٣٠,٥
١٩٨٧	٣٥٦,٨
١٩٨٨	٣٨١,٩
١٩٨٩	٤١٤,٢
١٩٩٠	٤٣٥,٠
١٩٩١	٤٤٩,٠
١٩٩٩	٦٥٧,٠

المصدر / منظمة السياحة العالمية I.T.O

وهذا يظهر أن هناك زيادة في عدد السائحين من ٢٥,٣ مليون سائح في عام ١٩٥٠ إلى ٤٢٥ مليون سائح في عام ١٩٩٠، وهذا يعني أن عدد السائحين قد زاد بمقدار عشرة أضعاف خلال فترة الأربعينيات بين عام ١٩٥٠ إلى ١٩٩٠.

أما في فترة الثمانينات فق زادت عدد السائحين من ٢٨٤,٨ مليون سائح في عام ١٩٨٠ إلى ٤٢٥ مليون في عام ١٩٩٠، أي بنسبة زيادة قدرها ٤٩,٢%.

ولكن في عام ١٩٩٩ زاد عدد السائحين ليصل إلى ٦٥٧ مليون سائح أي بزيادة قدرها حوالي ٥٤,٥% عن عام ١٩٩٠ وهذا يعتبر مؤشراً قوياً لنمو الحركة السياحية الدولية حسب ما ورد في تقرير منظمة السياحة العالمية.

ويؤكد خبراء السياحة الذين تعرضوا لدراسة الاتجاه العام لحركة السياحة الدولية أن فرص النمو المتواصل لحجم حركة السياحة الدولية متوفرة في المستقبل. وأن النمو الذي تحقق سيستمر في اتجاهه المتصاعد بدون توقف على الرغم من أن البعض يفسر الانخفاض في معدلات النمو خلال الفترة الأخيرة بأن السياحة وصلت إلى حالة التشبع أو النضوج وستبدأ بعدها في الانخفاض وهذا غير صحيح لأن هناك عوامل قد أثرت في حركة السياحة الدولية خلال هذه الفترات.

ثانياً : الاختلافات الإقليمية لحركة السياحة الدولية

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لحركة السياحة العالمية فمن الملاحظ أنه لم يتم بالتساوي بين المناطق الجغرافية المختلفة بل تم تبعاً للإمكانيات السياحية المتاحة لكل منطقة وترتيباً على ذلك حصلت الدول الأوربية على حصة الأسد.

حيث يصل حجم السياحة الدولية بها إلى ثلثي حجم السياحة الدولية في العالم كله وتبلغ حصتها حوالي ٥٨,٧% من السوق السياحية العالمية ثم تأتي في المرتبة الثانية قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية إذ يبلغ نصـــيبها حـــوالي ١٩,٣% من إجمالي عدد السائحين على مستوى العالم، وتحتل المركز الثالث دول شرق أسيا والمحيط الهادي بحصة قدرها حوالي ١٤,٣% مـــن حركـــة السياحة العالمية. أما القارة الإفريقية فقد كانت حصتها متواضعة وتبلغ حوالي ٤,٢% من السياحة العالمية.

وهذا يعني أن هناك نمو في حركة السياحة للدول الإفريقية بلغ حوالي ٩% أي بارتفاع من المتوسط في الزيادة العالمية بحوالي ثلاث مـــرات. أمـــا بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب أسيا فقد كان نصيبها ضـــعيف نســـبياً وبلغ حوالي ٣,٥% من الحركة الإجمالية للسياحة العالمية وقد جاءت مصـــر وتونس والمغرب في أقوى ثلاث مراكز لمنطقة الشرق الأوسط مـــن حيـــث المساهمة في الحركة السياحية العالمية أما باقي الدول العربية فكان نصـــيبها محدود للغاية في الحركة السياحية العالمية.

ثالثاً : العوامل المؤثرة في حركة السياحة الدولية

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في حركة السياحة الدولية :

١. العلاقات السياسية بين الدول والخصائص الثقافية والاقتصادية المشـــتركة بينها، وروابط العمل والهجرة مثل الروابط الثقافية بين الفرنسيين وأهـــال

مونتريال وكويك في كندا، وبين الأمريكيين والأنجلو ساكسون وإذا ساءت العلاقات السياسية بين الدول تأثرت الحركة السياحية.

٢. الأحداث العالمية مثل الأسواق الدولية والألعاب الأولمبية فهي تؤدي إلى زيادة الحركة السياحية، كما تؤدي حوادث الإرهاب وخطف الطائرات إلى إضعاف حركة السياحة وأحياناً إلى توقفها.

٣. الأزمات الاقتصادية والتي كان من أهمها ارتفاع سعر البترول خلال فترة حرب ١٩٧٣ حيث كان له تأثيره على تكلفة الإنتاج في الدول الصناعية الكبرى وهي الدول التي تساهم بالنصيب الأكبر في حركة السياحة الدولية كدول مصدرة للسياح وأهم هذه الدول : أمريكا، ألمانيا، إنجلترا، فرنسا.

٤. زيادة أوقات الفراغ التي تؤدي إلى اتجاه المواطنين إلى القيام بزيارة أقطار أخرى.

٥. ارتفاع متوسطات الدخول للأفراد وارتفاع المستوى التعليمي والثقافي مما يؤدي إلى اهتمام الأفراد بالحصول على المزيد من المعرفة عن طريق الحركة والزيارات.

٦. ارتفاع معدلات البطالة والتضخم في بعض الدول مما ترتب عليه زيادة الأزمات الاقتصادية لهذه الدول وبالتالي التأثير السلبي على حركة السياحة الدولية.

٧. زيادة عدد السكان في بعض الدول أدى إلى عرقلة خطط التنمية السياحية وبالتالي من حركة السياحة الدولية.

رابعاً : الدول المصدرة للسياحة

تعتبر السياحة الدولية ذات تأثير هام على ميزان مدفوعات الدول السياحية هذا بجانب أثارها الاقتصادية الهامة على هذه الدول لذلك فهي توضع في أولوية اهتمام الدول المختلفة عند رسم سياساتها الاقتصادية. وقد جاء في تقرير منظمة السياحة العالمية أن أهم الدول المصدرة للسياحة على مستوى العالم كانت بالترتيب أمريكا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، النمسا، الدنمرك.

وهذه الدول تمثل حوالي ٦٥% من حركة السياحة الدولية كدول مصدرة للسياح ولكنها في ذات الوقت تعتبر مستقبلة للسياح بذات النسبة تقريباً وبالتالي فهي أهم الدول السياحية في العالم استيراداً وتصديراً للسياح.

وفي عام ١٩٥٠ كانت توجد ١٥ دولة لها نصيب الأسد في السياحة (٢٥ مليون سائح). أما في عام ١٩٩٩ فهناك أكثر من ٧٠ دولة تتلقى كل منها أكثر من مليون سائح. كما أن قائمة أهم ١٥ دولة يذهب إليها السائحين شملت دولاً جديدة في أسيا وأوربا الشرقية ووسط أوربا.

مع مرور الوقت أصبحت اليابان وأستراليا والسعودية على قائمة الدول المصدرة لحركة السياحة الدولية، كما أن تقرير منظمة السياحة العالمية يؤكد على أن السياحة العالمية ما زالت تتمركز إلى حد كبير في الدول الصناعية في أوربا والأمريكتين وشرق أسيا والمحيط الهادي.

أما من حيث الإنفاق السياحي فيأتي سائحو ألمانيـــة الاتحاديـــة فـــي المرتبة الأولى يليهم السائحين الأمريكيين. بينما تأتي أمريكا في المرتبة الأولى من حيث تصديرها للسائحين.

ومن حيث نسبة عدد السائحين الخارجين من الدول قياساً إلى تعـــداد السكان تحتل هولندا المركز الأول إذ يصل عدد مواطنيهـــا المســـاهمين فـــي حركة السياحة الدولية ٦٨% من إجمالي عدد السكان ثم تأتي بعد ذلك بلجيكا حيث يساهم أكثر من ٤٥% من سكانها في حركة السياحة الدولية ثم ألمانيـــا الموحدة حوالي ٤٥% من سكانها تليها أمريكا حيث تصل نسبة عدد ســـكانها المساهمين في حركة السياحة الدولية ١٥% من تعداد الســـكان إذا أن تعـــداد سكان أمريكا يفوق كثيراً تعداد سكان هذه الدول.

خامساً : الدول المستوردة للسياحة

وبالنسبة لأهم الدول المتوردة للسائحين والتي تحقق في نفس الوقـــت أكبر دخل سياحي فتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة هذه الدول تليها كل من أسبانيا، إيطاليا، فرنسا، إنجلترا، ألمانيا، النمسا، سويسرا. وهذه الدول تتنافس فيما بينها من حيث الترتيب الذي تحققه في حجم السياحة التي تستقبلها والدخل السياحي المحقق من وراء السياحة.

حيث يمثل إجمالي الدخل الناتج من السياحة ٥٨,٧١ مليون دولار ويصل إجمالي الدخل في الأربع دول الأولى حوالي ٥٣,٧١ مليون دولار أي يمثل حوالي ٦٣% من إجمالي الدخل بالنسبة للدول المستقبلة للسياحة.

أما بالنسبة لدول شرق أسيا والمحيط الهادي فكانت من أسرع المناطق في العالم من حيث متوسط نمو السياحة السنوية والذي بلغ حوالي ٨,٣% في الفترة من عام ١٩٨٥ – ١٩٩٨. هذا بالرغم من الأزمة المالية التي تعرضت لها جنوب شرق أسيا في عام ١٩٩٧ والتي تسببت في انخفاض عدد السياح لهذه المنطقة إلا أنها حققت طفرة هائلة في الساحة بحلول عام ١٩٩٩ والتي وصلت نسبتها إلى حوالي ١٤% بالنسبة لعدد السياح في العالم.

ويشير الجدول رقم (٢) إلى الدول العشرة الأوائل على مستوى العالم والتي تستقبل العدد الأكبر من السياح حسب ترتيبها في القائمة.

جدول رقم (٢)

أكبر ١٠ دول تستقبل السياح في العالم

الترتيب	الدولة	عدد السياح بالمليون	
		١٩٩٨	١٩٩٩
١	فرنسا	٧٠	٧١,٤
٢	أسبانيا	٤٧,٧	٥٢,٠
٣	أمريكا	٤٦,٦	٤٧
٤	إيطاليا	٣٤,٨	٣٥,٨
٥	الصين	٢٥,١	٢٧
٦	بريطانيا	٢٥,٧	٢٥,٧
٧	المكسيك	١٩,٨	٢٠,٢
٨	كندا	١٨,٨	١٩,٦
٩	بولندا	١٨,٨	١٧,٩
١٠	النمسا	١٧,٤	١٧,٦

سادساً : الإيرادات والنفقات للسياحة الدولية

لقد شهد الدخل السياحي على مستوى العالم زيادة مطردة وبخاصة في الفترات التي تلت الحرب العالمية الثانية مع استثناء عامي ١٩٦٧ ت ١٩٦٨ وهما العامان التي واجهت فيهما السياحة بعض الاضطرابات السياسية والاقتصادية وحسب التقارير الواردة من منظمة السياحة العالمية نجد أن الدخل السياحي قد تضاعف وبخاصة في السنوات الأخيرة من ٢٥ مليون

دولار عام ١٩٥٠ إلى ١٦٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ ثم إلى ٢١٥ مليون دولار عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٨ بلغ الدخل السياحي العالمي ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار، ومع نهاية الثمانينات حققت الإيرادات السياحية العالمية طفرة هائلة وطبقاً لتقارير منظمة السياحة العالمية التي تم إعدادها في يناير عام ٢٠٠٠ أن عائدات السياحة على مستوى العالم لعام ١٩٩٩ بلغت ٤٥٥ مليار دولار أمريكي بدون أن يتم إضافة ٩٣ مليار تمثل عائدات السفر (قيمة نقل الركاب من دولة إلى أخرى) وإذا ما تم إضافتها تصبح عائدات السياحة والسفر ٥٤٨ مليار دولار.

وفي عام ١٩٩٩ هناك ٦٠ دولة ومنطقة سجل كل منها عائدات من السياحة زادت عن مليار دولار. وتحتل الولايات المتحدة المركز الأول في قائمة العشرة الكبار دون منافس في الدخل السياحي الذي بلغ ٧٥ مليار دولار (٥٨,٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٦) ثم احتلت الدول الأوربية المرتبة الثانية من الدخل السياحي العالمي.

وفي عام ١٩٩٨ بلغت عائدات السفر الدولية حوالي ٨% من إجمالي عائدات الصادرات للسلع والخدمات وقد بلغ إجمالي عائدات السياحة العالمية في نفس العام ٥٣٢ مليار دولار وزاد هذا العائد كما ذكرنا ليصل في عام ١٩٩٩ إلى ٥٤٨ مليار دولار، مما يؤكد على أن العائدات السياحية تأتي على رأس قائمة صادرات التجارة العالمية.

وحسب المعايير والمؤشرات الاقتصادية فإن العائدات السياحية يتم النظر إليها على أنها تمثل صادرات الدولة كما أن النفقات السياحية ينظر إليها على أنها تمثل واردات للدولة. وبالنسبة للسياحة العالمية فهي تمثل واحدة من أهم خمس صادرات بالنسبة لحوالي ٨٣% من دول العالم المختلفة، كما أنها تعتبر مصدر هام للعملات الصعبة في حوالي ثمانية وثلاثون دولة من العالم على الأقل.

أما فيما يتعلق بالنفقات الدولية فإن الإنفاق على السياحة يؤثر تأثيراً فعالاً في العمل على جذب وتدفق الحركة السياحية ونموها ونظراً لأن السياحة العالمية تمثل حوالي ١٢% من الناتج الإجمالي العالمي وتعتبر من القطاعات الأساسية التي تستوعب أكبر قدر من العمالة والوظائف السياحية لذلك حظيت بالاهتمام الأول في الميزانية العامة للدول المختلفة من حيث بنود الإنفاق على هذا القطاع وتنميته. وحسب تقارير منظمة السياحة العالمية فإننا نجد أن حجم إنفاق على السياحة العالمية وصل حوالي ٢٦٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ (١١٩,٤ مليون دولار عام ١٩٨٨). وقد جاءت الدول الأوربية وعلى رأسها ألماني في المركز الأول من حيث جملة إنفاقها على السياحة.

وقد ازداد حجم الإنفاق على السياحة في التسعينات بشكل كبير حيث ورد في تقرير منظمة السياحة العالمية أن حجم الإنفاق على السياحة في ثمانية وتسعون دولة خلال عام ١٩٩٥ وصل حوالي ٢٠٢ مليار دولار وهذا يتمثل في إنفاق بعض الدول السياحية الصغيرة قد ارتفع بشكل ملحوظ حيث أنفقت

إسرائيل حوالي ٢٠٣ مليون دولار، اليونان حوالي ١٢٦,٤ مليون دولار، تونس ٥١,٣ مليون دولار، تركيا ٤٣,٧ مليون دولار، مصر حوالي ٤٣ مليون دولار، قبرص وهي تعتبر جزيرة صغيرة أنفقت حوالي ٣٥,٦ مليون دولار.

سابعاً : الحركة السياحة في مصر

منذ بداية الثمانينات اتخذت مصر العديد من الإجراءات التي تستهدف النهوض بع السياحة باعتباره مورداً هاماً من مواردها الاقتصادية فقامت بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات السياحة المختلفة والاهتمام بصناعة الفنادق الاستثمارية وفتح مكاتب سياحية في كثير من البلاد لجذب أكبر عدد من السائحين وعقد اتفاقيات مع كثير من الدول الأجنبية والعربية بهدف تنشيط السياحة العالمية والتدفق السياحي إلى مصر حيث قامت مصر بانتداب بعض الشركات العالمية لإدارة بعض الفنادق الهامة.

وتشير الدراسات إلى أن حجم السياحة الداخلية في مصر لا تعدى ١٠% من مجموع السكان بمعنى أن إجمالي المشاركين في نشاط السياحة الداخلية حوالي ٦ مليون سائح أي ما يقرب من ضعف حجم السياحة الدولية لمصر التي تقدر بحوالي ٣,٥ مليون سائح عام ١٩٩٦ وهذا الرقم الذي يشارك في السياحة الداخلية يقل كثيراً عن نسبة من يشاركون في السياحة الداخلية في الدول السياحية المتقدمة قياساً إلى حجم السياحة الدولية بها إذ

تصل نسبة السياحة الداخلية إلى السياحة الدولية في الدول السياحية المتقدمة إلى ثمانية أو تسعة أضعاف.

ورغم ما تتمتع به مصر من مقومات تاريخية واجتماعية وسياسية وموقع جغرافي فريد وثقل سياسي على الصعيد الإقليمي والدولي إلا أنه يتضح من التوزيع العالمي لحركة السياحة أن نصيب مصر من حجم الحركة السياحية لا يتعدى ٠,٥٢% ويبلغ نصيبها من حجم السياحة إلى منطقة الشرق الأوسط حوالي ٢٢,٥%. وهذه الأرقام في الحقيقة لا تتناسب مع الإمكانيات السياحية الكبيرة التي تتمتع بها مصر من مناخ معتدل ومناظر طبيعية وآثار تاريخية تعادل حوالي ثلث آثار العالم أجمع.

وترجع أسباب ذلك في المقام الأول إلى أن المنطقة ومصر على وجه الخصوص تعتمد أساساً على السياحة الثقافية التي أصبحت لا تشكل إلا ١٠% فقط من حجم السياحة الدولية وتقرير نسبة منطقة الشرق الأوسط من حركة السياحة الثقافية وحدها حوالي ٢٠% يصل نصيب مص منها ٤,٧% فقط.

ومن المعروف أن سياحة الترفيه والاستجمام أصبحت هي السائدة في معظم أنحاء العالم وبلغت نسبتها حوالي ٥٠% من حجم حركة السياحة الدولية وعلى الرغم من توافر مقومات إنجاح هذا النوع من السياحة في مصر والشرق الأوسط إلا أنها لا زالت لا تستطيع اجتذاب أعداد كبيرة من السائحين لهذا الغرض بسبب المنافسة الشديدة.

لذلك قامت مصر من خلال وزارة السياحة عام ١٩٩٣ بوضع خطة للتنشيط السياحي المصري وجذب السياحة وخاصة بعد الأزمة السياحية التي تعرضت لها عقب أحداث الإرهاب التي جرت أواخر عام ١٩٩٢ والتي فقدت على أثرها مصر مورداً هاماً من موارد العملات الأجنبية في مرحلة هامة من مراحل الإصلاح الاقتصادي بها. وبعد سلسلة لقاءات وحوارات مع ممثلي أجهزة الإعلام الدولي والشركات السياحية الخارجية تم التوصل إلى صياغة أول خطة تنشيطية للسياحة المصرية ذات ميزانية كافية واعتمادها قبل الدولة وقد تم مراعاة مبدأ العائد والتكلفة لهذه الخطة السياحية وقد استهدفت هذه الخطة السعي إلى تدبير موارد خاصة لتمويل بعض بنود الخطة تخفيفاً للعبء عن الموازنة العامة. وفي هذا الإطار أمكن الحصول على موافقة كل من اتحاد البنوك المصرية واتحاد الصناعات على المشاركة في تنفيذ التنشيط وقام الاتحادان بصرف مبالغ قدرها ٢,٣ مليون جنيه وجهت مباشرة لتمويل الإنتاج الجديد من النشرات السياحية.

كما قامت مصر بالتعاقد مع عدد كبير من الشركات الدولية المتخصصة في التسويق والإعلان السياحي في كثير من الدول المختلفة مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإنجلترا واليابان وأمريكا وسويسرا وروسيا ومنطقة الخليج والتي تعتبر ذات مساهمة كبيرة في حركة السياحة الدولية.

وقد كانت نتيجة هذه الخطة واضحة من خلال أهدافها المتمثلة في وقف لتدهور في أعداد السائحين الوافدين لمصر مما أدى إلى تناقص الليالي

السياحية بنسبة ٤٢% عام ١٩٩٣ وقد تحقق هذا الهدف من الخطـــة وتحـــول المنحنى السياحي الهابط إلى منحنى صاعد بشكل مطرد سواء من حيث عـــدد السائحين أو الدخل السياحي المحقق كما يظهر ذلك في الجـــدولين رقـــم (٣) والجدول رقم (٤).

عدد السائحين

البيان	١٩٨٢	١٩٩٥	يناير / يونيو ١٩٩٦
العرب	٦١٨٣٣١	٨٢٢٨٩٩	٣١٥٦٤٨
الأمريكيون	١٩٣٠٦٥	٢٢٨٨٩٦	١٣٦٥٨٦
الأوربيون	٥٢٤٠٣٠	١٨١١٠٠٠	١٠٩٦٩١١
الأسيويون	٧٣٢١٩	٢١٩٤٦٤	١٤١٣٣٨
الآخرون	١٤٦٠٦	٥١٢٠٢	٢٣٨٩٤
الإجمالي	١٤٢٣٢٥١	٣١٣٣٤٦١	١٧١٤٣٧٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وهذا يبين أن هناك نمو في الحركة السياحية بنســـبة ١٢٠,٢$ وقـــد مثلت السياحة الأوربية حوالي ٢٤٥,٦%، أما السياحة العربيـــة فقـــد بلغـــت حوالي ٣٣,١% وأخيراً سجلت السياحة الأسيوية نسبة زيادة قدرها ٩٩,٧%.

اللياالي السياحية

البيان	١٩٨٢	١٩٩٥	يناير / يونيو ١٩٩٦
العرب	٤٤١٣٣٩١	٦٥٨٦٨٧٧	١٨٧٠٢٩٨
الأمريكيون	١١٩١٧٩٤	١٤٦٢٥٠٢	٧٤٣٧٦٩
الأوربيون	٣٣٤٨٣٧٠	١٠٧٤٤٤١٨	٦٩١٣٣٧١
الأسيويون	٣٠٤٣١٧	١٣٨٠٠٧٣	٦٣٩١١٧
الآخرون	٤٣٥١٨	٢٧٧٤٩٤	١٢٣٤١٣
الإجمالي	٩٣٠١٣٩٠	٢٠٤٥١٣٦٤	١٠٢٨٩٩٦٨

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

هذا وبالنظر في الأرقام الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالنسبة لأعداد السائحين والليالي السياحية في مصر نجد أن هناك نتائج إيجابية تحققت على مدى الأعوام الأخيرة بعد تنفيذ إجراءات الخطة السياحية حيث بلغ عدد السائحين خلال عام ١٩٩٥/٩٤ حوالي ٢,٨٣١,٨٦٦ مليون سائحاً مقابل ٢,٣٥٩,٤٩ مليون سائحاً في العام السابق أي بزيادة قدرها ٢٠,١% ومع بداية عام ١٩٩٥ ونهاية عام ١٩٩٦ بلغ عدد السائحين لمصر حوالي ٣,٥٤٨,٨٣٠ مليون سائحاً مقابل ٢,٨٣١,٨٦٦ مليون سائحاً في العام السابق أي بزيادة قدرها ٢٥,٣% وهذا رقم سياحي لم تشهده السياحة المصرية من قبل.

أما عدد الليالي السياحية المحققة خلال العام المالي ١٩٩٥/٩٤ فقد بلغت ١٧,٦٨٤,٢٠٩ مليون ليلة سياحية مقابل ١٣,٦٨٧,٣٣٠ مليون ليلة سياحية في العام السابق بزيادة تقدر بحوالي ٢٩,٢% وقد زادت هذه الليالي السياحية في عامي ١٩٩٦/١٩٩٥ حيث وصلت إلى ٢٢,٧٩٥,٩١٩ مليون

ليلة سياحية مقابل ١٧,٦٨٤,٢٠٩ مليون ليلة سياحية خلال السنة السابقة بنسبة زيادة تقدر بحوالي ٢٨,٩% وهذا يدل على أن هناك انتعاش كبير في حركة السياحة المصرية على الساحة الدولية.

أما بالنسبة للإيرادات السياحية التي حققتها مصر من وراء السياحة فقد كانت في السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ حوالي ٢٢٩٨,٩ مليون دولار بالمقارنة بعام ١٩٩٤ والذي تحقق فيه حوالي ١٧٧٩,٣ مليون أي بنسبة زيادة قدرها ٢٩,٢% ولكن الإيرادات السياحية بدأت تزداد مع زيادة حركة السياحة. حيث أن هناك علاقة طردية بين الإيرادات في السنة المالية ١٩٩٦/٩٥م زيادة قدرها حوالي ٣٠,٩%.

وتشير التقارير الواردة من منظمة السياحة العالمية إلى أن مصر تمثل حوالي نصف إجمالي منطقة الشرق الأوسط من حركة السياحة العالمية بنسبة نمو تصل إلى ٤٠% وبذلك تكون مصر قد حققت رقماً قياسياً في عام ١٩٩٩ في تاريخها السياحي حيث بلغ عدد السائحين بها حوالي ٤,٨ مليون سائح مقابل ٣,٤ مليون سائح خلال عام ١٩٩٨ وحققت من وراء ذلك إيرادات سياحية قدرت عام ١٩٩٩ بحوالي ٤ مليار دولار مقابل ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ وقد جاء ترتيبها في القامة من الدول الأولى للسياحة.

ثامناً : السياحة وتحرير التجارة الدولية

بالرغم من تقدم السياحة في الفترة الأخير إلا أن كثير من الـدول لا تعترف بتأثير السياحة على اقتصادها القومي وبخاصة الدول المتقدمة بالرغم من الدور الفعال التي تلعبه السياحة في اقتصاديات كثير من الدول النامية التي ينقصها الدعم السياسي والإداري الذي تستحقه على مستوى الحكومات حيـث تعتبر إلى الآن خارج إطار الاستراتيجيات القومية للتنمية في كير مـن هـذه الدول.

ولقد أوضحت العديد من الدراسات التي أجريت في مجال السياحة أن حركة السياحة الداخلية تصل إلى حوالي أربعة آلاف زيارة سياحية أي تصل إلى حوالي ١٠ أمثال عدد الزيارات السياحية العالمية وهذا يعني أن السـياحة الداخلية تمثل القاعدة الكبرى في مجال السياحة وبالرغم من ذلك فـإن نسـبة تزايد حركة السياحة العالمية أكبر من نسبة حركة السياحة الداخلية في كثيـر من دول العالم.

كما أشارت تقديرات السياحة العالمية إلى أن نسبة السـياحة الدوليـة تصل إلى حوالي ٥% من جملة صادرات العالم كما تصل نسبة حركة تجارة الخدمات الدولية بين ٢٥ – ٣٠% أي أن السياحة الدولية تمثل البند الثالث من بنود حركة التجارة الدولية بعد كل من المنتجات البترولية والسيارات وقطـع غيارها.

وفي إطار الدور الذي تلعبه السياحة في مجال التجارة الدولية قامت الدول الأعضاء في منظمة الجات في اجتماعها بدورة أورجواي بأمريكا الجنوبية بالتوقيع من خلال وزراء التجارة على إعلان تاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ والخاص بإدخال الخدمات ضمن مفاوضات الجات وكان الهدف الرئيسي من هذه المفاوضات هو خلق إطار متعدد الجوانب يضم القواعد والمبادئ التي تحكم سلوكيات التجارة في الخدمات بما فيها السياحة كأهم عنصر من عناصر قطاع لخدمات، بهدف تنشيط التجارة في الخدمات عن طريق التحديد المتدرج الخطي والوضوح الكامل في نقل المعلومات المؤثرة على التجارة بين الدول.

هذا بالإضافة إلى أن السياحة تمتاز بخاصية مختلفة عن سار الخدمات وهي أن المستهلك يسافر بحثاً عن المنتج (الخدمة) التي يتم استهلاكها إذا توافرت جميع التسهيلات السياحية بقدر كاف مع القضاء على كل المعوقات التي تحول أو تؤخر من تقدم النشاط السياحي ومن أهم شروط تقدم السياحة الدولية هي تحرير تجارة الخدمات السياحية وتشجيع إطالة مدة الإقامة وهما من أهم الشروط الأساسية لتنمية وتقدم السياحة كما صدر بذلك القرار رقم ٢٢٣ من منظمة الجات وتقوم منظمة الجات مشتركة مع منظمة السياحة العالمية بخدمة التوسع في النشاط السياحي كنوع من تجارة الخدمات. ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها منظمة الجات:

١. عدم التفرقة بين الدول رقم وجود شرط الدولة الأولى بالرعاية في بعض الاتفاقيات الثنائية بين الدول.

٢. العمل على تخفيض الحماية الجمركية للإنتاج المحلي.
٣. مبدأ التجارة العادلة الذي يأبى سياسات الإغراق والمنح.
٤. مبدأ الوضوح في التعامل.
٥. مبدأ إجراءات الحماية والإعفاءات الذي يسمح لأي دولة أن توقف مؤقتاً العمل بأية اتفاقية أجريت طبقاً لمبادئ الجات لأسباب جديدة وهو مبدأ ينطبق بصفة أساسية على الدول النامية.

أن مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" يستحق التوقف لأنه يعني إعطاء أهمية متساوية للقطاعات السياحية الدولية والداخلية الأمر الذي قد يترتب عليه بعض المشاكل في التطبيق. وما يجب التنويه إليه أن بعض الدول لا تزال تتبنى الكثير من المحددات النقدية أو الجمركية أو بالنسبة لإجراءات الدخول كذلك فإن تطبيق مبدأ النهي عن الإغراق والسائد في التجارة الدولية يمكن أن يؤدي إلى العديد من المشاكل بما يسود السياحة من مبدأ عرض منتج بأسعار مختلفة في وقت معين في بعض الدول وهو مبدأ واسع الانتشار ومسلم به وكذلك فإن هناك أسعار مختلفة لمجموعات مختلفة من العملاء في السياحة وكذلك فإن مبدأ عدم السماح بالدعم الحكومي للتجارة الدولية يحتاج إلى معالجة خاصة في السياحة.

وبالغرم من أن الدعم الحكومي يؤدي إلى الإخلال بالمنافسة فإنه من الصعوبة الاستغناء كلية عن الدعم الحكومي في السياحة إما في صورة حوافز

مالية أو صورة ضريبية للتنمية أو في صورة التنشيط السياحي والدعاية على المستوى القومي بمعرفة جهاز السياحة الرسمي التابع للدولة.

ويجب عدم إغفال الاتجاه الجديد نحو تغلغل القطاع الخاص في التنشيط السياحي أي أن قع الأعمال الخاص في الدولة يشارك في الإنفاق على دعم السياحة في الخارج وأيضاً تنشيط حركة السياحة من الأسواق الخارجية إلى دولة المقصد على المستوى القومي.

وفضلاً عن ذلك فإن ثمة اتجاه واضح في الدول النامية نحو إعطاء دور أكثر فعالية للقطاع الخاص في التنمية السياحية أما في الدول المتقدمة فإن السياحة نشأت في القطاع الخاص.

أما بالنسبة لمصر فمنذ توقيعها على الاتفاقية (جولة أوروجواي ١٩٩٥) والمعروفة باسم اتفاقية مراكش فهي ملتزمة بالاتفاقيات اللاحقة بها دون الحاجة للتوقيع على كل اتفاقية على حدة. إن لمصر مثل باقي الدول العديد من المزايا التي وضعتها المنظمة لصالح الدول النامية لحمايتها من الأضرار الاقتصادية ومنها :

- الحق في الحماية ضد المنافسة غير العادلة (الإغراق).
- الحق في الحماية ضد المنافسة غير العادلة (الدعم غير المشروع).
- الحق في استخدام القيود الكمية وغير التعريفية.
- الحق في استخدام الضريبة الجمركية.

- الحق في المساواة في المعاملة.

وبتطبيق هذه الحقوق الممنوحة من قبل الجات فإن مصر ملتزمة بالتحرير التدريجي لعوائق التجارة في الخدمات السياحية كما أنها ملتزمة بالدعامتين الأساسيتين في تجارة الخدمات وهما المعاملة الوطنية والنفاذ للأسواق ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية

وهنا يحتاج قطاع السياحة إلى إعداد وصياغة خطط رئيسية تقوم على التنسيق لكل الأنشطة مع القطاع الخاص وللاستفادة من تجارة الخدمات لابد من قيام مصر بالتفاوض على ما تريده من الدول المتقدمة في نظير فتح أسواقاً لهم وهذا يتطلب الإعداد الجيد لمتطلبات السوق المفتوح وإعداد قائمة بالأهداف المصرية الخاصة بالسياحة وفقاً لمتطلبات هذا السوق، كما لابد من تحديد الأهداف المركزية لتحقيق توازن وتطوير سياحي مميز في ضوء الأهداف الفرعية التي من شأنها خلق وظائف سياحية والارتقاء بالعنصر البشري وتحديد أولويات مناطق التنمية السياحية الجديدة مع تحفيز المناطق التي تحتاج للتنمية وقد قامت هيئة التنمية السياحية بدور كبير في هذا المجال من خلال زيادة صافي العوائد وتدعيم أثر التبادل الأجنبي من خلال الاستثمارات الأجنبية والإدارة السياحية الأجنبية والتوظيف والنقل الجوي والتغيرات التكنولوجية.

المبحث الثاني

الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في مصر

أولاً : الأهمية الاقتصادية للسياحة

تبرز أهمية السياحة من الناحية الاقتصادية في أنها تعتبر مصدراً هاماً من مصادر الدخل للعملات الأجنبية مما يكون له أثره المباشر على دعم ميزان مدفوعات الدولة وتنشيط حركة الاستثمار بها، كذلك الأثر المضاعف للدخل بالعملات الحرة الذي ينتج عنه تنشيط الدورة الاقتصادية بسرعة أكبر من القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة، هذا بالإضافة إلى أن السياحة تمثل للدولة دخلاً إضافياً من الضرائب والرسوم التي يتم تحصيلها على الأنشطة المختلفة، كل ذلك يؤدي إلى حالة من الرواج الاقتصادي وتنشيط المعاملات التجارية ويساهم في رفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال امتصاص العديد من الأيدي العاملة وخلق كوادر من العمالة الفنية المدربة، وبالتالي المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

هذا وترجع أهمية السياحة من الناحية الاقتصادية إلى عدة اعتبارات رئيسية لما تحويه من مزايا اقتصادية هامة منها :

١. لما تدره السياحة من دل بالعملات الحرة نتيجة بيع الخدمات والسلع السياحية.

٢. يتميز سوق السياحة بالقابلية للتوسع نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي عن طريق فتح آفاق جديدة ناتجة من الزيادة المطردة في الدخول الفردية وخاصة في الدول المتقدمة.

٣. تتطلب صناعة السياحة استثمارات منخفضة عند مقارنتها بغيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعات الثقيلة أو التعدين أو غيرها من الصناعات الأخرى بالإضافة لما تدره صناعة السياحة من عوائد متميزة عند المقارنة بغيرها من الصناعات الأخرى.

٤. أنها تقدم للدولة قطاع تصديرياً يحضر فيه المستهلك الأجنبي للبحث عن المنتج أو الخدمة دون حاجة إلى شحن أو تحريك مكاني للمنتج.

٥. أن السياحة هي أداة فعالة مؤثرة للنظام العام لخلق تكامل اجتماعي وحضاري على المستوى القومي والدولي، وكذلك فأنها سبيل فعال لتنمية صناعات أخرى وغرس نوع من التفاهم الدولي بين مختلف الدول المتجاورة بوجه خاص وعلى المستوى الدولي بوجه عام. ويتوقف تطبيق مثل هذه المبادئ لسابق سردها على اقتصاد هذه الدولة والذي يختلف من دولة إلى أخرى ويتوقف ذلك على عديد من العوامل منها :

(١) مدى تقدم الاقتصاد القومي في الدولة.

(٢) مدى تواجد آفاق متعددة ومفتوحة لتنمية مثل هذا الاقتصاد.

(٣) مستوى المرافق الأساسية في الدولة.

(٤) مستوى مصادر الثروة السياحية من طبيعية ومصنوعة وكذلك مدى مستوى الخدمات السياحية.

(٥) المسافة التي تفصل بين الدولة السياحية والأسواق المصدرة للسائحين وما يعكسه ذلك على أسعار النقل السياحي الدولي إليها.

(٦) أسعار الخدمات السياحية بالدولة مع أخذ مستواها في الاعتبار بالمقارنة مع أسعار ومستوى الخدمات السياحية بالدول النامية سياحياً.

كما تعتبر السياحة أحد الأنشطة الهامة والمؤثرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية في كثير من الدول خاصة النامية لعدة اعتبارات منها :

(١) أحد المصادر الرئيسية لزيادة الناتج القومي وبالتالي الدخل القومي.

(٢) أحد المصادر الرئيسية لزيادة حصيلة الضرائب في الدولة والناتجة من الضرائب على المنشآت السياحية، والقرى السياحية، والفنادق .. وغيرها.

(٣) أحد المصادر الهامة للحصول على العملات الأجنبية والعمل على جذبها.

(٤) الإنتاج السياحي مثله كأي إنتاج يتأثر بمجموعة من العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتكنولوجية السائدة في الدولة فكلما كانت هذه الظروف مناسبة كلما كان المنتج السياحي على درجة عالية من التقدم والرقي.

(٥) تعتبر السياحة أحد الجوانب الهامة في النشاط الاقتصادي لما تدره من موارد مالية ضخمة.

أي أن السياحة تعتبر أحد القطاعات الإنتاجية الهامة سواء كانت دول نامية أم متقدمة ويساعد قطاع السياحة في إحداث تنمية اقتصادية في كثر من الدول خاصة الدول النامية.

ثانياً : الآثار الاقتصادية للسياحة

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الإنتاجية التي تولد آثاراً مباشرة من عمليات التنمية الاقتصادية بصفة عامة مثل أثر صناعته السياحية على الدخل القومي، وكذلك أثرها على حجم التوظف والعمالة، كما أن هناك آثار غير مباشرة تتمثل في علاقة هذا القطاع السياحي بغيره من القطاعات الأخرى في الدولة مثل الزراعة والصناعة والتجارة. هذا بالإضافة إلى الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في مواجهة لعجز في موازين مدفوعات كثير من الدول المختلفة وتخفيف حدة البطالة بالإضافة إلى تأثير الإنفاق السياحي على الدورة النقدية التي تنشط بالفعل الإنفاق السياحي مما يترتب عليه زيادة دخول فئات جديدة من المجتمع وبالتالي الزيادة المتولدة في الإنفاق والتوظف والدخل القومي في الدورات المتتالية تحت تأثير معامل المضاعف والمعجل مما ينتج عنها آثار إيجابية تؤثر بطبيعتها على العمالة والتوظيف وزيادة عوائد عناصر الإنتاج وزيادة مستوى القيمة المضافة.

وفي هذا الإطار سوف نعتمد على مجموعة من المؤشرات لقياس الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي والتي تتمثل في آثار مباشرة وآثار غير مباشرة على النحو التالي :

أولاً : الآثار الاقتصادية المباشرة وتشمل

(أ) آثار السياحة على ميزان المدفوعات.

(ب) آثار السياحة على العمالة والتوظيف.

(ج) آثار السياحة على الأسعار.

(د) آثار السياحة على إعادة توزيع الدخل.

(ه) آثار السياحة على زيادة الإيرادات العامة للدولة.

ثانياً : الآثار الاقتصادية غير المباشرة وتشمل

(أ) آثار السياحة على المضاعف المركب.

(ب) آثار السياحة على سوق بعض السلع.

(ج) آثار السياحة على تنمية المرافق الأساسية..

(د) آثار السياحة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

وفيما يلي عرضاً وافياً لأهم هذه الآثار الاقتصادية للسياحة بالتفصيل :

أولاً : آثار السياحة على ميزان المدفوعات

(أ) المفهوم الاقتصادي لميزان المدفوعات

يشمل ميزان المدفوعات لأي دولة بياناً حسابياً شاملاً وسجلاً منظماً يوضح فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين الدول المعينة وسائر دول العالم. وبدراسة ميزان المدفوعات يتضح أن كل بند من بنود ميزان المدفوعات يمثل طلب أو عرض والطلب يشمل طلب على عملة البلد بينما العرض يشمل عرض لعملة البلد وبالتالي طلب لعملات أخرى بالمقابل أو عرض لعملات أخرى بالمقابل.

[أ] عوامل الطلب على عملة الدولة

١. صادرات السلع أو الصادرات المتطورة.

٢. الصادرات غير المتطورة (صادرات الخدمات).
٣. التحــويلات للــداخل (تحــويلات العــاملين بالخــارج وتحــويلات المهاجرين).
٤. حركة رؤوس الأموال الداخلة (رؤوس أموال قصيرة الأجل أو طويلة الأجل).
٥. صادرات الذهب.

[ب] عوامل عرض عملة البلد : وتتمثل في

١. واردات السلع أو الواردات المتطورة.
٢. واردات الخدمات أو الواردات غير المتطورة.
٣. التحويلات للخارج.
٤. حركة رؤوس الموال الخارجية (تصدير رؤوس الأموال قصير الأجل أو طويلة الأجل).
٥. واردات الذهب.

وعوامل الطلب على عملة أي دولة تزيد من الطلب على عملة هــذه البلد يؤدي ذلك ارتفاع قيمة العملة بغرض ثبات العوامل الأخــرى. فعنــدما تصدر مصر القطن إلى اليابان مثلاً يرى اليابانيون ضرورة تدبير قيمة القطن بالجنيه المصري، ولذلك فهم يعرضون الين بقصد استبداله بالجنيه المصري، ولذلك يصبح هناك طلب على الجنيه المصري وعرض للين الياباني بغــرض تسوية المدفوعات، أي أن الطلب على عملة البلد (معناه عرض للنقد الأجنبي) وعرض النقد الأجنبي (معناه الطلب على عملة البلد)، وذلك لتسوية المدفوعات

أي أن الطلب على الصرف الأجنبي طلب مشتق ولي طلب مستقلاً من أجل تسوية المدفوعات الدولية بالعرض والطلب بالنسبة للصرف الأجنبي مشتقان من الطلب الأجنبي على المنتجات الوطنية والطلب المحلي على المنتجات الأجنبية.

ويمكن تقديم صورة من ميزان المدفوعات على النحو التالي :

صورة نمطية لميزان المدفوعات

دائن (+)	مدين (-)
أولاً : ميزان المعاملات الجارية :	
الميزان التجاري (١) صادرات متطورة (سلع)	(٣) واردات متطورة (سلع)
ميزان الخدمات (٢) صادرات غير متطورة (الخدمات)	(٤) واردات غير متطورة (خدمات)
ثانياً : ميزان المعاملات الرأسمالية (ميزان التحويلات) :	
(٥) هبات، تعويضات، إعانات، تحويلات من العاملين بالخارج (ما تتلقاه منها).	(٦) هبات، إعانات، تعويضات، تحويلات.
(٧) متحصلات رأسمالية (قروض قصير الأجل، قروض طويلة الأجل، استثمارات).	(٨) مدفوعات رأسمالية (قروض قصير الأجل، قروض طويلة الأجل، استثمارات)
(٩) صادرات الذهب	(١٠) واردات الذهب.

ويتم تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات طبقاً لطريقة القيد المزدوج، ويترتب على ذلك أن جانبي ميزان المدفوعات لابد وأن يتساويان بالضرورة.. أي أن طريقة القيد المزدوج تعني التعادل الحسابي لجانبي الأصول والخصوم أو الدائن والمدين في ميزان المدفوعات طالما أن كل عملية تظهر مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين.

المقصود بتوازن أو اختلال ميزان المدفوعات :

وهنا يمكننا التمييز بين نوعين من القيود :

١. القيود المستقلة.
٢. وبنود التسوية (بنود الموازنة).

أولاً : البنود المستقلة : ويقصد بها المعاملات التي تتم بصرف النظر عن حالة أو وضع ميزان المدفوعات.

ثانياً : بنود التسوية : ويقصد بها المعاملات التي تتم نتيجة لوضع ميزان المدفوعات بهدف تصحيح هذا الوضع.

ففي حالة إذا كانت البنود المستقلة المدينة أكبر من البنود المستقلة الدائنة هذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات الأمر الذي يلزم وجود بنود التسوية لسد الثغرة بين البنود المستقلة المدينة والدائنة ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز إذا كان هناك بنود موازنة موجبة أو دائنة.

ويكون في حالة فائض إذا كان هناك بنود موازنة سالبة أو مدينة وبالنسبة للمقصود والموازنة وتتمثل في (صادرات، واردات السلع والخدمات) تصدير سلع الخدمات تتم بهدف تحقيق الربح والحصول على النقد الأجنبي بينما استيراد السلع والخدمات تتم بهدف دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاقتصادي القومي.

أما بالنسبة (للتعويضات، الهبات، التحويلات) تتم تلقائياً بصرف النظر عن حالة ميزان المدفوعات فقد تتم الأغراض الأساسية أو إنسانية أو اجتماعية كذلك فأن الاستثمارات والقروض طويلة الأجل تتم بناء على اعتبارات اقتصادية أو سياسية وليس كنتيجة لحالة ميزان المدفوعات أما صادرات وواردات الذهب للأغراض النقدية فمن الواضح أن الهدف منها تسوية ميزان المدفوعات فهي من بنود الموازنة وكذلك الإعانات والقروض قصيرة الأجل هي الأخرى تعتبر من بنود الموازنة.

فإذا ازدادت البنود المستقلة المدينة عن البنود المستقلة الدائنة تقوم السلطات النقدية بتصدير الذهب فعلاً بمقدار الفرق لتحقيق التعادل وإذا زادت البنود المستقلة الدائنة قد تقوم السلطات النقدية باستيراد الذهب بمقدار الفرق لتحقيق التعادل أي أن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يقاس بحجم بنود الموازنة، وتوازن ميزان المدفوعات يعني حالة تنعدم فيها بنود الموازنة أي أن حجم بنود الموازنة مساوياً للصفر ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز إذا كان هناك بنود موازنة موجبة أو دائنة، ويكون في حالة فائض إذا كان هناك بنود موازنة سالبة أو مدينة.

أي أن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل شامل يحوي جميع معاملات البلد مع العالم الخارجي، وهو الذي يبين الحقوق الدولية للدولة والديون التي على الدولة خلال فترة معينة تقدر بعام.

والدخل السياحي يؤثر تأثيراً مباشراً على الميزان التجاري وهذا التأثير إما بالسالب أو الموجب ويظهر أثر ذلك عند حساب القيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى القيمة الصافية للميزان التجاري وإذا كانت القيمة الصافية للميزان التجاري سالبة وكان الأثر الإيجابي للميزان السياحي كبير أدى ذلك إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري أما إذا كانت القيمة الصافية للميزان التجاري موجبة وكان أثر الميزان السياحي موجب أدى ذلك إلى زيادة إيجابية في الميزان التجاري وتقويته وبالتالي يكون التأثير إيجابي على ميزان مدفوعات الدولة. ويتحقق التوازن في ميزان المدفوعات بوسيلتين :

الأولى : التوازن بين الجانب الدائن والمدين في الميزان وهذا يصعب تحقيقه ولكن يمكن الوصول إلى تقليل لحجم الفجوة بينهما إلى درجة كبيرة.

الثانية : زيادة حجم الفائض في ميزان المدفوعات أو تقليل حجم العجز الذي ينشأ إلى أقل درجة ممكنة وبذلك يمكن القول أن هناك توازناً نسبياً في ميزان المدفوعات للدولة.

(ب) الميزان السياحي في مصر بالمقارنة بالدول الأخرى

الميزان السياحي يعبر عن قيداً مزدوجاً لحركة السياحة الصادرة والواردة وتظهر حركة السياحة الصادرة في الجانب المدين بينما حركة السياحة الواردة تظهر في الجانب الدائن من الميزان في صورة إيرادات.

وبصفة عامة يعبر النشاط السياحي عن حركة سياحية مزدوجة ذهاباً وإياباً أي أن الدولة تكون مصدرة ومستوردة للسائحين في نفس الوقت.

ويعبر الشكل التالي على تصور الميزان السياحي :

الجانب الدائن	القيمة	الجانب المدين	القيمة
• الإيرادات السياحية (الإنفاق بواسطة السائحين). • الصادرات (السلع والعاديات السياحية – البضائع والآلات السياحية، القطع الأثرية والفنية). • النقل (نصيب الشركة الوطنية للطيران والملاحة من النقل الجوي الدولي السياحي) • الاستثمار السياحي الأجنبي. • العائد من الاستثمارات السياحية بالخارج. • التحويلات من العاملين الوطنين بقطاع السياحة للخارج. • المصروفات على الدعاية السياحية والإعلانات الأجنبية السياحية في مصر.		• المصروفات السياحية للمواطنين بالخارج. • البضائع المستوردة (غالباً مأكولات وآلات وغيرها لقطاع السياحة). • النقل (نصيب الشركات الأجنبية من سفر المواطنين للخارج للسياحة). • التحويلات من العاملين الأجانب من عملهم بمصر للخارج. • المصروفات على الدعاية السياحية الوطنية والإعلانات السياحية بالخارج).	
المجموع		المجموع	

وبالنسبة لمصر تمثل السياحة أحد أهم مصادر النقد الأجنبي حيث ارتفعت إيرادات السياحة من العملات الأجنبية من ٣٩٢,٨ مليون دولار في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٠٦٦,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠/٨٩ أي بزيادة قدرها ١٧١,٥% خلال فترة الثمانينات علاوة على ذلك تحتل السياحة مكاناً هاماً بين صادرات مصر غير المنظورة حيث ساهمت بنسبة ١٩,١% من صادرات الخدمة المصرية في عام ١٩٩٠/٨٩. وقد ترتب على ذلك اعتماد

المخطط المصري اعتماداً رئيسياً على الإيرادات السياحية في تغطية العجز في ميزان المدفوعات.

وقد ارتفعت مساهمة قطاع السياحة في تغطية عجز ميزان المعاملات الجارية من ٤,٦% في عام ١٩٨٤/٨٣ إلى ١٧,٧% في عام ١٩٩٠/٨٩، كما أن متحصلات السياحة تمثل ٨٤% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية والخدمية في عام ١٩٩١/٩٠.

وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ١١٦% (جدول رقم ٨). وهذا يوضح مساهمة قطاع السياحة في حصيلة مصر من النقد الأجنبي بشكل كبير.

جدول رقم (٨) نسبة متحصلات السياحة
إلى متحصلات الصادرات السلعية

السنوات	حصيلة السياحة (بالمليون دولار)	حصيلة الصادرات السلعية (بالمليون دولار)	متحصلات السياحة إلى متحصلات الصادرات السلعية %
١٩٩٢/٩١	١٧٢٧,٢	١٩٨٢	٨٧
١٩٩٣/٩٢	٢٣٧٥,٠	١٦١٣	١٤٧
١٩٩٤/٩٣	١٧٧٩,٣	١٥٦٥	١١٤
١٩٩٥/٩٤	٢٢٩٨,٩	٢٧٨٢	٨٣
١٩٩٦/٩٥	٣٠٠٩,١	٢٥٩٠	١١٦

المصدر / البنك الأهلي المصري، ووزارة التخطيط

ويوضح الجدول رقم (٩) تطور فائض الميزان السياحي في مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٦.

جدول رقم (٩) تطور فائض الميزان السياحي في مصر

١٩٩١/٩٠ – ١٩٩٦/٩٥

السنوات	المتحصلات	المدفوعات	الفائض	الرقم القياسي
١٩٩١/٩٠	٩٣٠,٧	٨٢,٩	٨٤٧,٨	١٠٠
١٩٩٢/٩١	١٧٢٧,٢	٩٢٧,١	٨٠٠,١	٩٤
١٩٩٣/٩٢	٢٣٧٥,٠	٦٠٣,٣	١٧٧١,٧	٢٠٩
١٩٩٤/٩٣	١٧٧٩,٣	١٥٠٠,٧	٢٧٨,٦	٣٣
١٩٩٥/٩٤	٢٢٩٨,٩	١١٢٩,٠	١١٦٩,٩	١٣٨
١٩٩٦/٩٥	٣٠٠٩,١	١٣٣٦,٧	١٦٧٢,٤	١٩٧

المصدر / البنك المركزي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة

يوضح الجدول أن فائض الميزان السياحي قد تطـور مـن ٨٤٧,٨ مليون دولار في عام ١٩٩١/٩٠ إلـى ١٦٧٢,٤ مليـون دولار فـي عـام ١٩٩٦/٩٥ بزيادة قدرها ٨٢٤,٦ مليون دولار وبنسبة قدرها ٩٧% وبمتوسط قدره ١٠٩٠ مليون دولار سنوياً وقد تطور الرقم القياسي لفـائض الميـزان السياحي ليصل إلى ١٩٧% في نهاية الفترة ١٩٩١/٩٠ – ١٩٩٦/٩٥.

ولاشك أن هذا الفائض في الميزان السياحي يمثل وزناً كبيـراً فيمـا يتعلق بأثر هذا الفائض على ميزان المدفوعات في مصر وتوفير موارد النقـد الأجنبي اللازمة لتميل الواردات التي تطلبها برامج التنمية الاقتصـادية فـي مصر.

عند مقارنة فائض الميزان السياحي في مصر بما تحققـه المـوازين السياحية في دول مثل فرنسا وأسبانيا وتركيا أو الصين مثلاً، نجد أن الهـوة

واسعة بين الوضع في مصر والوضع في هذه الدول، إذ يحقق فائض الميزان السياحي مستوى أفضل في هذه الدول. وكذلك الحال فيما يتعلـق بــالموازين السياحية للولايات المتحدة، حسب ما هو موضح بالجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠) موقف الموازين السياحية في بعض دول العالم

الفائض / العجز بالمليون دولار

الدولة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٦١٣٣	٥٨١٤	٣١٤٤
فرنسا	٨٩٦٣	١٠٧٧٠	١٢٥٠٠
أسبانيا	١٤٤٧٤	١٦٥١١	١٧٧٧٢
المملكة المتحدة البريطانية	٤٢٠٥	(٥١٧١)	--
ألمانيا	(٢٠٧٠٣)	--	--
اليابان	٢٠٥٤٨	--	--
تركيا	٢٠٦٢	٣٤٠٠	٥٣٥٠
الصين	٢٤٨٢	--	--
اليونان	١٥٥٥	--	--
الهند	٩٥٧	--	--

المصدر / World Travel and Tourism Review CAB International Oxford, Ritchie, J. R. B. and Howekins, D., eds.

هذا وقد ينحصر تأثير الميزان السياحي على ميزان المدفوعات فـــي زاويتين :

الأولى : في حال وجود فائض في ميزان المدفوعات. فالأثر السالب للميــزان السياحي يعمل على تخفيض هذا الفائض في ميزان المدفوعات

الثانية : في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات. فالأثر السالب السياحي يساعد على زيادة العجز في ميزان المدفوعات. أي أنه في حالة الآثار السلبية للميزان السياحي فأن ذلك يمثل عبئاً على ميزان المدفوعات. بينما في حالة الآثار الإيجابية للميزان السياحي فأن ذلك يؤثر على ميزان المدفوعات من زاويتين أيضاً وتتمثل في :

(أ) في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات :

فأن الأثر الإيجابي للميزان السياحي يعمل على زيادة هذا الفائض في ميزان المدفوعات وبالتالي تقويته وتدعيمه.

(ب) في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات :

فأن الأثر الإيجابي للميزان السياحي يعمل على تقليل العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن بصورة عامة.

أي أن السياحة العالمية ذات أثر مباشر في تدعيم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لأي دولة كما أنها تعتبر أحد المصادر الرئيسية لتوفير النقد الأجنبي المستخدم في تمويل المشروعات السياحية وغيرها.

وأخيراً أصبحت السياحة تحتل موقع متميزاً بين صادرات الدول المصدرة للسياحة، حيث يفوق معدل الزيادة في الإيرادات المتحصل عليها من الصادرات السياحية غيرها من إيرادات الصادرات السلعية.

(ج)السياحة وآثارها على العمالة :

تؤثر السياحة تأثيراً مباشراً على زيادة العمالة في الدول السياحية، ولأن السياحة تعتبر أحد الصناعات المركبة والتي تشتمل على كثير من

القطاعات الإنتاجية الأخرى والتي تعتمد أساساً على العمل الإنساني اعتمــاداً رئيسياً، مثل قطاع التشييد، وقطاع الصناعة، وقطاع الزراعة، وقطاع البنوك، والتأمين، وقطاع الخدمات تؤدي زيادة حركة السياحة إلــى زيــادة العمالــة بطريقة مباشرة داخل القطاع السياحي (فنادق، وشركات ســياحية، وتجــارة السلع السياحية وصناعتها وكذلك المحلات العامة) كما تؤثر السياحة بطريــق غير مباشر في القطاعات الأخرى التي تتأثر بالسياحة وتؤثر فيها.

ولقد تطور عدد العاملين في قطاع السياحة من ١٣٩ ألف عامل فــي عام ١٩٩١/٩٠ حتى وصل إلى ١٤٠ ألف عامل في عام ١٩٩٦/٩٥. وقــد انعكس هذا التطور المحدود في عدد العمالة المباشرة في أن عدد فرص العمل المباشر الجديدة قد تراوحت بين ٢١ ألف فرصة عمل كحد أقصى أو ٤ آلاف فرصة عمل كحد أدنى خلال ذات الفترة. حسب ما موضح في الجدول رقــم (١١).

جدول رقم (١١) : تطور فرص العمل الجديدة في قطاع السياحة

(فرص العمل المباشر)

السنوات	عدد العاملين بالألف	عدد فرص العمل الجديدة بالألف
١٩٩١/٩٠	١٣٩	--
١٩٩٢/٩١	١٥١	١٢+
١٩٩٣/٩٢	١٣٠	٢١-
١٩٩٤/٩٣	١٣٣	٣+
١٩٩٥/٩٤	١٣٦	٣+
١٩٩٦/٩٥	١٤٠	٤+
متوسط عدد فرص العمل الجديدة دون عام ١٩٩٣/٩٢		٤,٤

المصدر / وزارة التخطيط

وتوضح البيانات ذاتها أن متوسط عدد فرص العمل الجديدة التي يتم إضافتها سنوياً في قطاع السياحة نصل إلى ٤,٤ ألف فرصة عمل مباشر. وإذا ما أخذنا في الاعتبار العمالة غير المباشرة وعلى أساس أن كل غرفة في فندق تتيح فرصة عمل مباشر لشخصين وعشر فرص عمل لعمالة غير مباشرة، تكون فرصة لعمل المباشرة يقابلها ٥ فرص عمل غير مباشرة، وبذلك يرتفع متوسط عدد فرص العمل الجديدة التي يتم خلقها في قطاع السياحة إلى نحو ٢٧,٦ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً.

وإذا ما رجعنا إلى التجارب العالمية فيما يتعلق بدور قطاع السياحة ف خلق فرص العمل الجديدة نجد على سبيل المثال أن السياحة قد لعبت دوراً هاماً في خلق فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في ولاية كاليفورنيا، وفلوريدا، ونيويورك، وهاواي وتكساس، وتمثل الساحة ٥% من جملة العمالة في دولة مثل كندا، إذ تشير التقديرات إلى ما يقرب من ٦٠,٠٠٠ نشاط من الأنشطة الاقتصادية تعمل في مجال السياحة.

وطبقاً لإحصائيات مجلس السياحة والسفر العالمي عام ١٩٩٣ فإن السياحة عملت على توظيف فرداً من كل عشرة أفراد في العالم وهذا ما يؤكد على أن السياحة تعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ونظراً لأن السياحة لها طبيعة خاصة حيث أنها كثيفة بالنسبة للأيدي العاملة لذلك فإن على الدول النامية أن يكون لها ميزة نسبية في هذا النشاط السياحي.

ويرى الاقتصادي الشهير روب دافيدرون إلى أن السياحة تخلق نوعان من الوظائف :

(١) العمالة المباشرة والتي تشمل الوظائف ذات الصلة المباشرة بالسائح مثل عمال الفنادق والمطاعم والمكاتب السياحية والرحلات أن العمالة التي تشرف على سفر السائح وراحته.

(٢) العمالة غير المباشرة والتي تشمل الوظائف داخل المؤسسات والتنظيمات التي تعد بالأنشطة التي تخدم السائح مباشراً باحتياجات من السلع والخدمات مثل قطاع الخدمات والصناعات الزخرفية والمزارع والصناعات الغذائية التي تمد الفنادق بالمواد الغذائية.

(٣) العمالة الإضافية وهي التي تنشأ من إنفاق دخول العاملين في مجال السياحة (المحليين) من الإنفاق السياحي في مختلف مشترواتهم التي تتعلق بحياتهم الشخصية.

ولذلك يصعب حصر العمالة المترتبة بالقطاع السياحي نظراً لتعددها وتدخلها في كثيراً من الأنشطة الاقتصادية وكما ذكرنا فأن حجم العمالة المباشرة في قطاع السياحة بلغ ١٣٩ ألف عامل في عام ١٩٩١ وهو يعادل ٦,٦% من جملة العمالة في قطاعات الخدمة الإنتاجية لنفس العام.

وتبدو الإشارة إلى أن معظم الخدمات السياحية من قبيل الأنشطة الإنتاجية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة مثل الفنادق، المطاعم، والمكاتب السياحية، وخدمات القرى السياحية والإرشاد السياحي.

وبالتالي فأن قطاع السياحة يتمتع بقدرة فائقة على خلق فرص عمل جديدة كلما زادت تدفقات السائحين.

طرق حساب تأثير الإنفاق السياحي على العمالة

وهناك العديد من الطرق منها :

١. طريقة المعادلة البسيطة.

٢. طريقة دراسة العينة.

٣. طريقة من وإلى.

٤. طريقة التعداد الفعلي للعمالة القائمة.

وسوف نكتفي بدراسة الطريقتين الأولى والثانية :

١. طريقة المعادلة البسيطة

ويمكن التعبير عنها كما يلي :

عدد الوظائف التي تخلقها السبـ $\frac{\text{أ ن}}{\text{م}} \times \text{ع}$

حيث أن :

أ ن = حجم الإنفاق بواسطة السائحين.

م = إجمالي إيرادات المبيعات.

ع = إجمالي عدد العاملين في الدولة.

وتتلخص هذه المعادلة في قسمة حجم الإنفاق بواسطة السائحين على إجمالي إيرادات المبيعات مضروباً في عدد العاملين في الدولة.

وتتوقف صحة نتائج هذه المعادلــة علــى مــدى صــحة البيانــات والمعلومات المتوفرة لدى الباحث والمتحصل عليها من قطاع السياحة.

٢. طريقة دراسة العينة :

وفيها تحسب العمالة المباشرة من خلال عينة ميدانية وفيها يتم حساب نسبة العمالة الفندقية إلى عدد الغرف الفندقية والمصنفة سياحياً. ثــم تحتســب نسبة معينة بين عدد العاملين الفندقيين وعدد العاملين في القطاعات الســياحية الأخرى أخذاً من نتيجة العينة العشوائية التي يتم دراستها ميدانياً.

مثال :

نفرض أن عدد الغرف الفندقية من المستويات الخمس المصنفة ومــن الأنواع المختلفة تبلغ حوالي ١٠٠ ألف غرفة، وتبين العينة الدراسية المأخوذة أن نسبة العمالة إلى الغرف الفندقية هي ٢ : ١.

أي أن عــــدد العمالـــة الفندقيـــة المباشـــرة = ١٠٠,٠٠٠ × = ٢٠٠,٠٠٠ وظيفة. كما تبين العينة المدروسة أن عدد الوظائف في شـــركات السياحة + منشآت النقل السياحي + المطاعم بأنواعهـــا ٩ منشـــآت الترفيـــه والترويح تمثل حوالي ١ : ١ بالنسبة لعدد الوظائف الفندقية.

أي أن العمالة السياحة الأخرى : ٢٠٠,٠٠٠ × = ٢٠٠,٠٠٠ وظيفة

إجمالي حجم العمالـــة المباشـــرة = ٢٠٠,٠٠٠ (عمالـــة فندقيـــة) + ٢٠٠,٠٠٠ (عمالة سياحية أخرى) = ٤٠٠,٠٠٠ وظيفة.

(د) السياحة وآثارها على إعادة توزيع الدخل

تعمل السياحة على تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف المناطق السياحية في الدولة لأن إقامة المشروعات السياحية الجديدة في المناطق التي ر تكثر بها المشروعات الصناعية والتجارية يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه المناطق الأقل حظاً في التنمية كمناطق الجبال والصحراء التي كثيراً ما تكون محرومة من العمران والنهضة الاقتصادية فنتيجة لذلك يرتفع مستوى الدخل بين العاملين في هذه المشروعات والمقيمين في هذه المناطق فيترتب على ذلك إعادة توزيع الدخول بين سكان المناطق العمرانية الرئيسية والمناطق السياحية الجديدة ويتحقق التوازن الاقتصادي في هذه المناطق.

كما أن السياحة في مناطق معينة يجعل رجال الأعمال الصاعدين يعرضون رؤوس الأموال مما يدفعهم في زيادة الاستثمار في شكل إقامة فنادق ومطاعم والملاهي والقرى السياحية وغيرها.

هذا بالإضافة إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية التي تزيد من الطاقة التمويلية والكفاية الإدارية ومستوى الفن الانتظامي.

علاوة على ذلك نجد أن تحسن مرافق البنية الأساسية وارتفاع مستوى معيشة المواطنين من حيث تخفيض تكاليف الإنتاج الأخرى الأمر الذي يحدث تغير إيجابياً في الهياكل الاقتصادية السائدة في مناطق الجذب السياحي.

وبالنسبة لمصر فقد ساهمت إيرادات السياحة في تحقيق التنمية في العديد من الأقاليم مثل أسوان، الأقصر، البحر الأحمر – الساحل الشمالي

وسيناء. وقد تحولت هذه المناطق من مناطق طرد للأيدي العاملة إلى مراكز جذب للقوى العاملة من كافة التخصصات.

(ه) السياحة وآثارها على الأسعار

مما لاشك فيه أن السياحة كقطاع إنتاجي له تأثير مباشر على زيادة الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى الزيادة في الاستهلاك الأمر الذي يترتب عليه اتجاه الأسعار إلى ارتفاع بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الدخول وكذلك الزيادة المستمرة في الطلب على أنواع جديدة من السلع والخدمات.

كما يؤدي الرواج السياحي في أي منطقة إلى تزايد معدلات الإنفاق السياحي وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المتاحة فالمنتجات والسلع المعروضة في أسواق الإقليم السياحي تمثل أسعارها إلى الارتفاع مع تزايد إقبال السائحين عليها خاصة وأن تجار التجزئة يسعون إلى تحقيق هامس ربح كبير في فترات ذروة الموسم السياحي لتعويض قلة حصيلة المبيعات خلال بقية شهور السنة، ويعاني المواطنون المحليون عادة من مثل هذه الأسعار المرتفعة.

وتنطبق ارتفاع الأسعار كذلك على سيارات الأجرة ووسائل النقل التقليدية وإيجارات الشقق المفروشة والأماكن التجارية خاصة تلك التي تقع في مناطق يقبل عليها السائحون ويرتادونها وهذا ما يدفع بعض سكان الإقليم السياحي إلى الالتجاء إلى القرى أو المناطق الريفية المجاورة للحصول على احتياجاتهم من السلع والمنتجات التي تكون عادة أقل سعراً حيث أن معظم

المؤسسات التجارية وخاصة التي توفر سلعاً مرتبطة باحتياجات السياح تركز على بيع السلع التي يحتاج إليها السياح بدلاً من المواطنين.

كذلك ارتفاع أسعار الأراضي التي تقام عليها المشروعات السياحية ومراكز الخدمات المختلفة، وهكذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار مواد البناء وارتفاع أجور عمال البناء لزيادة الطلب عليهم.

بالإضافة إلى ما سبق يؤدي تنشيط حركة السياحة إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة، فالحكومة تستطيع أن تفرض أنواعاً من الضرائب والرسوم على الخدمات السياحية ومستلزماتها مثل الضرائب والرسوم على الخدمات السياحية والعمال في قطاع السياحة، والضرائب المحلية والرسوم الجمركية على السلع المستوردة لصالح المنشآت السياحية وضريبة القيمة المضافة ورسوم الترانزيت وحقوق الامتياز والتراخيص وغير ذلك.

الآثار الاقتصادية غير المباشرة للسياحة

(أ) أثر السياحة على المضاعف المركب

وهو التغير الذي يحدث على الدخل القومي نتيجة للتغير الذي يطرأ على الدخل السياحي مع الأخذ في الاعتبار الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار. فهذا المضاعف المركب يفترض أن جزءاً من الاستثمار يتم تحفيزه بزيادة الدخل ويسمى الاستثمار المستحق وبالتالي يأخذ شكل المعادلة التالية :

^ى = ^د (الميل الحدي للاستهلاك + لميل الحدي للاستثمار)

والفكرة الأساسية لهذا الأثر المضاعف تنحصر في أن المبلغ الذي يدخل قطاع السياحة يدور في حركة الاقتصاد القومي دورات تتعدد بحسب قوة الاقتصاد ويكون أثرها أكبر من قيمة المبلغ الأصلي.

وتفصيلاً لذلك فإنه بالإضافة إلى زيادة حجم العمالة وتضم المرتبات والمكافآت التي تمثل قوة شرائية جديدة نتيجة للسياحة فإن النقد الحر الذي يدخل الدولة من السياحة يستخدم في استيراد بضائع وخدمات تحتاج إليها الدولة من الخارج وهذه البضائع والخدمات المستوردة تمتص داخل الدورة الاقتصادية والإنتاجية للدولة وتثمر في مدفوعات الخزانة العامة نتيجة الضرائب والرسوم المفروضة على هذه البضائع والخدمات المستوردة وريع إعادة البيع إلى المستهلكين وأصحاب الحرف والصناعات مما يؤدي إلى دورات جديدة من الشراء والإنفاق داخل الدول.

ويختلف تقدير حجم الأثر المضاعف للسياحة من دولة لأخرى بحسب حجم المعاملات التي تصل بالنسبة لأي مبلغ معين إلى خمس معاملات قبل أن يختفي أثر هذا المبلغ من التعامل، ومن الصعوبة أن يقل هذا الأثر عن مثلين للمبلغ الأصلي حتى في الدول النامية التي يتم التسرب الفندقي فيها بصورة كبيرة نتيجة اتساع نطاق المضمون الاستيرادي.

(ب) أثر السياحة على سوق بعض السلع

تلعب السياحة دوراً كبيراً في تنشيط الحركة التجارية في الدولة حيث ترتبط بزيادة الحركة السياحية القادمة إليها التي ينشأ عنها نشاطاً في حركة

البيع والشراء بالمناطق السياحية نتيجة لزيادة الطلب على احتياجات السائحين من طعام وشراب وهدايا تذكارية الأمر الذي يوجد رواجاً تجارياً كبيراً في هذه المناطق مما يؤثر على الاقتصاد القومي كله.

وقد أوضحت الدراسات أن السائحون يحتفظون بجزء من ميزانياتهم الترويحية (حوالي الثلث) للإنفاق على المشتريات من الدول التي يزورونها لشراء بعض المنتجات الوطنية التي يجدونها مناسبة. ويتمثل هذا الإنفاق في صورة تصدير للمنتجات الوطنية دون الحاجة إلى شحن وتسويق خارجي وبالتالي يعتبر خالصاً من صعوبات المنافسة في التجارة لدولية، وكلما زادت حركة السياحية، كلما ارتفعت حصيلة هذا التصدير من داخل الدولة إلى السائحين الزائرين.

(ج)أثر السياحة على تنمية المرافق الأساسية

يظهر هذا ألثر في الدول النامية التي لم تصل فيها المرافق الأساسية العامة من طرق وقوة محركة ومشروعات صرف صحي ومياه الشرب ووسائل النقل إلى مداها المناسب نظراً لانخفاض مستوى المعيشة، فضلاً عن المرافق الأساسية من مطارات وموانى سياحية مناسبة وتطوير عمراني مناسب للمناطق الرئيسية للجذب السياحي داخل الدولة.

وتنمية هذه المرافق يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ويتحقق ذلك من تقدم حركة السياحة وما تدره من العملات الحرة التي تستخدمها الدولة في زيادة كفاءة مرافقها الأساسية وامتداد العمران السياحي إلى مناطق بعيدة مما يساهم في إحداث التنمية الاقتصادية، وانعكاس ذلك على ارتفاع مستوى معيشة المواطنين في الدولة.

د- أثر السياحة في جذب الاستثمار الأجنبي والوطني

تعتبر المشروعات السياحية أكثر المشروعات الإنتاجية التي تساعد على جذب رؤوس أموال المستثمرين الأجانب والوطنيين وتعتبر كلاً من إيطاليا وأسبانيا والمكسيك ويوغوسلافيا .. وغيرها أكثر الدول استثماراً لهذه الأموال وصناعة السياحة تعتبر أحد الصناعات المركبة والتي تتضمن مجالات مختلفة للاستثمار مثل الفنادق، ومراكز الاستشفاء، والمطاعم، والملاهي، والقرى السياحية ... وغيرها ودخول الاستثمارات الأجنبية في الدولة السياحية وخاصة النامية كمصر يؤدي إلى زيادة خبرة المستثمرين الوطنيين نتيجة اختلاطهم بالمستثمرين الأجانب من ذوي الخبرات الأكثر تقدماً والأخذ بأسباب التطور التكنولوجي والبحث العلمي في الأعمال.

ولقد أصبح من الأهمية الضرورية لقطاع السياحة في مصر القيام بتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة من خلال الشركات الدولية للفنادق "فنادق السلاسل" ومنظمي الرحلات العالميين، أو على الأقل تحفيز مشاركتهم في المشروعات السياحية بمصر كنسبة مشاركة في رأس مال المشروعات.

حيث يتحكم في الطلب السياحي العالمي هـؤلاء المنظمـون الكبـار وبالتالي قد يكون من الملائم تحفيز استثماراتهم بمصر ليكون ذلك مدعاة لهـم بزيادة النصيب السوقي لمصر من السياحة العالمية.

فضلاً عن أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى خلق مجموعة من الوفورات الخارجية والآثار غير المباشرة للدولة المضيفة مثال :

(١) يؤدي الاستثمار المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال مـا يقوم به المستثمر من رصف طرق لمشروعه وتوصيل مرافق (ميـاه ــ صرف صحي ــ كهرباء).

(٢) يؤدي المستثمر الأجنبي خاصة بما لديه من خبـرة إعلانيـة وتسـويقية واتصالات مسبقة بالأسواق السياحية العالمية، إلى توسيع نطاق السـوق المحلية وفتح آفاق جديدة أمام السياحة المصرية لتتصل بالأسواق السياحية العالمية المصدرة.

(٣) قد تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى تحسين ظروف العمـال مـن حيث زيادة إنتاجيتهم وتحسين مستوى أجورهم.

(٤) كذلك تساهم هذه المشروعات في علاج ظاهرة "استنزاف العقول البشرية" حيث تجد العمالة ذات الكفاءة والخبرات المميزة الفرصـة للعمـل فـي المشروعات الأجنبية بدلاً من الهجرة إلى الخارج.

وقد حددت السياسة الاقتصادية المصرية فيمـا يتعلـق بالاسـتثمار السياحي مجموعة من القوانين الاستثمارية منها قانون الاستثمار رقـم (٤٣)

لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم (٢٣٠) لعام ١٩٧٨ وكذلك القانون رقم (٨) والتي تحتوي في مضمونها على العديد من المزايا والإعفاءات التي تهدف إلى جذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ومنها :

١. الحرية الكاملة في تحويل الأرباح والمال المستثمر إلى الخارج.
٢. إعفاء أرباح المشروعات من الضريبة العامة على الإيراد من ٥ – ١٥ سنة.
٣. الإعفاء من الضرائب والرسوم لجمركية على مستلزمات إنشاء المشروع.
٤. عدم وجود قيود على جنسية رأس المال المستثمر.
٥. الإعفاء من الضرائب والرسوم على فوائد القروض الخارجية.
٦. الإعفاء من رسوم الدمغة ورسوم التوثيق على العقد تأسيس المشروع وجميع العقود المرتبطة به حتى تمام تنفيذه.

وبالإضافة إلى صدور قانون الاستثمار فقد صدرت مجموعة من القوانين والقرارات التي تمنح قطاع السياحة المزيد من الإعفاءات والحوافز منها قانون المنشآت الفندقية والسياحية رقم (١) لسنة ٧٣، والقرار لعام ٨٣ بشأن إنشاء هيئة القطاع العام للسياحة وهدفها دراسة المشكلات الأساسية التي تعترض القطاع السياحي، والقرار رقم (٣٣٣) الخاص بالجمارك والتعريفة الجمركية عام ١٩٨٦ والخاص بإعفاء قطاع الفنادق والمنشآت السياحية من الرسوم الجمركية على الواردات.

ثالثاً : التأثيرات الأخرى للسياحة

أولاً : الآثار الديموجرافية للسياحة

تؤثر السياحة في تغير الوضع الديمجرافي للسكان عن طريق :

١. زيادة عدد حالات الزواج المبكر بين الشباب وارتفاع معدلات الخصوبة مما يؤدي إلى زيادة عدد السكان.
٢. زيادة حركة الهجرة من الريف إلى المدن السياحية لتوفر فرص العمل بها وارتفاع مستويات الأجور.
٣. تغير التركيب النوعي للسكان في أماكن النشاط السياحي نتيجة لتوفر فرص العمل للإناث الذي يتزايد إقبالهم على العمل في المؤسسات الفندقية والسياحية.
٤. تغير التركيب العمري للسكان في المدن السياحية نظراً لأن معظم المهاجرين إلى المدن السياحية من الشباب الذين يحتاج إليهم المؤسسات والمنشآت السياحية.

ثانياً : الآثار الثقافية للسياحة

١. تعلم أبناء المدن السياحية اللغات الأجنبية التي تمكنهم من التفاهم مع الزوار من السائحين، وقد أدخلت وزارة التعليم تدريس اللغات الإيطالية والألمانية بالإضافة إلى الإنجليزية في مدارس المدن السياحية.
٢. إتقان أعداد كبيرة من السكان المحليين للغات الأجنبية بسبب احتكاكهم الدائم بالسائحين.

٣. التوسع في إقامة المؤسسات التعليمية المتخصصة في مجال السياحة والفندقة.
٤. اشتغال عدد كبير من الإناث في مراكز الخدمة والفندقة خاصة بالنسبة للوظائف التي تحتاج إلى مهارة كما في بعض الأعمال الفندقية والمطاعم بالإضافة إلى الإرشاد السياحي ومحال بيع العاديات.

ثالثاً : الآثار الاجتماعية للسياحة

وهذه التأثيرات الاجتماعية هي نتيجة للتفاعل بين السائح والبيئة الاجتماعية الخاصة والتي عاش فيها وكذلك أفراد المجتمع القادم إليه والذي يزوره. وهذا الاتصال بما فيه من عادات وثقافات وتقاليد ومهارات مختلفة. تؤدي إلى بعض الآثار الإيجابية مثل زيادة دخل من يعملون في قطاع السياحة وبالتالي الانتقال لفئة أخرى من طبقات المجتمع. كما يتأثرون بالتطور الثقافي المتقدم وكذلك التطور السلوكي والنمو الحضاري.

كما أن هناك آثاراً سلبية نتيجة لذلك أهمها : تعارض الفكر بسبب اختلاف الثقافة أو نقل عادات غير مستحبة وأفكاراً غير مقبولة. ومن الآثار الإيجابية توضيح معرفة القضايا الهامة والاهتمام بالبيئة والنظافة.

رابعاً : الآثار السياسية للسياحة

لم تقتصر الساحة على دورها الاقتصادي فقط، ولكن هذا الدور امتد إلى النواحي السياسية الأخرى، فالمجتمع الدولي مليء بدول مختلفة الاتجاهات السياسية والعقائد الدينية والتيارات المتصارعة التي تثير القلق والتوتر بين هذه

الدول التي تجعل من الصعب تحقيق التقارب بينهما. من هذا المنطلق، ظهرت أهمية السياحة وتأثيرها السياسي الكبير في تحقيق التفاهم وبالتجاوب والتلاحم بين شعوب الدول المختلفة برغم ما فيها من جنسيات مختلفة ومذاهب اقتصادية وسياسية متعددة.

والسياحة بالإضافة إلى وجهة نظر الكثيرين عنها بأنها نشاط اجتماعي ذو صبغة اقتصادية هي نشاط اجتماعي ذو آثار عديدة، منها الآثار السياسية. فهي تقوم بدور سياسي هام غير مباشر لتحقيق التفاهم بين شعوب العالم، وتوضيح وجهات النظر المختلفة فتكون النتيجة هي وضوح الصورة أمام أنظار السائحين القادمين من الدول المختلفة فنحن في مصر أشد ما نكون في حاجة إلى هذه السياحة ذات الأثر السياسي الهام خصوصاً وأنها ستكون وسيلة فعالة لعرض مشكلاتنا وقضايانا على العالم الخارجي، وإفهام العالم كله حقيقة الشعب المصري. والخصائص الإيديولوجية التي يتصف بها أفراده. وذلك بأقل جهد ممكن وأدنى تكلفة ممكنة. فتظهر هذه الآثار بوضوح وتتأكد نتائجها إذا أمكن الارتفاع بمستوى المنتج السياسي في مصر بما يتضمنه من عناصر طبيعية ومادية وحضارية وسلوكية ملموسة.

وتكمن الآثار السياسية للسياحة في مصر في عدة نقاط :

- محاصرة الصورة الذهنية المتردية عن المقصد السياحي المصري الآمن.
- تأييد شعوب الدول الأخرى للقضايا المصرية والعربية.
- تحقيق التقارب بين مصر والدول العربية.

- توثيق الصلات والصداقة بين مصر وبقية دول العالم.

خامساً : الآثار العمرانية للسياحة

١. أوجدت السياحة محلات عمرانية لم يكن لها وجود من قبل، ومن أفضل الأمثلة على ذلك المنتجعات السياحية الساحلية في المعمورة والعجمي بالإسكندرية، ورأس البر وبلطيم بالإضافة إلى القرى السياحية المنتشرة على طول ساحل البحر المتوسط وسيناء.

٢. قيام الدولة بعمليات ترميم وحفظ وصيانة المباني ذات الطراز المتميز كالقصور الأثرية والمنازل التي ترجع إلى أيام المماليك في القاهرة القديمة والتي تشكل مزارات سياحية خاصة وأن بعضها قد تحول إلى متاحف.

٣. التوسع في إقامة الفنادق والقرى السياحية والمسارح ومدن الملاهي.

٤. يصاب الحركة العمرانية التي تنشأ نتيجة التوسع في صناعة السياحة بعض المشكلات :

(أ) ازدحام حركة المرور في الشوارع خاصة في فترات ذروة الموسم السياحي.

(ب) ارتفاع أسعار الأراضي بمعدلات كبيرة مما يفق المواطنين القدرة في المنافسة في هذا المجال.

(ج) تعدد أشكال المساكن في الأقاليم الريفية المجاورة وتباين أنماطها.

سادساً : الآثار البيئية للسياحة

في الأول من يوليو ١٩٨٢ وقعت منظمة السياحة العالمية وبرنـــامج الأمم المتحدة للبيئة إعلاناً مشتركاً جاء فيه ما يلي :

"إن حماية وتحسين ورفع مستوى مختلف مكونات بيئة الإنسان هـــي ضمن الشروط الأساسية للتنمية السياحية المتنافسة. وكذلك فأن الإدارة الرشيدة للسياحة تساهم مساهمة كبيرة في حماة وتطوير البيئـــة الطبيعيـــة والتـــراث الحضاري وتحسين مستوى الحياة الإنسانية".

ولعل أهم مبدأ يجب مراعاته في هذا الشأن هو ضمان تجانس تصميم تخطيط المشروعات السياحية وعدم تعارضها مع البيئة الطبيعية لكـــي تظـــل البيئة منتجة كمورد طبيعي أساسي لتحقيق التقدم الاقتصـــادي والاجتمـــاعي والحضاري للإنسان. والبيئة الطبيعية ليست محدداً من محددات التنمية وإنمـــا هي مورد من مورداها وفرصة متاحة أمام الإنسان لإظهار ملكاتـــه الخلاقـــة والمبدعة في المحافظة عليها وتسخيرها لتحقيق غاياته وأهدافه المشروعة.

وبالتالي فإن التأثيرات التي تولدت عن السياحة قد يكـــون لهـــا أثـــر إيجابي أي أن السياحة قد أحدثت تطوراً كبيراً في العناصر البيئيـــة المختلفـــة كالتربة والماء والهواء والتراث الطبيعي والحضاري نتيجـــة الاهتمـــام بهـــا وحمايتها والمحافظة عليها ضد التلوث الهوائي والماء وذلـــك لتحقيـــق نمـــو سياحي متزايد لأن البيئة المناسبة الصالحة تعتبر من العوامل الهامة المـــؤثرة والمساعدة على تحقيق نهضة سياحية كبيرة.

كما أن للسياحة أيضاً أثر سلبي على البيئة لأن أقامة المشروعات السياحية في مناطق معينة قد تكون في حد ذاته سبباً رئيسياً في تدهور بعض العناصر البيئية في هذه المناطق فعلى سبيل المثال إذا قامت لدولة بتشجيع الاستثمار السياحي في المناطق الخضراء المملوءة بالأشجار فإن ذلك يعني فقدان مساحة خضراء وبذلك تفقد الدولة بعض من مقوماتها البيئية والطبيعية التي تعتمد عليها في التنمية السياحية بها هذا بالإضافة إلى الحركة السياحية المتزايدة الكبيرة من السائحين على مناطق سياحية معينة التي تؤدي إلى آثار بيئية سلبية من نوع أخر نتيجة استخدامهم لمكونات البيئة الطبيعية مما يعمل على تدهور البيئة وزيادة حدة التلوث فيها الأمر الذي ينعكس تلقائياً في صورة انحدار ملحوظ في الحركة السياحية وانخفاض كبير في الإيرادات السياحية المحققة.

وترتيباً على ما تقدم، فإنه يجب التزام الحزم في أن يتبنى تخطيط كل إقليم سياحي أو منطقة سياحية أو مركز سياحي الاعتبارات البيئية السياحية أو تنمية الاعتبارات البيئية كجزء أساسي من أجزاها. بل أن تنفيذ لمشروعات السياحية الجديدة يجب أن يكون في داخل هذا الإطار البيئي حتى يمكن لمصر أن تحقق التنمية السياحية بشكل يساعدها على النمو الاقتصادي المرغوب.

وأخيراً فإن السياحة كما قال عنها بعض الخبراء هي نعمة ونقمة مختلطة وليست خيراً مطلقاً فبالرغم من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والحضارية التي تجلبها للدولة السياحية فهي تقتضي ثمناً قد يكون باهظاً من الدولة أن لم يحسن تخطيطها بالشكل العلمي طبقاً للهدف منها.

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية:

١- نصر السيد نصر ، جغرافية الموارد الاقتصادية – مصر والعالم ، مكتبة سعيد رأفت ١٩٩٤

٢- طه عبدالعليم رضوان ، الموارد الاقتصادية ، ١٩٨٠

٣- عبدالهادي سويفي ، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي ١٩٩٩ .

٤- كامل بكري ، أحمد مندور ، مقدمه في اقتصاديات الموارد ، دار النهضة العربية ١٩٩٥ .

٥- يوسف عبدالمجيد فايد ، محمد حجازي محمد ، آمال شادر ، الموارد الاقتصادية ، دار النهضة العربية ١٩٩٦ .

٦- عبدالصاحب العلوان ، المشكلات المتعلقة بحماية البيئة وتدهور الموارد ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، المؤتمر العلمي الخامس ، القاهرة ١٤-١٥ نوفمبر ١٩٩٨م .

٧- محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات الصناعة والتصنيع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ١٩٩٢.

٨- حميد جاسم حميد وآخرون ، الاقتصاد الصناعي ، دار الكتب للطباعة والنشر ١٩٩١ .

٩- جاب الله عبدالفضيل ، الموارد الاقتصادية ١٩٩١.

١٠- محمد كامل ريحان ، استراتيجية التنمية الزراعية في الوطن العربي أبحاث المؤتمر العربي الأول لتنسيق التجارة وقواعد البيانات الزراعية ، القاهرة .
١١- محمد على الفرا ، مشكلة الغذاء في الوطن العربي ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٦ .
١٢- محمد حامد عبدالله ، اقتصاديات الموارد ، الرياض ١٩٨٦ .
١٣- حسين عبدالله ، اقتصاديات الطاقة في مصر ، القاهرة ١٩٩٢م .
١٤- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٦ .
١٥- محمد فتحي عوض الله ، الماء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١
١٦- أحمد مندور ، أحمد رمضان ، الموارد الاقتصادية ، بيروت ، ١٩٧٩.
١٧- رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، دعائم استراتيجية الصناعة ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٨١ .
١٨- محمود يونس ، عبدالنعيم مبارك ، مدخل إلى الموارد واقتصادياتها ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٥ .
١٩- عبدالرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار الجامعات المصرية ١٩٨٧ .

٢٠- محروس إسماعيل ، الجديد في اقتصاديات الطاقة والبترول ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ١٩٨٦ .

٢١- فتحي محمد أبوعنايه ، الجغرافيا الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٢٢- محمد فاتح عقيل ، المرجع في الجغرافيا الاقتصادية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٩

٢٣- ساره حسن ، جغرافية الموارد والإنتاج ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٤ .

٢٤- حسن سيد أبوالعينين ، الموارد الاقتصادية ، الدار الجامعية ، بيروت ١٩٨٩.

٢٥- على لطفي ، التطور الاقتصادي في مصر ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٨١ .

٢٦- عبدالعزيز عجيمه ، محروس إسماعيل ، فصول في التطور الاقتصادي الحديث والمعاصر ، مؤسسة الشباب بالجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ .

٢٧- نوال قاسم ، تطور الصناعة المصرية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٢٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، القاهرة ، سنوات متعددة .

٢٩- وزارة السياحة ، نشرة البحوث السياحية ، القاهرة ١٩٩٨ .

٣٠- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، سنوات مختلفة .

ثانيا :المراجع باللغة الاجنبية

1- Stephen, L.Smith, Tourism analysis: A handbook, Longman group, U.K. Limited 1989.
2- Victor Middleton, Marketing in Travel and Tourism, London 1988.
3- Rob Davidson, Tourism, London 1989.
4- UNDP, Human development Report, Washington 1997.
5- Schultz, W, Investment in human Capital, New York 1997.
6- International institute for Environment and Development and World Resources institute 1987.
7- FAO reports 1999
8- Byerlee, the increasing Role of wheat Consumption and Imports in the Developing World, Economic Paper No. 5. 1994, CEI – Baton, mexico 1995.
9- The World bank, poverty and Hunger, 1986.
10-Boserup. E. Population and Technology, New York, Black well 1981.
11-United Nation, Population Reference Bureau 1995, World Population Data Sheet, Washington 1995.
12-Judith Rees, Natural Resources Allocation, economics and Policy, London and New York. 1984.
13-Baranyal. L. and Mils. J.C. International Commodity Agreements. Mexico 1973.